

٢١٧٥

ق • ق

0924

التقديري، تأليف التقديري، أحمد بن محمد - ٥٢٨ هـ  
بخط محمد انجمي سنة ١٠٦٩ هـ

۱۰۵ قی ۷۶۲۰

نسخة حسنة ، خطها نسخ مشكول ، ربيع

الاولام : ٦٠٦ : اوقاف بغداد : ٥٣٨ :

أما المذهب الحنفى ، فله المذاهب الإسلامية

أ. المؤلف ب. ب. الفاسي ج. تاريخ الفاسي د. مختصر  
القدوري .

Copyright © King Saud University

Σ 1247

1212/111CV









كتاب القدير علي بن محمد  
الامام الاعظم  
رحمة الله  
تعالى  
آمين

قائمة عظيمة  
الامام اعظم فليد

مكان السبع بالفتا  
يترأب اذن الله

فانما هو كج

هذا كتاب القدير علي بن محمد

الامام الاعظم رحمه الله تعالى

ادخل في ملك الشيخ عيسى بن محمد

قائمة عظيمة  
مكان السبع بالفتا  
يترأب اذن الله

كتاب القدير علي بن محمد

مكتبة جامعة القاهرة

الرقم: ٥٩١٤ ف ١٦٣٦/٤  
الكتاب: القدير  
المؤلف: القدير علي بن محمد  
تاريخ النسخ: ١٠٦٠ هـ  
اسم الناشر: محمد الحجازي  
عدد الأوراق: ١٠٥  
املاء: ١٠٥



بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب في بيان الطهارات

قوله كتاب الطهارة والبرقعة باب الطهارة لأن كل موضع  
بالقرآن وسماه كتاب الطهارة وهو موضع لم يذكر بالقرآن سماه باب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب الطهارة

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا  
 قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا  
 بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَفَرْضُ الطَّهَارَةِ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ  
 الْثَلَاثَةِ وَمَسْحُ الرَّأْسِ وَالْمَرْفَقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ يَدْخُلَانِي فِي الْفَسْلِ  
 وَالْمَفْرُوضُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ مَقْدَارُ النَّاصِيَةِ وَهُوَ الرَّجُلُ لِمَا رَوَى  
 الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى سِبَاطَةَ  
 قَوْمٍ فَبَالَ وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَخُفَيْهِ وَسَنَّ الطَّهَارَةَ  
 غَسْلَ الْيَدَيْنِ قَبْلَ ادِّخَالِهَا الْإِنَاءَ إِذَا اسْتَيْقَضَ الْمُتَوَضِّعُ مِنْ  
 نَوْمِهِ وَتَسْمِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ وَالسُّؤَالُ وَالنَّهْضَةُ  
 وَالْإِسْتِنْشَاقُ وَمَسْحُ الْأَذْيَانِ وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ وَالْأَصَابِعِ وَتَكَرُّرُ  
 الْفَسْلِ إِلَى الثَّلَاثِ وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَوَضِّعِ أَنْ يَنْوِيَ الطَّهَارَةَ

ويستوعب

[illegible]

خاصة وبتقصدها ايضا فبمن بال اولى فانه يتبرضا من العودي ٥٠

قول وفيها الرصع فان قيل قل استغيد وجوب الوضوء بقوله كلما خرج من السيلتين فلم يأت  
قلنا لما دخل عناءه لا قصد من الاشياء ما يدخل ضمنا ولا يدخل قصد البيع الشرب والظ  
نما يتصوره انما يدخل في ان قصد فان ثبت ان يتصور الوضوء من الوضوء  
حرف بالبنون السابق قلنا يتصور فيمن به سلس البول لا الا في يتصوره وكذا



وَالْأَوْدِيَةِ وَالْعُيُوبِ وَالْأَبَارِ وَالْمَجَارِ وَلَا تَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِمَا  
 اُعْتَصِرَ مِنَ الشَّجَرِ وَالشَّوْرِ وَالْمَاءِ غَلَبَ غَيْرُهُ فَأَخْرَجَهُ عَنْ طَبْعِ الْمَاءِ  
 كَالْأَشْرِبَةِ وَالْحَلِّ وَمَاءِ الْوَرْدِ وَمَاءِ الْبَاقِلَةِ وَالْمُرِّ وَمَاءِ الزَّرْدِ  
 وَتَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِمَا خَالَطَهُ شَيْءٌ ظَاهِرٌ فَغَيْرُ أَجْدَا وَصَافٍ كَمَا  
 الْمَلُومُ الْمَاءُ الَّذِي يَخْلُطُ بِهِ الْأَشْنَابُ وَالصَّابُونَ وَالزَّعْفَرَانُ وَكُلُّ  
 مَاءٍ دَائِمٍ وَقَعَتْ فِيهِ النَّجَاسَةُ لَمْ يَجْزِ الْوُضُوءُ بِهِ قَلِيلًا كَانَ نَجَسًا  
 أَوْ كَثِيرًا لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِحِفْظِ الْمَاءِ مِنَ النَّجَاسَةِ  
 فَقَالَ لَا يَبُولُونَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلُونَ فِيهِ مِنَ النَّجَابَةِ  
 وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْسِنُ يَدَهُ  
 فِي الْأَنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ وَأَمَّا  
 الْمَاءُ الْجَارِي إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ جَازَ الْوُضُوءُ مِنْهُ إِذَا مَرَّ  
 لَهَا ثَلَاثًا لَا اسْتَقَرَّ مَوْجِيَانِ الْمَاءِ وَالْقَدِيرُ الْعَظِيمُ الَّذِي لَا  
 يَتَّحَرَكُ أَحَدُ طَرَفَيْهِ بِتَحْرِيكِ الطَّرَفِ الْآخَرِ إِذَا وَقَعَتْ نَجَاسَةٌ فِي  
 أَحَدِ جَانِبَيْهِ جَازَ الْوُضُوءُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ النَّجَاسَةَ  
 لَا تَصِلُ إِلَيْهِ وَمَوْتُ مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ فِي الْمَاءِ لَا يَنْجِسُهُ كَالْبَقِ  
 وَالذَّبَابِ وَالزَّبُورِ وَالْعَقَابِ وَمَوْتُ مَا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ فِيهِمْ لَا  
 يَفْسِدُهُ كَالسَّمَكِ وَالضَّفَدِ وَالسَّرَطَانَ وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يَجُوزُ

والزناير

يفسد الماء

استعماله

استعماله في طهارة الأحداث والمستعمل كل ماء أزيل به حدث أو  
 استعمل في البدن على وجه القرية وكل ما لبس دُبُغٌ فَقَطَّرَهُ وَجَارَتْ  
 الصَّلَاقَةُ فِيهِ وَالْوُضُوءُ مِنْهُ الْأَجْلَدُ الْخَزِيرُ وَالْأَدْمِيُّ وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ  
 وَعَظْمُهَا وَقَرْنُهَا وَخَافِرُهَا طَاهِرٌ وَصُوفُهَا طَاهِرٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا  
 دَسُومَةٌ وَإِذَا وَقَعَتْ فِي الْبَيْرِ نَجَاسَةٌ نَزَحَتْ وَكَانَ نَزْحُ مَا  
 فِيهَا مِنَ الْمَاءِ طَهَارَةً لَهَا فَإِنْ مَاتَتْ فِيهَا فَارَةٌ أَوْ عَصْفُورَةٌ  
 أَوْ صَعُوقَةٌ أَوْ سَوْدَانِيَّةٌ أَوْ سَامَةٌ بَرَصٌ يَنْزَحُ مِنْهَا مَا بَيْنَ  
 عَشْرِينَ دَلْوًا إِلَى ثَلَاثِينَ دَلْوًا حَسِبَ كَبْرُ الدَّلْوِ وَصُغُرُهَا وَإِنْ مَاتَتْ  
 فِيهَا حَمَامَةٌ أَوْ دَجَاجَةٌ أَوْ سَتُورَةٌ نَزَحَ مِنْهَا مَا بَيْنَ أَرْبَعِينَ دَلْوًا  
 إِلَى سِتِينَ دَلْوًا وَإِنْ مَاتَ فِيهَا كَلْبٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ أَدْمِيٌّ أَوْ دَابَّةٌ  
 نَزَحَ جَمِيعُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ وَإِنْ اسْتَفْحَلَ الْحَيَوَانُ فِيهَا أَوْ تَفَحَّرَ نَزَحَ  
 جَمِيعُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ وَصَغُرُ الْحَيَوَانِ أَوْ كَبُرُ وَعَدَدُ الدَّلْوِ لَا يُعْتَبَرُ  
 بِالدَّلْوِ الْوَسْطِ الْمُسْتَعْمَلِ لِلْأَبَارِ فِي الْبُلْدَانِ وَإِنْ نَزَحَ مِنْهَا بَدَلُ  
 عَظِيمٍ قَدْرُ مَا يَسُوغُ فِيهِ مِنَ الدَّلْوِ الْوَسْطِ فَاحْتَسِبَ بِهِ جَازٌ  
 وَإِنْ كَانَتْ الْبَيْرُ مَعِينًا لَا تَنْزَحُ وَقَدْ وَجِبَ نَزْحُ مَا فِيهَا الْخُرُوجُ  
 مِقْدَارًا كَانَ فِيهَا مِنَ الْمَاءِ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ  
 قَالَ يَنْزَحُ مِنْهَا مَا بَيْنَ مَائِي دَلْوٍ إِلَى ثَلَاثِ مَائَةِ دَلْوٍ وَإِذَا جَرُوا

نزع

جميع ما فيها



في البيرقاة أو غيرها لا يدري انهما متى وقعت ولم تنفخ ولم تنفخا  
 صلاة يوم وليلة اذا كانوا توفوا منها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها  
 وان كانت قد انتفتحت او تفتحت اعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياليها  
 في قول أبي حنيفة رحمه الله عليه **وقال** ابو يوسف ومحمد  
 ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت وسورة الادمي وما  
 يوجب لحمه طاهر وسورة الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس وسورة  
 البقرة والدجاجة والخلايا وسباع الطير وما سكن في البيوت مثل  
 الحية والفأرة مكروه وسورة الحمار والبغل شكوك فيهما فان لم  
 غيرها توضع بهما وتتمروا بهما بدا جاز **باب التيمم**  
 ومن لم يجد الماء وهو مسافر او كان خارج المصريته وبين المصير  
 نحو الميل والكرا وكان يجد الماء الا انه مريض يخاف ان يستعمل  
 الماء اشتد مرضه او خاف الجنب ان اغسل بالماء ان يقتله  
 البرد او يمرضه فانه ييمم بالصعيد الطاهر والتيمم ضربتان  
 يمسح بايديهما وجهه وبالاخرى يديه الى المرفقين والتيمم في  
 الحديث والحيض والتفاس سواء ويجوز التيمم عند أبي حنيفة  
 ومحمد جميعهما الله بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل  
 والحجر والجص والنورة والحل والريخ **وقال** ابو يوسف

يجد

لا يجوز

لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة والنية فرض في التيمم مستحب  
 في الوضوء وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء وينقضه ايضا  
 رؤية الماء اذا قدر على استعماله ولا يجوز التيمم الا بصعيد  
 طاهر ويستحب لمن لم يجد الماء في اول الوقت وهو رجوان جده  
 في اخره فان وجد الماء توضع ولا ييمم وصلي ويصلي تيممه  
 ماشاء من الفرائض والنوافل ما لم يجد وجوز التيمم للصحيح  
 المقيم في المصراذ حضرت جنازة والولي غير خاف ان اشتغل  
 بالطهارة ان تفوته الصلوة وكذلك من حضر العيد خاف  
 ان اشتغل بالطهارة ان تفوته صلوة العيد ييمم وصلي وان خاف  
 من شهد الجمعة ان اشتغل بالطهارة ان تفوته الصلوة توضع  
 فان ادرك الجمعة صلاها ولا يصلي الظهر اربعا وكذلك اذا ضا  
 الوقت فحشي ان توضع فاته الوقت لم ييمم ولكنه يتوضأ  
 ويصلي الفايضة والمسافر اذا شرب الماء في رحله فيمم وصلي  
 ثم ذكر الماء في الوقت بعد ذلك لم يعد صلاته في قول أبي حنيفة  
 ومحمد **وقال** ابو يوسف يعيدها وليس على الميمم طلب الماء  
 اذا لم يرغب على ظنه ان يقربه ماء ان يطلب الماء فان غلب  
 على ظنه ان هناك ماء لم يجز له ان ييمم حتى يطلبه وان كان

ان يؤخر الصلاة الى اخره

فانه ييمم ويصلي



مع رفقه ماء طلبه منه قبل ان يتم فان منعه منه يتم وصلي  
والله اعلم **باب المسح** على الخفين المسح على الخفين جائز  
بالسنة من كل حدث موجب للوضوء اذ البس الخفين على طهارة  
كاملة ثم احدث فان كان مقيما مسح يوما وليلة وان كان مسافرا  
مسح ثلاثة ايام ولياليها وابتدأوها عقب الحدث والمسح على  
الخفين على ظاهرهما خطوطا بالاصابع يبتدئ من رؤس الاصابع  
الى الساق وفرض ذلك مقدار ثلاثة اصابع من اصابع اليد  
ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبيرين منه مقدار ثلاثة  
اصابع من اصابع الرجل وان كان اقل من ذلك جاز ولا يجوز  
المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل وينقض المسح على الخفين  
ما ينقض الوضوء وينقضه ايضا نزع الخف ومضي المدة فاذا  
مضت المدة نزع خفيه وغسل جليده وصلي وليس عليه  
اعادة بقية الوضوء ومن ابتداء المسح وهو مقيم مسافر  
قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلاثة ايام ولياليها ومن  
ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام فان كان مسح يوما وليلة  
او اكثر لم يمسح نزع خفيه وغسل جليده وان كان مسح اقل  
من يوم وليلة تم مسح يوم وليلة ومن لبس الجرموق فوق

الخف

الخف مسح عليه ولا يجوز المسح على الجوربين عند اي خفيفة الا ان  
يكونا مجلدين او متعلين **وقال** ابو يوسف ومحمد رحمهما  
الله يجوز المسح على الجوربين اذا كانا خنيتين لا يشقان الماء ولا  
يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع والقفازين ويجوز  
المسح على الجباير وان شدا على غير وضوء فان سقطت عن غير  
برء لم يبطل المسح وان سقطت عن برء بطل المسح والله اعلم  
**باب الحيض** اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها وانقص  
من ذلك الحيض فليس حيض وهو استحاضة واكثره عشرة ايام  
ولياليها وما زاد على ذلك فهو استحاضة وما تراه المرأة من  
الحمرة والصفرة والكدرة في ايام الحيض فهو حيض حتى ترى البياض  
خالصا والحيض يسقط عن الحائض الصلوة ويحرم عليها الصوم  
وتقضي الصوم ولا تقضي الصلوة ولا تدخل المسجد ولا تطوف  
بالبيت ولا ياتهما زوجها ولا يجوز للحائض ولا للجنب قراءة القرآن  
ولا يجوز لحدث ولا حائض من المصحف الا ان يأخذ بغلافه  
او بعلاقته واذا انقطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام لم يجز  
وطيها حتى تغسل او يمضي عليها وقت صلاة كاملة وان انقطع  
دمها عشرة ايام جاز وطيها قبل الغسل والطهر اذا تخلل بين



الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجاري واقل التطهر خمسة عشر  
يومًا ولا غاية لاكثره ودم الاستحاضة ما تراه المرأة لاقل من  
ثلاثة ايام او اكثر من عشرة ايام فحكمه حكم العاف الدائم  
لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطئ واذا زاد الدم على عشرة  
ايام وللمرأة عادة معروفة ردت الى ايام عادتها وما زاد على ذلك  
فهي استحاضة وان ابتداءت مع البلوغ مستحاضة فيضها عشر  
ايام من كل شهر والباقي استحاضة والمستحاضة ومن به سلس  
البول والرعايف الدائم والجرح الذي لا يرقأ يتوضون لوقت كل  
صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفرائض و  
التوافل فاذا خرج الوقت بطل وضوؤهم وكان عليهم استئذان الوضوء  
لصلوة اخرى والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة والدم الذي  
تراه الحامل وما تراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة  
واقل النفاس لحدله واكثره اربعون يومًا وما زاد على ذلك فهو  
استحاضة واذا تجاوز الدم الاربعين وقد كانت هذه المرأة  
ولدت قبل ذلك ولها عادة معروفة في النفاس ردت الى ايام  
عادتها وان لم يكن لها عادة فابتداء نفاسها اربعون يومًا فما  
زاد على ذلك فهو استحاضة ومن ولدت ولدين في بطن واحد

فنفاسها

فنفاسها ما خرج من الدم عقب الولد الاول عند اي حيفة واي يوسف  
رحمهما الله **وقال** محمد بن فرج رحمهما الله نفاسها ما خرج من  
الدم عقب الولد الثاني **باب النجاسة** تطهير النجاسة واجب  
من بدن المصلي وتوبه والمكان الذي يصلي عليه ويجوز تطهير النجاسة  
بالماء وبكل ما يعطى طاهر يمكن ان النجاسة كالخيل وماء الورد وما الباق  
والمرق وماء الزنج وماء الزعفران **وقال** محمد رحمهما الله  
لا يجوز ان النجاسة الا بالماء والماء المستعمل ونحوها وان اصاب الحنف  
نجاسة لهما جرم فحقت فذلك بالارض جازت الصلوة فيه **وقال**  
محمد لا يجزيه الا الغسل والمشي نجس يجب غسل رطبه فاذا جف  
على الثوب اجزاء فيه الفرك والنجاسة اذا اصاب المرأة او السيف  
النفسي مسحهما وان اصاب الارض نجاسة فحقت بالشمس وذهب  
اثرها جازت الصلوة على مكانها ولا يجوز التيمم بها وان اصابته  
من النجاسة المغلظة كالدم والبول والغائط والخمر وبول الحمار  
مقدار الدرهم وما دونه جازت الصلوة معه وان زاد لم يجز  
وان اصابته نجاسة مخففة كبول ما يؤكل لحمه جازت الصلوة  
معه ما لم يبلغ ربع التوب وتطهير النجاسة التي يجب غسلها  
على وجهين فما كان له منها عين مريته فطهارتها والعيون الا



ان يبقى من اثرها ما يشق ان التها وليس له عين مريّة قطها  
ان يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل انه قد طهر والله تعالى اعلم

**باب الاستنجاء**

والاستنجاء سنة تجزي فيه الحجر والمد  
وما قام مقامه يسحه حتى يقيه وليس فيه عد مسنون وغسله

بالماء افضل وان تجاوزت الخامسة من مخرجها لم يجز فيه الا الماء  
ولا يستنجى بعظم ولا بروت ولا بطعام ولا يمينه الا ان يكون بشماله  
علة والله اعلم **كتاب الصلوة** اول وقت الفجر اطلع الفجر

الثاني وهو البياض المعترض في الافق واخر وقتها ما لم تطلع  
الشمس واول وقت الظهر اذا زالت الشمس واخر وقتها عند اي  
خفيفة رحمة الله عليه اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في

**وقال**

ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا صار  
ظل كل شيء مثله واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على  
القولين واخر وقتها ما لم تغرب الشمس واول وقت المغرب اذا  
غربت الشمس واخر وقتها ما لم يغيب الشفق وهو البياض الذي

يعترض في الافق بعد الحرة عند اي خفيفة **وقال** ابو يوسف

ومحمد رحمهما الله هو الحرة واول وقت العشاء اذا غاب  
الشفق واخر وقتها ما لم يطلع الفجر ويستحب الاسفار الفجر

والابراد

اي يعين هذا

كتاب الصلوة

بعد العشاء واول وقت العشاء

والابراد بالظهر في الصيف وتقدّمها في الشتاء وباخير العصر لم  
يتغير الشمس ويجعل المغرب وباخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل  
ويستحب في الوتر لمن يالف صلاة الليل ان يؤخر الوتر الى اخر الليل

**باب الاذان**

فان لم يثق بالانتباه او تركل النوم **باب الاذان** الاذان  
سنة للصلوات الخمس والجمعة دون ما سواها وصفة الاذان عرو

ان يقول الله اكبر الله اكبر الى آخره ولا ترجع فيه ويد في اذان الفجر  
بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثل الاذان الا  
انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين ويترسل في

الاذان ويحد في الاقامة ويستقبل فيهما القبلة فاذا بلغ الى  
الصلوة والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا مع ثبات قدميه  
ويؤذن للفأيتة ويقيم فاذن فاتته صلوات اذن للدوي وقام

وكان مخيرا في الباقي ان شاء اذن وقام وان شاء اقتصر على الاقامة  
ويشفي ان يؤذن ويقيم على طهر فان اذن على غير وضوء جاز وفيه  
ان يقيم على غير وضوء او يؤذن وهو جنب ولا يؤذن لصلوة قبل

دخول وقتها الا في الفجر خاصة عند اي يوسف والله اعلم **باب**

**شرط الصلوة**

التي تقدمها على المصلي ان يقدّم الطهارة  
من الأحداث والنجاس على ما قدمناه ويستتر عورته والعورة من الرجل



مَا عَتَّ الشَّرُّ إِلَى الزَّكِيَّةِ وَالزَّكِيَّةُ مِنَ الْعَوْرَةِ وَبَدَنُ الْمَرْأَةِ لَحْمَةٌ  
 كُلُّ عَوْرَةٍ أَوْجُهَانِ وَلَفِيهَا وَقَدِيمَا وَمَا كَانَ عَوْرَةً مِنَ الرَّجُلِ فَهُوَ عَوْرَةٌ  
 مِنَ الْأَمَةِ وَبَطْنُهَا وَظَهْرُهَا عَوْرَةٌ وَمَا سَوَى ذَلِكَ مِنْ بَدَنٍ فَلَيْسَ بِعَوْرَةٍ  
 وَمَنْ لَمْ يَجِدْهَا يَرْبُطُ بِهِ الْخِجَاسَةَ صَلِّيَ مَعَهَا وَلَمْ يَجِدِ الصَّلَاةَ وَمَنْ  
 لَمْ يَجِدْ نَوَاصِي عَرِيَانًا قَاعًا يَوْمِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا  
 أَجْزَاهُ وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ وَيَنْوِي لِلصَّلَاةِ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا بِنِيَّةٍ لَا يَفْضَلُ  
 بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَرَمَةِ يَعْمَلُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَائِفًا  
 فَيُصَلِّيَ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَّرَ أَنْ أَشْهَدَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ وَلَيْسَ بِحَضْرَتِهِ  
 مَنْ يَسْأَلُهُ عَنْهَا اجْتَمَعُوا صَلِّيَ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّه أَخْطَأَ بَعْدَ مَا صَلَّى فَلَا  
 إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ اسْتَدَارَ إِلَى الْقِبْلَةِ  
 وَبَنَى عَلَيْهِمَا وَلَا يَسْتَأْنِفُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ** وَرَأَى  
 الصَّلَاةُ سِتُّ الْحَرَمَةِ وَالْقِيَامُ وَالْقِرَاءَةُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ وَالْقَعْلَةُ  
 الْآخِرَةُ مَقْدَارُ الشُّعْرِ وَمَا نَادَى عَلَى ذَلِكَ فَصُورَتُهُ وَإِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ  
 فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ حَتَّى يَجَاذِيَ بِإِمَامِيَّةٍ شَمَنِي  
 أَدْنِيهِ وَالتَّكْبِيرَاتُ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ فَإِنْ قَالَ بَدَأَ مِنَ التَّكْبِيرِ اللَّهُ  
 أَجَلٌ وَأَعْظَمُ أَوْ الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ أَجْزَاهُ عِنْدَ إِخْفِيفَةٍ وَمُحَمَّدٌ بِهِمَا  
 اللَّهُ **وَقَالَ** أَبُو يُوسُفَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِلَفْظِ التَّكْبِيرِ وَيَعْتَمِدُ بِهِ

الْيَمْنِي

الْيَمْنِي عَلَى الْيَسْرَى وَيَضَعُهَا تَحْتَ الشَّرِّ ثُمَّ يَقُولُ بِسْمِكَ اللَّهُمَّ وَمُحَمَّدُ  
 وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ وَيَسْتَعِيذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ  
 الرَّجِيمِ وَيَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَيُسْتَرِيحُ ثُمَّ يَقْرَأُ فَلْتَحْهُ الْكِتَابُ  
 وَسُورَةٌ مَعَهَا أَوْ ثَلَاثُ آيَاتٍ مِنْ أَيِّ سُورَةٍ شَاءَ وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ  
 وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ وَيَقُولُهَا الْمُؤْتَمِرُ وَيَخْفُوها ثُمَّ يَكْبُرُ وَيَرْكَعُ وَ  
 يَعْتَمِدُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَيَفْرَجُ أَصَابِعَهُ وَيَسْطُرُ ظَهْرَهُ وَلَا يَرْفَعُ  
 رَأْسَهُ وَلَا يَلْبِسُهُ وَيَقُولُ فِي رُكُوعِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا  
 وَذَلِكَ إِدْنَاهُ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ وَيَقُولُ  
 الْمُؤْتَمِرُ بِسْمِ اللَّهِ الْحَمْدُ فَإِذَا اسْتَوَى بِأَقْدَامِهِ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَيَعْتَمِدُ بِهِ  
 عَلَى الْأَرْضِ وَوَضَعَ جَبْهَتَهُ بَيْنَ كَفْيَيْهِ وَسَجَدَ عَلَى الْفَهِّ وَخَفَّتْ رُكْبَتَاهُ  
 فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ **وَقَالَ** أَبُو يُوسُفَ  
 وَمُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا اقْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ الْأَمِنْ عَذْرٍ فَإِنْ سَجَدَ عَلَى الْكُفْرِ  
 عَمَامَتِهِ أَوْ فَاضِلٍ ثَوْبِهِ جَازَ وَيَسْتَأْنِفُ ضَعِيفُهُ وَجَاهُ فِي بَطْنِهِ عَنْ  
 فَخْذَيْهِ وَيُوجِبُهُ أَصَابِعُ رِجْلَيْهِ تَحْتَ الْقِبْلَةِ وَيَقُولُ فِي سَجْدِهِ  
 سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا وَذَلِكَ إِدْنَاهُ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَكْبُرُ  
 فَإِذَا اطْمَأَنَّ جَالِسًا كَبَّرَ وَسَجَدَ فَإِذَا اطْمَأَنَّ سَاجِدًا كَبَّرَ وَاسْتَوَى  
 قَائِمًا عَلَى صَدْرِهِ قَدِيمُهُ وَلَا يَقَعُّ وَلَا يَعْتَمِدُ بِهِ عَلَى الْأَرْضِ

كتب



ويَقْعُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَفْعِلُ وَلَا يَتَعَوَّذُ وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرِ الْأُولَى فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ الثَّانِيَةِ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فجلس عليها ونصب اليمنى نصبا ووجهه أصابعه نحو القبلة ووضع يده على فخذه وسط أصابعه فإن كانت المرأة جلست على اليمنى اليسرى وتشهدوا بالشهادتين يقول **الحمد لله** والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ولا يدعى هذا في القعدة الأولى ويقراء في الركعتين الآخرين فاتحة الكتاب خاصة فإذا جلس في آخر الصلوة جلس كما جلس في الأولى وتشهد وصلى على النبي عليه السلام ودعا بما شاء مما يشبه ألفاظ القران والادعية المأثورة للتواتر ولا يدعى ما يشبه كلام الناس ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وسلم عن يساره مثل ذلك ويجهر بالقراءة في الجهر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء إن كان إماما ويخفي القراءة فيما بعد الأولىين وإن كان منفردا فهو مخير إن شاء جهر وأسمع نفسه وإن شاء خافت ويخفي الإمام القراءة في الظهر والعصر والوتر ثلاث ركعات لا يفصل

بينهن سلام وقفت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة ويقراء في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة معها فإذا أراد أن يقنت كثر ورفع يديه ثم قنت ولا يقنت في صلاة غيرها وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها لا يجزي غيرها ويكره أن يقرأ سورة بعينها لصلاة لا يقرأ فيها غيرها وأدنى ما يجزي من القراءة في الصلوات ما يتناوله اسم القران عند أبي حنيفة **وقال** أبو يوسف ومحمد جميعهما الله لا يجزي أقل من ثلاث آيات قصار أو آية طويلة ولا يقرأ الوتر خلف الإمام ومن أراد الدخول في صلاة غيره يحتاج إلى يمين بيعة الصلوة ونية المتابعة والجماعة سنة مؤلفة وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة فإن ساءوا فافقروهم للكتاب الله تعالى فإن ساءوا فافقروهم فإن ساءوا فاستهمم ويكره تقديم العبد والأعرابي والفاسق والأعمى وولد الزنا فإن تقدموا جاز ويُنْفَعِي للإمام أن لا يطول بهم الصلوة ويكره للنساء أن يصليين وحدهن جماعة فإن فعلن وقفت الإمام وسطهن ومن صلى مع واحد قامه عن يمينه فإن كان اثنين تقدم عليهما ولا يجوز للرجال أن يقتدوا بإمراة ولا صبي ويصف الرجال شمر



الصَّيْبَانِ ثُمَّ الْخَنَاءُ ثُمَّ النَّسَاءُ فَإِنْ قَامَتْ امْرَأَةٌ إِلَى حَنْبِ جِلٍّ  
وَهُمَا مُشْتَرِكَانِ فِي صَلَوةٍ وَاحِدَةٍ فَسَدَتْ صَلَوتُهُ وَبَكَرَهُ لِلنِّسَاءِ  
حُضُورُ الْجَمَاعَاتِ وَلَا بَأْسَ أَنْ تَخْرُجَ الْجُوزُ فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ  
وَلَا يَصِلِي الظَّاهِرُ خَلْفَ مَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ وَلَا الظَّاهِرَاتُ خَلْفَ الْمُسْتَحَا  
وَلَا الْقَارِي خَلْفَ الْأَمِي وَلَا الْمَلَكُشِي خَلْفَ الْعَرَبَانِ وَبِحُجُورَاتِ يَوْمِ الْمُتَهَمِّمْ  
الْمُتَوَضِّعِينَ وَالْمُاسِّحِينَ عَلَى الْخَفَيْنِ الْغَاسِلِينَ وَيَصِلِي الْقَائِمُ خَلْفَ  
الْقَاعِدِ وَلَا يَصِلِي الَّذِي يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ خَلْفَ الْمُؤَمِّمِ وَلَا يَصِلِي الْمُفْتَرِضُ  
خَلْفَ الْمُتَنَفِّلِ وَلَا مَنْ يَصِلِي فَرَضًا خَلْفَ مَنْ يَصِلِي فَرَضًا آخَرَ وَيَصِلِي  
الْمُتَنَفِّلُ خَلْفَ الْمُفْتَرِضِ وَمَنْ اقْتَدَى بِإِمَامٍ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ  
أَعَادَ الصَّلَاةَ وَبَكَرَهُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَغْتَسِلَ مِنْ تَوْبَةٍ أَوْ يَحْدِثَ وَلَا  
يَقْلِبُ الْحَصِي لِأَنَّهُ يَكُونُ الْجُودُ عَلَيْهِ فَيَسْوِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَا  
يُفَرِّقُ أَصَابِعَهُ وَلَا يَتَخَضَّرُ وَلَا يَسْدِلُ تَوْبَةً وَلَا يَقْصُ شَعْرَهُ وَلَا يَكُفُّ  
تَوْبَةً وَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا وَلَا يَقِي بِكَفٍّ أَوْ كَلْبٍ وَلَا يَفْتَرِشُ  
ذِرَاعِيهِ وَلَا يَرُدُّ السَّلَامَ لِسَانَهُ وَلَا يَبْرِيحُ وَلَا يَتَّبِعُ إِلَّا مَنْ عِنْدَهُ  
وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرِبُ وَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدِيثُ أَنْصَرَفَ تَوَضَّاءَ وَنَحَى  
فَإِنْ كَانَ إِمَامًا اسْتَخْلَفَ وَتَوَضَّعَ وَنَحَى عَلَى صَلَوتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ وَلَا  
أَفْضَلَ وَإِنْ نَامَ فَلَحْظَهُ وَجْهًا أَوْ غَيْرَ عَلَيْهِ أَوْ قَفَّهِ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ

وَالْوُضُوءُ فَإِنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَوتِهِ غَامِلًا أَوْ نَاسِيًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ  
سَبَقَهُ الْحَدِيثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ فِي صَلَاةٍ ذَاتِ رُكْعٍ وَسَجْدَةٍ تَوَضَّاءَ وَ  
سَلَّمَ وَإِنْ تَعَدَّدَ الْحَدِيثُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ عَمِلَ عَمَلًا يَنْبِئُ بِالنِّسَاءِ  
تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ رَأَى الْمُتَهَمِّمُ الْمَاءَ فِي صَلَوتِهِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى اسْتِغَا  
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ رَأَى بَعْدَ مَا قَوَّعَ قَدْ تَشَهُّدَ وَكَانَ مَا سِوَا مَا  
مَذْمُومًا أَوْ خَلَعَ خَفِيَّهُ بِعَمَلٍ فَيَقِي أَوْ كَانَ أَمْتًا فَتَعْلَمُ سُورَةَ أَوْ عِيَانًا  
فَرَجَدَ ثَوْبًا أَوْ مَوْتِيًا فَقَدَّ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَوْ تَذَكَّرَاتٍ عَلَيْهِ صَلَاةً  
قَبْلَ هَذِهِ أَوْ أَحَدَتْ الْإِمَامُ الْقَارِي فَاسْتَخْلَفَ أَمْتًا أَوْ طَلَعَ الشَّمْسُ فِي  
صَلَاةِ الْفَجْرِ أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ فِي الْجُمُعَةِ أَوْ كَانَ مَا سِوَا عَلَى الْحَيَّةِ  
فَسَقَطَتْ عَنْ بَرٍّ بَطَلَتْ الصَّلَاةُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ **وَقَالَ**  
أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَنَّ اللَّهَ تَمَّتْ صَلَاتُهُ **أَبْقَا**  
**الْقَوَائِدَ** وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ قَضَاهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَقَدْ مَهَا عَلَى  
صَلَاةِ الْوَقْتِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ قُرْبَ صَلَاةِ الْوَقْتِ فَيَقْدِمُ صَلَاةَ الْوَقْتِ  
ثُمَّ يَقْضِي الْفَائِتَةَ فَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ ثَمَّهَا فِي الْقَضَاءِ كَمَا قَرِئَتْ  
فِي الْأَصْلِ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ الْقَوَائِدَ عَلَى سِتِّ صَلَوَاتٍ فَسَقَطَ التَّرْتِيبُ  
فِيهَا **أَبُو الْقَاسِمِ الْكَلْبِيُّ** فِيهَا الصَّلَاةُ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ  
الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ قِيَامِهَا فِي الظُّهْرِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا وَلَا يَصِلِي عَلَى حَنَانَةٍ

كانت مستحاة  
تفوت

عند أو حنة واليه  
وقال محمد إذا ذكرها  
صليت فبسط  
بينها







وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَالرُّكْعَتَانِ لَهُ نَافِلَةٌ وَمَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ  
يَدْرِكْ ثَلَاثًا صَلَّى أَرْبَعًا وَذَلِكَ أَوَّلُ مَا عَرَضَ لَهُ الشَّكُّ اسْتَأْنَفَ  
الصَّلَاةَ فَإِنْ كَانَ الشَّكُّ يَعْزُبُ عَنْهُ لَمْ يَنْتَهِ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ إِنْ كَانَ  
لَهُ ظَنٌّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَنٌّ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ **أَبْصُولُ الْمَرِيضِ**  
إِذَا تَعَدَّى عَلَى الْمَرِيضِ الْقِيَامُ صَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ  
الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ يَوْمِي أَيْمَاءً وَيَجْعَلُ السُّجُودَ اخْفَاضَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَا  
يَرْفَعُ إِلَى وَجْهِهِ شَيْئًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْقُعُودَ اسْتَلْقَى  
عَلَى ظَهْرِهِ وَجَعَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَأَوَّيَّ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَإِنْ  
فَإِنْ اسْتَلْقَى عَلَى جَنْبِهِ وَوَجَّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَأَوَّيَّ جَانِبًا لَمْ يَسْتَطِعْ  
الْأَيْمَاءَ بِرَأْسِهِ آخِرَ الصَّلَاةِ وَلَا يَوْمِي بَعِيْنِهِ وَلَا يَلْقِبُهُ وَلَا حَاجَةَ  
فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَمْ يَلْزِمُهُ الْقِيَامُ  
وَجَازَانِ يَصِلُ قَاعِدًا يَوْمِي أَيْمَاءً فَإِنْ صَلَّى الصَّخْرَ بَعْضَ صَلَاتِهِ  
قَائِمًا ثُمَّ حَدَّثَ بِهِ مَرَضًا ثُمَّ قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ وَيَوْمِي أَيْمَاءً  
إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ اسْتَلْقَى إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْقُعُودَ  
وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ لِمَرَضٍ بِهِ ثُمَّ صَحَّ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ  
قَائِمًا فَإِنْ صَلَّى بَعْضَ صَلَاتِهِ بِأَيْمَاءٍ ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ  
اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ وَمَنْ اغْتَمَى عَلَيْهِ خَمْسُ صَلَوَاتٍ فَأَدَّاهَا قَضَاهَا

إِذَا صَحَّ

إِذَا صَحَّ فَإِنْ فَاتَتْهُ بِالْأَيْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَقْضِ **أَبْصُولُ**  
**التَّلَاوُفِ** سُبُودُ التَّلَاوُفِ فِي الْقِرَاءَةِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ سَجْدَةً فِي آخِرِ  
الْأَعْرَافِ وَفِي الرَّعْدِ وَالنَّجْوَى بِسُرَّائِلَ وَمَرِيْمَ وَالْأَوَّلَى فِي الْحَجِّ وَالْخُرُوجِ  
الْقِرَاءَةِ وَالْقَمَلِ وَالسَّمِ تَنْزِيلُ وَصَّ وَحَمَّ السَّجْدَةِ وَالنَّجْوَى إِذَا السَّمَاءُ  
أَنْشَقَّتْ وَأَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ وَالسُّجُودَ وَاجِبٌ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ عَلَى  
التَّالِي وَالسَّامِعِ سَوَاءً قَصَدَ سَمَاعَ الْقِرَاءَةِ أَوْ لَمْ يَقْصُدْ وَإِذَا اسْتَلْقَى  
الْإِمَامُ أَيْةَ سَجْدَةٍ سَجَدَ بِهَا وَسَجَدَ الْمَأْمُومُ مَعَهُ فَإِنْ تَلَّى الْمَأْمُومُ لَمْ  
يَسْجُدْ لِإِمَامِهِ وَلَا الْمُوْتَرُونَ سَمِعُوا وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ أَيْةَ سَجْدَةٍ مِنْ  
جِلِّ لَيْسَ مَعَهُمْ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَسْجُدُوا فِي الصَّلَاةِ وَسَجَدُوا بَعْدَ الصَّلَاةِ  
فَإِنْ سَجَدُوا فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَحْجِزْهُمْ وَلَمْ تَفْسِدْ صَلَاتُهُمْ وَمَنْ تَلَّى أَيْةَ  
سَجْدَةٍ فَلَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَخْلُ فِي الصَّلَاةِ فَتَلَاهَا وَسَجَدَ بِهَا اجْزَأَتْهُ السَّجْدَةُ  
عَنِ التَّلَاوُفِ وَإِنْ تَلَاهَا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَسَجَدَ ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ  
فَتَلَاهَا سَجَدَ بِهَا أَيْضًا وَلَمْ يَحْجِزْهُ السَّجْدَةُ الْأَوَّلَى وَمَنْ كَرَّرَ تِلَاوَةَ سَجْدَةٍ  
وَاحِدَةٍ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ اجْزَأَتْهُ عَنْ التَّلَاوُفِ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ وَمَنْ  
أَرَادَ السُّجُودَ كَثْرًا وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ وَسَجَدَ ثُمَّ كَثَّرَ وَرَفَعَ رَأْسَهُ وَلَا شَكَّ  
عَلَيْهِ وَلَا سَلَامَ **بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ** السُّفَرُ الَّذِي يَتَغَيَّرُ بِهِ  
الْأَحْكَامُ أَنْ يَقْصُدَ الْإِنْسَانُ مَوْضِعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَقْصِدِهِ سَبْعِينَ



ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ سِيرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يُقْبَلُ فِي ذَلِكَ بِالسَّيْرِ فِي الْمَاءِ  
 وَفَرْضُ الْمَسَافِرِ عِنْدَ فِي كُلِّ صَلَوةٍ بِأَعْيَةِ رَكَعَتَانِ لَا تَجُوزُ لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا  
 فَإِنْ صَلَّى رُبْعًا وَقَدْ قَعْدَ فِي الثَّانِيَةِ مَقْدَارَ التَّشَهُّدِ اجْزَأَتْهُ رَكَعَتَانِ  
 عَنْ فَرْضِهِ وَكَانَتْ الْخِيَارُ لَهُ نَافِلَةٌ وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ  
 مَقْدَارَ التَّشَهُّدِ فَصَلَّتْ صَلَوتُهُ وَمِنْ خَرَجَ مَسَافِرٌ صَلَّيْ رَكَعَتَيْنِ إِذَا فَرَغَ  
 نِيَّتِ الْمَضْرُوقَ لَا يَزَالُ حُكْمُ السَّفَرِ حَتَّى يَنْوِيَ الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ خَمْسَةَ عَشَرَ  
 يَوْمًا فَصَاعِدًا فَيُلْزَمُهُ الْإِتِمَامُ وَإِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ  
 لَمْ يَتِمَّ وَمَنْ دَخَلَ بَلَدًا وَلَمْ يَنْوِ أَنْ يَقِيمَ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا  
 وَإِنَّمَا يَقُولُ غَدًا أَخْرَجَ بَعْدَ غَدٍ أَخْرَجَ حَتَّى يَقَعِ عَلَى ذَلِكَ سَنَيْنَ  
 صَلَّي رَكَعَتَيْنِ وَإِذَا دَخَلَ الْعَسْكَرُ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ فَوُودَ الْإِقَامَةَ غَسَةً  
 عَشْرَ يَوْمٍ أَلَمْ يَتِمَّوْا الصَّلَاةَ وَإِذَا دَخَلَ الْمَسَافِرُ فِي صَلَاةٍ الْمَقِيمِ  
 مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ أَتَمَّ الصَّلَاةَ وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ فِي فَايْتَةٍ لَمْ تَجْزِ صَلَوتُهُ  
 خَلْفَهُ وَإِذَا صَلَّى الْمَسَافِرُ بِالْمَقِيمِينَ صَلَّي رَكَعَتَيْنِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَتَمَّ الْقِيَامَ  
 صَلَوتَهُمْ وَاسْتَحَبَّ لَهُ إِذَا سَلَّمَ أَنْ يَقُولَ لَهُمُ اتَّوَصَلُوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ  
 سَفَرُوا وَإِذَا دَخَلَ الْمَسَافِرُ فِي مَضْرَبَةٍ أَتَمَّ الصَّلَاةَ وَلَمْ يَنْوِ الْإِقَامَةَ  
 فِيهِ وَمَنْ كَانَ لَهُ وَطَنٌ فَانْتَقَلَ عَنْهُ وَاسْتَوَطِنَ غَيْرَهُ ثُمَّ سَافَرَ  
 فَدَخَلَ وَطَنَهُ الْأَوَّلَ لَمْ يَتِمَّ الصَّلَاةَ وَإِذَا نَوَى الْمَسَافِرُ أَنْ يَقِيمَ مَلَّةً

وَمِنَّا

وَمِنَّا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا لَمْ يَتِمَّ الصَّلَاةَ وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَوةٌ فِي السَّفَرِ  
 قَضَاهَا فِي الْحَضَرِ رَكَعَتَيْنِ وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَوةٌ فِي الْحَضَرِ قَضَاهَا  
 فِي السَّفَرِ رُبْعًا وَالْعَاصِمِ وَالْمَطْعَمِ فِي سَفَرِهَا فِي الرِّخْصَةِ سَوَاءٌ وَ  
 لِلْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ جُوزٌ فَعِلًا وَلَا جُوزَ وَقْتًا وَجُوزَ الصَّلَاةِ  
 فِي السَّفِينَةِ قَاعِدًا عَلَى أَحْيَالٍ عِنْدَ بَيْ حَيْفَةٍ **بَابُ الْجُمُعَةِ**  
 لَا تُخْرَجُ لِلْجُمُعَةِ إِلَّا فِي مَضْرَبٍ جَامِعٍ أَوْ فِي مَضْرَبٍ الْمَضْرُوقِ لَا تَجُوزُ فِي الْقَرْيِ  
 وَلَا تَجُوزُ إِقَامَتُهَا إِلَّا لِلتَّحْلُفَانِ أَوْ مِنْ أَمْرِ السُّلْطَانِ وَمَنْ  
 شَرَّطَهَا الْخُطْبَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ يَقُولُ فِيهِمَا  
 بَقْعَةً وَيَخْطُبُ قَائِمًا عَلَى الطَّهَارَةِ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى  
 جَازَ عِنْدَ بَيْ حَيْفَةٍ وَقَالَ لَا يَدْرِي مِنْ ذِكْرِ طَوِيلٍ أَسْخَى خُطْبَةٍ وَإِنْ  
 خُطِبَ قَاعِلًا أَوْ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ جَازَ وَيَكْرَهُ وَمَنْ شَرَّطَهَا الْجَمَاعَةَ  
 وَأَقْلَمَ عِنْدَ بَيْ حَيْفَةٍ ثَلَاثَةَ سَوِيٍّ إِلَّا إِمَامًا **وَقَالَ**  
 أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ أَشَانُ سَوِيٍّ إِلَّا إِمَامًا وَالْمَشْهُورُ عَنْهُمْ ثَلَاثَةٌ وَمَا  
 ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِمَا أَنَّهُ أَشَانُ سَوِيٍّ إِلَّا إِمَامًا فَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ عَنْهُمْ وَإِنَّمَا  
 هِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَحْدَهُ وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ  
 وَلَيْسَ فِيهِمَا قِرَاءَةُ سُورَةٍ بَعْضُهَا وَلَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى مَسَافِرٍ وَلَا أَمْرًا  
 وَلَا مَرِيضٍ وَلَا صَبِيٍّ وَلَا جُنُونٍ وَلَا عَبْدٍ فَإِنْ حَضَرَ وَاصِلًا مَعَ النَّاسِ اجْزَأَهُ

صلوة المح  
 لا يخرج للجمعة  
 الا في مضراب جامع  
 او في مضراب المضرووق  
 ولا تجوز في القرى  
 ولا تجوز اقامتها  
 الا للتحلفان او من امر  
 السلطان ومن شرطها  
 الخطبة قبل الصلوة  
 يخاطب الامام خطبتين  
 يقول فيهما بقة  
 ويخطب قائما على  
 الطهارة فان اقتصر  
 على ذكر الله تعالى  
 جاز عند بى حيفة  
 وقال لا يدري من  
 ذكر طويل اسخى  
 خطبة وان خطب  
 قاعلا او على غير  
 طهارة جاز ويكره  
 ومن شرطها الجماعة  
 واقلع عند بى حيفة  
 ثلاثة سويي الا اماما  
 قال ابو يوسف  
 ومحمد اشان سويي  
 الا اماما والمشهور  
 عنهم ثلاثة وما  
 ذكر من قولهم انه  
 اشان سويي الا اماما  
 فليس مشهور عنهم  
 وانما هي رواية عن  
 ابي يوسف وحده  
 ويجهر الامام بالقراءة  
 في الركعتين وليس  
 فيهما قراءة سورة  
 بعضها ولا تجب الجمعة  
 على مسافر ولا امرأ  
 ولا مريض ولا صبي  
 ولا جنون ولا عبد  
 فان حضر واصل مع  
 الناس اجزأه



عن فرض الوقت ويجوز للمسافر والعبد والمريض ان يؤم في الجمعة  
ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عذر له  
كره له ذلك وجازت الصلوة فان بدا له ان يحضر الجمعة فتوجه  
اليها بطلت صلوة الظهر عند اي خيفة بالسعي والالتفات حتى  
يدخل مع الإمام ويكره ان يصلي المحدثون الظهر بالجماعة يوم  
الجمعة وكذلك اهل التجن ومن أدرك الإمام يوم الجمعة صلى معه ما  
أدرك وبني عليها الجمعة وإن أدركه في التشهد أو في سجود السهو  
بني عليها الجمعة عند اي خيفة وأبي يوسف رحمه الله  
**وقال** محمد بن أدرك معه أكثر الركعة الثانية بني عليها  
الجمعة وإن أدرك أقلها بني عليها الظهر وإذا خرج الإمام يوم  
الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته وإذا  
أذن المؤذن يوم الجمعة الأذان الأول ترك الناس السجود وتوجهوا  
إلى الجمعة فإذا صعد الإمام المنبر جلس وأذن المؤذن بين يدي  
المنبر فإذا فرغ من خطبته أقاموا الصلوة **باب صلاة**  
**العقيد** وسحب في يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج  
إلى المصلي ويغتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ثم توجه إلى  
المصلي ولا يكتر في طريق المصلي عند اي خيفة وعندهما يكبر ولا ينقل

فصل صلاة الإمام

باب

في المصلي قبل صلاة العيد فإذا حلت الصلوة ارتفع الشمس ووقفها  
إلى الرقاع فإذا زالت الشمس خرج ووقفها ويصلي الإمام بالناس  
ركعتين يكتر في الأولى تكبيرة الإحرام الأمامية وثلاثاً بعد ثم  
يقراء فاتحة الكتاب وسورة ويكتر تكبيرة يركع بها ثم يتدبر في  
الركعة الثانية بالقراءة فإذا فرغ من القراءة كبر ثلاث تكبيرات  
وكبر تكبيرة رابعة يركع بها ويرفع يديه في تكبيرات العيد ثم  
يخطب بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها صدقة الفطر والحكماء  
ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام لم يقضها فان غم الهلال على  
الناس فشهروا عند الإمام برؤية الهلال بعد الزوال صلى العيد من  
الغد فان حدث عند منع الناس من الصلوة في اليوم الثاني لم يصليها  
بعده وسحب في يوم الأضحية ان يغتسل ويتطيب ويؤخر الأكل حتى  
يفرغ من الصلوة ويتوجه إلى المصلي وهو يكبر ويصلي الأضحية ركعتين  
كصلوة الفطر ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيها الأضحية و  
تكبيرات الشريق فان حدث عند منع الناس من الصلوة يوم الأضحية  
من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك وتكبير الشريق أوله عقب  
صلوة الفجر من يوم عرفة وآخره عقب صلوة العصر من يوم النحر عند  
أي خيفة **وقال** أبو يوسف ومحمد رحمه الله إلى صلاة العصر

صلاة







وتراوي على الماء بالسداويل الحوض فان لم يكن فالماء القراح ويفعل راسه  
 وحيتنه بالخطي ثم يضع على شقه اليسرى فيغسل بالماء والسداويل حتى  
 يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه ثم يضع على شقه اليمين  
 فيغسل حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه ثم يجلسه وسنله  
 اليه ويخرج بطنه مسجرا فقا فان خرج منه شيء يغسله ولا يجد غسله  
 ثم يشقه شوب ويجعله في كفانه ويجعل الخوط في راسه وحيتنه  
 والكافور على مساحده والسنه ان يكفن الرجل في ثلاثة اقواب  
 ازار وقصيص ولقافة فان اقتصر على ثوبين جاز فاذا اراد الف  
 اللقافة عليه ابتداها بالجانب اليسرى فلقوه عليه ثم باليمين  
 فان خافوا ان ينتشر الكفن عنه عقروه وتكفن المرأة في خمسة  
 اقواب ازار وقصيص وخمار وخرقة تربط فوق ثدييها ولقافة فان  
 اقتصر واعلى ثلاثة اقواب جاز ويكون الخمار فوق القصيص تحت اللقافة  
 ويجعل شعرها على صدرها ولا يستر شعر الميت ولا حيتته ولا يقص  
 ظفوه ولا يعمد ولا يقص شعره ويجمر الكفان قبل ان يدرج فيها وترا  
 فاذا فرغوا منه صلوا عليه واوي الناس الصلوة عليه السلطان ان  
 حضر فان لم يحضر سجدت تقديرا امام المي ثم الولي فان صلى عليه  
 غير الولي والسلطان اعاد الولي وان صلى الولي لم يجز لاحد ان يصلي

بعده فان دفن ولم يصل عليه صلى على قبره الى ثلاثة ايام والصلوة  
 على الجنازة ان يكبر تكبيرة بحمد الله يحسبها ثم يكبر تكبيرة ثانية ويصلي  
 على النبي عليه السلام ثم يكبر تكبيرة يدعو فيها لنفسه وللميت و  
 للمسلمين ثم يكبر تكبيرة رابعة ويسلم ولا يصلي على ميت في مسجدهما  
 فاذا اخلوه على سريرهم اخذوا بقوائم الاربع ويشوب به سرير عت  
 دون الحب فاذا بلغوا الى قبره كره للناس ان يجلسوا قبل ان يوضع  
 من اعناق الرجال ويحفر القبر ويحد ويدخل الميت القبر مما يلي  
 القبلة فاذا وضع في حده قال الذي يضعه بسم الله وعلى من رسل  
 الله ويوجهه الى القبلة ويحل العقدة ويسوي اللبن عليه ويكره  
 الاجر والخشب ولا يأتى بالقصب ثم يمال التراب عليه ويسلم القبر  
 ولا يسطر ومن استعمل بعد الولادة سمي وغسل وصلي عليه وان استعمل  
 اربع فيخرقة ولم يصلي عليه **باب الشهيد** الشهيد  
 قتله المشركون او وجده في المعركة قتيلا وبه اثر الجراحة او قتله  
 المسلمون ظلما ولم تجب بقتله دية فيكفن ويصلي عليه ولا يغسل  
 واذا استشهد الحب غسل غدا بحنيفة وكذلك الصبي وقال الا  
 يغسلان ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا ينزع ثيابه وينزع عنه  
 الفرو والخف والخشوع والسلاح ومن ارتث غسل والارتث ان ياكل



أَوْ شَرِبَ أَوْ يَلُوكَ أَوْ يَتَّقِي حَتَّى يَضِيَّ عَلَيْهِ وَقَدْ صَلَّوْهُ وَهُوَ يَتَّقِي  
أَوْ يَنْقَلِبُ مِنَ الْمَعْرَكَةِ وَفِيهِ حَيَوَةٌ وَمَنْ قُتِلَ فِي حَرْبٍ أَوْ قِصَاصٍ غَسَلَ  
وَصَلَّى عَلَيْهِ وَمَنْ قُتِلَ مِنَ الْبَغَاةِ أَوْ قُطِعَ الطَّرِيقُ لَمْ يَصَلَّ عَلَيْهِ  
**بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ** الصَّلَاةُ فِي الْكَعْبَةِ جَائِزَةٌ فَرْضُهَا وَ  
تَقْلِيمُهَا فَإِنْ صَلَّى الْإِمَامُ حِجَابًا فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ ظَهْرَهُ إِلَى ظَهْرِ الْإِمَامِ جَازٍ  
وَمَنْ جَعَلَ بَعْضُهُمْ ظَهْرَهُ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ لَمْ تَجْزِ صَلَاتُهُ فَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ  
فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ خَلَقَ النَّاسُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَصَلُّوا بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فَمَنْ  
كَانَ مِنْهُمْ أَقْرَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ مِنَ الْإِمَامِ جَازَتْ صَلَاتُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي  
جَانِبِ الْإِمَامِ وَمَنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ جَازَتْ صَلَاتُهُ **كِتَابُ**

**الزَّكَاةُ** الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ إِذَا مَلَكَ  
نِصَابًا كَامِلًا مِلْكًا تَامًا وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ صِيٌّ وَلَا مَجْنُونٌ  
وَلَا مَكَاتِبُ زَكَاةٍ وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَحِيطُ بِمَالِهِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ  
وَإِنْ كَانَ مَالُهُ أَكْثَرَ مِنَ الدَّيْنِ زَكَى الْفَاضِلُ إِذَا بَلَغَ نِصَابًا وَلَيْسَ فِي  
دَوْرِ السَّكَنِ وَتِيَابِ الْبَدَنِ وَثَنَاتُ الْمَنَازِلِ وَدَوَابُّ الرُّكُوبِ وَغَيْرُهَا  
لِلْخِدْمَةِ وَسِلَاحُ الْأَسْتِعْمَالِ زَكَاةٌ وَلَا يَجُوزُ إِدَاءُ الزَّكَاةِ إِلَّا بِنَيْتٍ مُقَارِنَةٍ  
لِلْإِدَاءِ أَوْ مُقَارِنَةٍ لِنَزْلِ مَقْدَارِ الْوَلَايَةِ وَمَنْ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ لَا يَنْبَغِي  
الزَّكَاةُ سَقَطَ فَرْضُهَا عَنْهُ **بَابُ زَكَاةِ الْأَيْسَلِ** لَيْسَ فِي أَقْلٍ مَنْ

خَمْسٌ وَدَيْنٌ إِلَّا بِرُصْدَةٍ فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا سَائِمَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ  
فِيهَا شَاةٌ إِلَى تِسْعٍ فَإِذَا كَانَتْ عَشْرَةً فِيهَا شَاتَانِ إِلَى أَرْبَعٍ عَشْرَةً فَإِذَا  
كَانَتْ خَمْسَ عَشْرَةٍ فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى تِسْعٍ عَشْرَةً فَإِذَا كَانَتْ عَشْرِينَ  
فِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ إِلَى أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ فِيهَا  
بَنْتُ خَاضٍ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فِيهَا بَنْتُ  
لَبُونٍ إِلَى خَمْسٍ وَارْبَعُونَ فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَارْبَعِينَ فِيهَا حَقَّةٌ إِلَى  
سِتِّينَ فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَسِتِّينَ فِيهَا جَزَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسِتِّينَ  
فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَسِتِّينَ فِيهَا بَنْتُ لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ فَإِذَا كَانَتْ  
إِحْدَى وَتِسْعِينَ فِيهَا حَقَّتَانِ إِلَى مِائَةٍ وَعَشْرِينَ ثُمَّ تَسَاءَلُ نَفْسُ  
الْفَرِيضَةِ فَيَكُونُ فِي الْخَمْسِ شَاةٌ مَعَ الْحَقَّتَيْنِ وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ وَفِي خَمْسٍ  
عَشْرَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ  
بَنْتُ خَاضٍ إِلَى مِائَةٍ وَخَمْسِينَ فَيَكُونُ فِيهَا ثَلَاثُ حَقَاقٍ ثُمَّ تَسَاءَلُ  
الْفَرِيضَةُ فَيَكُونُ فِي الْخَمْسِ شَاةٌ مَعَ ثَلَاثِ حَقَاقٍ وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ وَفِي خَمْسٍ  
عَشْرَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ  
بَنْتُ خَاضٍ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنْتُ لَبُونٍ فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَةً وَسِتًّا وَتِسْعِينَ  
فِيهَا أَرْبَعُ حَقَاقٍ إِلَى مِائَتَيْنِ ثُمَّ تَسَاءَلُ نَفْسُ الْفَرِيضَةِ إِذَا كَانَتْ سِتًّا  
وَخَمْسِينَ أَلَيْسَ بَعْدَ مِائَةٍ وَخَمْسِينَ وَتِسْعِينَ وَتِسْعِينَ **بَابُ**



**صلقة البقر**

ليس في اقل من ثلاثين من البقر صدقة فاذا  
 كانت ثلاثين سائمة وحال عليها الحول ففيها تسعة او تسعة وفي اربعين  
 مئة او مئتين فاذا زادت على الاربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك في  
 ستين عند ابي خنيفة وفي الواحد بع عشر مئة وفي الاثنين نصف  
 عشر مئة وفي الثلاث ثلاثة ابع عشر مئة وقال الاشعري في  
 الزيادة حتى تبلغ ستين فيكون فيها تسعان او تسعتان وفي سبعين  
 مئة وتسع وفي ثمانين مئتان وفي تسعين ثلاثة تسعة وفي  
 مائة تسعان ومئة وعلى هذا تغير القرض في كل عشر من تسع  
 الى مئة والجواميس والبقر سواء **باب صدقة الغنم** ليس في  
 اقل من اربعين شاة صدقة فاذا كانت اربعين سائمة وحال عليها  
 الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان  
 الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شيات الى ثلاث مائة فاذا  
 بلغت اربع مائة ففيها ابع شيات ثم في كل مائة شاة والضأن والغز  
 سواء **باب كوة الخيل** اذا كانت الخيل سائمة ذكورا  
 واناثا فصاحبها لخير ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاء  
 قومه واعطى من كل مائة درهم خمسة دراهم وليس في ذكورها منفردة  
 زكوة وقال الازرق في الخيل ولاشي في البغال والحمير الا ان تكون

للجارة

للجارة وليس في الفصلا والحملا والجاجل صدقة عند ابي خنيفة  
 ومحمد الا ان يكون معها كبا **وقال** ابو يوسف فيها واحدة  
 منها ومن وجب عليه مئة فلم يوجب اخذ المصدق اعلا منها وورد  
 الفضل واخذ منها واخذ الفضل ويجوز دفع القيمة في باب الزكوة وليس  
 في العوامل والمعلوفة صدقة ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا ذلته  
 ولا يأخذ الوسط ومن كان له نصاب فاستفاد في شاة الحول من جنسه  
 ضمة الى ماله وزكاة به والسائمة التي تكتفي بالرعي في النحر حولها فان  
 علفها نصف الحول او اكثر فلا زكوة فيها والزكوة عند ابي خنيفة واي  
 يوسف في النصاب دون العفو **وقال** محمد فيهما جميعا واذا  
 هلك المال بعد وجوب الزكوة سقطت عنه وان قدم الزكوة على الحول  
 وهو مال النصاب **باب كوة الفضة** ليس فيما دون مائتي  
 درهم صدقة فاذا كانت مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم  
 ولاشي في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما فيكون فيما درهم عند ابي خنيفة  
 ثم في كل اربعين درهما وقال الامام ابي المائتين فزكاته تجب بحالها  
 واذا كان الغالب عليها الفضة ففي حكم العروض فاذا كانت للجارة يغير  
 ان يبلغ قيمتها نصابا **باب كوة الذهب** ليس فيما دون عشرين  
 مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا وحال عليها الحول

فان كانت الفاق على  
 الدية ذهب  
 فهو في حكم الذهب  
 وان كان الفاق  
 على الورق ففضة  
 وهو في حكم الفضة



ففيها نصف شقال شرفي كل أربعة شقال قيراطان وليس فيما دون  
 أربعة شقال صدقة عند أبي حنيفة وفي يبر الذهب والفضة  
 وخليتهما والآنسة من الزكاة **باب زكاة العروش** الزكاة  
 واجبة في عروش التجارة كايئة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من  
 الورق والذهب يقومها ما هو انفع للفقراء والمساكين منهما واذا كان  
 النصاب كاملا في طرفي الحول فقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة  
 ويضم قيمة العروش الى الذهب والفضة وكذلك يضم الذهب الى  
 الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب عند أبي حنيفة وقال لا يضم الذهب  
 الى الفضة بالقيمة ويضم بالجزاء اي بالاجزاء **باب**  
**زكاة الزرع والثمار** قال ابو حنيفة في قليل ما اخرجته الارض  
 وكثيره العشر سواء سقي سحيا او سقته السماء الا الحطب والقصب  
 والخيش وقال لا يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية اذا بلغت خمسة  
 اوسق والوسق ستون صاعا بصاع النبي عليه السلام وليس في  
 الخضراوات عندهما عشر وما سقي بغرب او ذابية او سانية ففيه  
 نصف العشر على القوين **وقال** ابو يوسف فيما لا يوسق  
 كالزعراب والقطن يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته خمسة  
 اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق **وقال** محمد بن العشر

وقال لا ما زاد من العشرين  
 فذكر ما به حساب

اذا بلغ الخارج خمسة اشبار من اعلا ما يقدر به نوعه فاعشر في القطن  
 خمسة اجمال كل جمل ثلاث مائة من وفي الزعفران خمسة امنا وفي  
 المسل العشر اذا اخذ من ارض العشر قرا وكثر **وقال** ابو يوسف  
 لاشي فيه حتى يبلغ عشرة ارقاق وقال محمد بن مسرة ارقاق والفرق  
 ستة وثلاثون رطلا بالعراقي وليس في الخارج من ارض الخارج عشر  
 والله اعلم **باب** من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز  
**قال** الله تعالى اما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين  
 عليها الآية فمعه ثمانية اصناف وقد سقط منها المولفة فلو لم يأت  
 الله تعالى اعز الاسلام واغني عنهم والفقير من له ادنى شيء والسكين  
 من لاله شيء والعامل الذي يدفع اليه الامام بقدر عمله ان عمل وفي  
 الرقاب ان يعان المكاتون في فلك رقابهم والغارم من لزمه دين  
 وفي سبيل الله منقطع الغزاة وابن السبيل من كان له مال في وطنه هو  
 في مكان لاشي له فيه فمعه جماعات الزكاة والمالك ان يدفع الى كل  
 واحد منهم وله ان يقتصر على صنف واحد ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى  
 ذمي ولا يني منها مسجدا ولا يفتن بها ميت ولا تشرى بها قبة تقو  
 ولا تدفع الى غني ولا يدفع المزي زكوة اليه وحده وان علي ولا لابي  
 ولده وولد ولده وان سفل ولا لابي امراة ولا تدفع المرأة الى زوجها



عند أبي خنيفة **وقال** أبو يوسف ومحمد تدفع إليه ولا يدفع  
إلى كاتبه ولا مملوكه ولا مملوك غني ولا ولد غني إذا كان صغيرا ولا  
يدفع إلى أبي حاشم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل حارث  
بن عبد المطلب ومواليهم **وقال** أبو خنيفة ومحمد جعلا الله  
إذا دفع الزكاة إلى رجل يظنه فقيرا ثم بان أنه غني أو هاشمي أو  
كافر أو دفع في ظلمة إلى فقير ثم بان أنه أبوه أو ابنه فلا إعادة عليه  
**وقال** أبو يوسف عليه إعادة ولو دفع إلى شخص ثم علم أنه  
عبد أو كاتب لم يجز في قولهم جميعا ولا يجوز دفع الزكاة إلى من  
يملك نصيبا من أي مال كان ويجوز دفعها إلى من يملك أقل من ذلك  
وإن كان صحيحا مملوكا أو كره نقل الزكاة من بلد إلى بلد آخر وإنما تفرق  
صدقة كل قوم فيهم لا أن ينقلها الإنسان إلى قريته أو إلى قومهم  
أخرج من أهل بلده **باب صدقة الفطر** صدقة الفطر واجبة  
على الحر المسلم إذا كان مالا مقلدا للنصاب فأصلها عن مسكنه  
وتنابيه وأثاثه وفروسه وسلاحه وعبيده للخدمة ويخرج ذلك  
عن نفسه وعن أولاده الصغار وعن ماله ولا يؤدى عن زوجته  
ولا عن أولاده الكبار وإن كانوا في عياله ولا عن أبيه وقريته ولا عن  
حمل ولا عدياق ولا مغصوب بخود ولا مأسور يؤدى عن عبده المستأجر

والمرهون

والمرهون والوديعة وصدقة العبد الموصى بخدمته على صلح الزكاة  
دون خدمته ولا يخرج عن نوافله الصغار وإن كانوا في عياله ولا  
يخرج عن كاتبه ولا عن ماله للتجارة والعبد بين الشريكين لا  
فطرة على كل واحد منهما ويؤدى المسلم الفطرة عن عبده الكافر  
الفطرة نصف صاع من تروصاع من تمر أو شعير أو صاع غنمي  
خنيفة ومحمد ثمانية أرطال بالعراق **وقال** أبو يوسف  
خمس أرطال وثلاث رطل ووجوب الفطرة تتعلق بطول الحجر  
يوم الفطر من مات قبل ذلك لم تجب فطرته ومن أسلم أو ولد  
بعد طلوع الحجر لم تجب فطرته ويستحب للناس أن يخرجوا الفطرة  
يوم الفطر قبل الخروج إلى المصلي فإن قدموها قبل يوم الفطر جاز وإن  
أخروها عن يوم الفطر لم تسقط وإن علموا أنها جازها **كتاب**  
**الصوم** الصوم ضربان واجب ونفل والواجب ضربان منه ما  
يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز صومه  
بشيء من الليل فإن لم ينو حتى أصبح أجراته النية ما بينه وبين  
الزوال والضرب الثاني ما يشتر في الدمة كقضاء رمضان والنذر  
المطلق والكفارة ولا يجوز لأبيته من الليل والنفل كله يجوز بنية  
قبل الزوال ويشفي الناس أن يلقموا الهلال في اليوم التاسع والخمسين

صاع برك فوق درهم نصف صاع  
بشيز بركم درهم



مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ رَأَوْهُ صَامُوا وَإِنْ غَمَّ لِحَالٍ عَلَيْهِمْ أَكَلُوا وَشَرَبُوا  
 ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامُوا وَمَنْ رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ وَحَدَّهُ صَامَ وَإِنْ  
 لَمْ يَقْبَلِ الْإِمَامُ شَهَادَتَهُ وَإِنْ كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ قَبْلَ الْإِمَامِ شَهَادَةُ  
 الْوَاحِدِ الْعَدَلِ فِي رُؤْيَةِ الْهِلَالِ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا  
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ لَمْ يَقْبَلِ الشَّهَادَةُ حَتَّى يَرَاهُ جَمْعٌ كَثِيرٌ يَتَّبِعُ الْعِلْمَ  
 بِحَبْرِهِمْ وَوَقْتُ الصَّوْمِ مِنْ حِينَ طُلُعَ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ  
 الصَّوْمُ هُوَ الْأَمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعُ نَهَارًا مَعَ النَّبِيِّ  
 فَإِنْ أَكَلَ الصَّائِمُ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا لَمْ يَفْطُرْ وَلَا قَضَاءٌ عَلَيْهِ  
 وَلَا كَفَّارَةٌ فَإِنْ نَامَ فَاحْتَلَمَ أَوْ نَظَرَ إِلَى امْرَأَتِهِ فَأَنزَلَ أَوْ ادْتَهَنَ أَوْ  
 اخْتَجَرَ أَوْ كَتَلَ أَوْ قَبَلَ لَمْ يَفْطُرْ وَإِنْ أَتَى بِقَبْلَةٍ أَوْ مَسَّ بِقَبْلَةٍ الْقَضَاءُ  
 وَلَا بَأْسُ بِالْقَبْلَةِ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ وَبَكَرَهُ أَنْ لَمْ يَأْمَنْ وَإِنْ دَرَعَهُ  
 الْقَتْلُ لَمْ يَفْطُرْ وَإِنْ اسْتَقْبَلَ عَمَلًا مَلَأَ فِيهِ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَمَنْ أَتَى  
 الْخَصَاةَ أَوْ الْحَرِيرَ أَوْ فَطَرَ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَمَنْ جَامَعَ عَامِلًا فِي أَحَدِ  
 السَّبِيلَيْنِ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ مَا يَتَغَيَّرُ بِهِ أَوْ تَلَاوَى بِهِ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ  
 وَالْكَفَّارَةُ مِثْلُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَمَنْ جَامَعَ فِيمَا دُونَ الْفَجْرِ أَوْ جَامَعَ بَعْمَةً  
 فَأَنزَلَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ فِي إِفْسَادِ الصَّوْمِ فِي غَيْرِ  
 كَفَّارَةٍ وَإِذَا دَخَلَ بَابٌ أَوْ دُخَانٌ أَوْ غَبَارٌ فِي حَلْقِهِ لَمْ يَفْطُرْ وَمَنْ اخْتَفَنَ

أَوْ اسْتَغْطَا أَوْ أَقْطَرَ فِي أَذْنِهِ أَوْ دَاوَى جَانِبَهُ أَوْ أَمَةً بِرَأْسِهِ وَطَبَّ  
 قَوْصِلَ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ دَمَاعِهِ أَوْ فَطَرَ وَإِنْ أَقْطَرَ فِي أُجْلِيلِهِ لَمْ يَفْطُرْ عِنْدَ  
 الْحَيْضَةِ **وَقَالَ** أَبُو يُونُسَ يَفْطُرُ مَنْ ذَاقَ شَيْئًا مِنْهُ لَمْ يَفْطُرْ  
 وَيَكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ وَيَكْرَهُ الْمَرْأَةُ أَنْ تَضَعُ لَبْسَهَا الطَّعَامَ إِذَا كَانَ لَهَا  
 مِنْهُ بَدٌّ وَمَضَعُ الْعُلَّكِ لَا يَفْطُرُ الصَّائِمُ وَيَكْرَهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا فِي  
 رَمَضَانَ فَخَافَ أَنْ صَامَ إِذَا دُمِرَ أَفْطَرَ وَفَضَى وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ  
 وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا لَا يَسْتَضِرُّ بِالصَّوْمِ فَصُومَهُ أَفْضَلُ وَإِنْ أَفْطَرَ وَفَضَى  
 جَازَ وَإِنْ مَاتَ الْمَرِيضُ أَوْ الْمُسَافِرُ وَهُمَا عَلَى حَالِهِمَا لَمْ يَلْزِمَهُمَا الْقَضَاءُ  
 وَإِنْ مَاتَ لِلْمَرِيضِ أَوْ أَقَامَ الْمُسَافِرُ ثُمَّ مَا تَابَعَهُ ذَلِكَ لَمْ يَلْزِمَهُمَا الْقَضَاءُ  
 بِقَدْرِ النَّحْتَةِ وَالْإِقَامَةِ وَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ فَوْقَهُ وَإِنْ شَاءَ  
 تَابَعَهُ وَإِنْ أَخْرَجَ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانَ آخِرَ صَامَ رَمَضَانَ الثَّانِي  
 وَفَضَى الْأَوَّلَ بَعْدَهُ وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ وَالْحَامِلُ وَالْمَرْءُ إِذَا خَافَ أَنْ يَنْسَاهَا أَوْ  
 عَلَى وَلَدَيْهَا أَفْطَرَ تَابَعَهُ وَقَضَى وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِمَا وَالشَّيْخُ الْفَاقِي الَّذِي  
 لَا يَقْدِرُ عَلَى الصِّيَامِ يَفْطُرُ وَيَطْعُمُ كُلَّ يَوْمٍ مَسْكِيًا كَمَا يَطْعُمُ فِي الْكَفَّارَاتِ  
 وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ فَأَوْصَى بِهِ أَطْعَمَ عَنْهُ وَلَيْتَهُ لَمْ  
 يَوْمٍ مَسْكِيًا بِنِصْفِ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ وَمَنْ دَخَلَ فِي  
 صَوْمِ الشَّطُوعِ أَوْ فِي صَلَوةِ الشَّطُوعِ ثُمَّ أَفْسَدَهَا قَضَاهَا وَإِذَا بَلَغَ الثَّبَتُ



أو أسلم الكافر في رمضان أمسك بقية يومها وصام ما بعده ولم  
 يقض ما مضى ومن أعفى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث  
 فيه القضاء وقضى ما بعده وإذا أفاق المجنون في بعض رمضان قضي  
 ما مضى منه وإذا حاضت المرأة أفطرت وقضت وإذا قدم المسافر  
 أو طهرت المرأة في بعض النهار أمسك بقية يومها عن الطعام و  
 الشراب ومن سحر وهو يظن أن الفجر لم يطلع أو أفطر وهو يرى أن  
 الشمس قد غابت ثم تبين أن الفجر كان قد طلع أو أن الشمس لم تغرب  
 قضي ذلك اليوم ولا كفارة عليه ومن رأى هلال الفطر وحله لم يفطر  
 وإذا كان في السماء علة لم يقبل الإمام في رؤية هلال الفطر الأشهاد  
 رجلين أو رجل وامرأتان وإن لم تكن السماء علة لم يقبل الإمام  
 الأشهاد جماعة يقع العلم خبرهم **باب الاعتكاف** <sup>في</sup> <sup>الاعتكاف</sup>  
 مستحب وهو البث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف ويحرم على  
 المعتكف الوطئ والنس والقبلة ولا يخرج من المسجد إلا حاجة النساء  
 والجمعة ولا بأس أن يسبح ويتعبد في المسجد من غير أن يحضر التسليع  
 ولا يكلم إلا بخير ويكره له الصمت فإن جامع المعتكف ليلا أو نهالا  
 ناسيا أو عامدا بطل اعتكافه ومن أوجب على نفسه اعتكاف أيام  
 لزمه اعتكافها ليلا أو نهارا كانت متتابعة وإن لم يترط التتابع

فإن نزل بالقبلة  
 أو بالأسفل فله الاعتكاف

**كتاب الحج** <sup>الحج</sup> <sup>واجب على</sup> <sup>الحرر والمسلمين البالغين العقلاء</sup>  
 الأصحاء إذا قدروا على الأداء والرحلة فاضلا عن المسكن وما لا بد  
 منه وعن نفقة عياله إلى حين عودته وإن يكون الطريق أمنا  
 ويعتبر في المرأة أن يكون لها محرّم يحج بها أو رفع ولا يجوز لها  
 أن تحج بغيرهما إذا كان بينهما وبين مكة ثلاثة أيام والمواقيت  
 التي لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان إلا محرما لأهل المدينة  
 من طائف وذو الحليفة ولأهل العراق ذات عرق ولأهل الشام الحفة  
 ولأهل نجد قرن ولأهل اليمن يلملم فإن قدم الحر عليه على المواقيت  
 جاز ومن كان بعد المواقيت فوقته للحل ومن كان بمكة فمكاته  
 في الحج الحرم وفي العمرة الحل وإذا أراد الإحرام غتسل وتوضأ وخل  
 أفضل وليس ثوبين جديدين أو غسيلين إذا أورداء ومن طيبا  
 إذا كان له وصلي كعتيب وقال اللهم إني أريد الحج فيسره لي وقبله  
 بني ثم لي عقيب صلواته وإن كان مفردا بالحج نوي بتلييت الحج  
 والتلبية أن يقول بسم الله بسم الله بسم الله لا شريك لك بسم الله  
 إن الحمد لله والنعمة لك والملك لا شريك لك ولا ينبغي أن يحل شي  
 من هذه الكلمات فإن زاد فيها جاز فإذا أتى فقد حرم فليست ما نهي  
 الله عنه من الرقت والفسوق والجبال في الحج ولا يقتل صيدا ولا يمشي

حاشية  
 قال صاحب كنز الدواعي  
 في هذا الحديث  
 وجهه والله اعلم

فصاعدا



الا

اليه ولا يدركه ولا يمس قيصا ولا سرا ولا ولا عمامة ولا قنسوة  
 ولا قباء ولا خفين الا ان يجد الثخين فيقطعهما اسفل الجبين ولا  
 يعطي راسه ولا وجهه ولا يمس طبا ولا يحلق راسه ولا شعر يديه  
 ولا يقص من لحيته ولا من ظفره ولا يمس ثوبا مصوغا ويرى ولا يغفل  
 ولا عصفا الا ان يكون غسلا لا يقصر ولا يمس ان يغتسل ويدخل  
 الحمام ويستظل بالبيت والحمل ويشد في وسطه الحيمان ولا يغسل  
 راسه ولا لحيته بالخطي ويكثر من التلبية عقب الصلوات المفردة  
 وكما اعلا شرفا او هبط واديا او لقي ركبا او بالاسفار فاذا دخل مكة  
 استدار بالسجد للحرام فاذا عاين البيت كبر وهل ثم استدار بالحجر  
 الاسود فاستقبله وكبر ورفع يديه واستلمه وقبله ان استطاع  
 من غير ان يؤذي مسلما ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب وقد  
 قبل ذلك رداءه فيطوف بالبيت سبعة اشواط ويجعل طوافه من  
 وراء الحطيم يرمي في الاشواط الثلاث الاول ويمشي فيما بقي من هيبته  
 ويستلم الحجر كلما مر به ان استطاع ويختم الطواف بالاستلام بالحجر  
 ثم ياتي بالمقام فيصلي عنده ركعتين او حيث يشاء من المسجد وهذه  
 الطواف طواف القدوم وهو سنة وليس بواجب وليس على اهل مكة  
 طواف القدوم ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل القبلة

ويكبر



ويكبر ويمل ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو الله تعالى  
 لحاجته ويخط خوامرة ويمشي على هيبته فاذا بلغ الوادي  
 سعي بين اميلين الاخضرين سعي اخضر حتى ياتي المروة فيصعد  
 عليها ويفعل كما فعل علي الصفا وهذا شوط فيطوف سبعة  
 اشواط يتبدي بالصفا ويختم بالمروة ثم يقيم بمكة حراما  
 يطوف بالبيت كلما بدا له فاذا كان قبل التروية يوم خطب  
 الامام خطبة يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوات برفق  
 والوقوف والافاضة فاذا صلى الفجر يوم التروية مكة خرج  
 الى منى فاقام بها حتى يصلي الفجر يوم عرفة ثم توجه الى عرفات  
 فيقيم بها فاذا زالت الشمس من يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر  
 والعصر يتبدي ويخطب خطبة يعلم الناس فيها الصلوة والوقوف  
 بعرفة والنزول لفة ورمي الجمار والتخرو وطواف الزيارة ويصلي بهم  
 الظهر والعصر في وقت الظهر اذان وقامتين ومن صلى في حله  
 وحده صلى كل واحدة منهما في وقتها عند اخي خيفة **وقال**  
 ابو يوسف ومحمد يجمع بينهما المنفرد ثم توجه الى الموقف فيقف  
 بقرب الجبل وعرفات كلما موقوف لا بطن عرته ويشغى الامام ان  
 يقف بعرفة على رجليه ويدعو ويعلم الناس المناسك ويستحب ان



يُقبل قبل الوقوف بعرفة ويحذف في الدعاء فإذا غابت الشمس أفاض  
 الإمام والناس معه على هينتهم حتى يأتوا المزدلفة فيزولون بها  
 والمحتج أن ينزل يقرب الجبل الذي عليه الميمنة يقال له قروح  
 ويصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء بإذان وإقامة ومن صلى  
 المغرب في الطريق لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد فإذا طلع الفجر صلى  
 الإمام بالناس الفجر فجلس ثم وقف ووقف الناس معه فدعا  
 والمزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر ثم أفاض الإمام والناس  
 معه قبل طلوع الشمس حتى يأتوا منى فيبتدي بجمرة العقبة فيسبوا  
 من بطن الوادي سبع حصيات مثل حصي الخذف يكبر مع كل حصاة  
 ولا يقف عندها ويقطع التلبية مع أول حصاة ثم يذبح إن أحب  
 ثم يحلق أو يقصر ولخلق أفضل وقد حل له كل شيء إلا النساء  
 ثم يأتي مكة من يومه ذلك أو من الغداة ومن بعد الغداة فيطوف  
 بالبيت طواف الزيارة سبعة أشواط فإن كان سعي بين الصفا و  
 المروة عقب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعي عليه  
 فإن لم يكن قد رمى سعي في هذا الطواف وسعي بعده على ما قدناه  
 وقد حل له النساء وهذا الطواف هو المفروض في الحج ويكره تأخيره  
 عن هذه الأيام فإن أخره عنها الزم دمه عند أبي حنيفة ثم يعود

قال أبو يوسف

إلى

إلى منا فقيم بها فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر  
 رمى الجمار الثلاث يبتدي بالتي إلى الميمنة فيرميها سبع حصيات  
 يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم يرمي التي يليها مثل ذلك  
 ويقف عندها ثم يرمي جمرة العقبة كذلك ولا يقف عندها فإذا كان  
 من الغد رمى الجمار الثلاث بعد زوال الشمس كذلك فإذا أراد أن  
 يتجمل النفر نفر إلى مكة وإن أراد أن يقيم رمى الجمار الثلاث  
 يوم الرابع بعد زوال الشمس فإن قدم الرمي في هذا اليوم قبل الزوال  
 بعد طلوع الفجر جاز عند أبي حنيفة ويكره أن يقدم الإنسان ثقله  
 إلى مكة ويقوم حتى يرمي فإذا نفر إلى مكة نزل بالمحصب ثم طاف بالبيت  
 سبعة أشواط ولا يرمل فيها وهذا طواف الصدر وهو واجب لأبي  
 أهل مكة ثم يعود إلى أهله فإن لم يدخل الحرم مكة وتوجه إلى عرفات  
 ووقف بها على ما قدناه سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه  
 لتركه ومن أدرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة إلى  
 طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج ومن اجتاز بعرفة وهو نائم  
 أو معي عليه أو لم يعلم أنها عرفة أجزأه ذلك عن الوقوف والمراة في  
 جميع ذلك كالرجل غير أنها لا تكشف رأسها وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها  
 بالتلبية ولا ترمل في الطواف ولا سعي بين الميئين ولا تحلق ولا تقصر



**باب القران** القران افضل عندنا من التمتع والافراد وصفة  
القران يقرب العبرة والحج معا من الميقات ويقول عقيب الصلوة اللهم  
انزل يد العزة والحج فيترهما وتقبلهما متى فاذا دخل مكة ابتداء  
فطاف بالبيت سبعة اشواط يرمل في الثلاث الاولى منها وسعي بعدها  
بين الصفا والمروة وهذه افعال العمرة ثم يطوف بعد السوطي طواف القدوم  
وسعي بين الصفا والمروة كما يبتني في المفرد واذا ادى الحجة يوم النحر  
ذبح شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة فهذا دم القران فان لم يكن  
له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج اخرها يوم عرفة فان فاتته الصوم  
حقا في يوم النحر لم يجزه الا الدم ثم يصوم سبعة ايام اذ ارجع الى اهله  
وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز فان لم يدخل القران مكة وقف  
الى عرفات فقد صار رافضا للعمرة بالوقوف وبطل عنه دم القران و  
عليه دم لرفض العمرة وعليه قضاؤها **باب التمتع**  
التمتع افضل من الافراد عندنا والتمتع على وجهين متمتع يسوق الهدي  
ومتمتع لا يسوق الهدي وصفة التمتع ان يستدي من الميقات فيحرم  
بعمره ويدخل مكة فيطوف بها وسعي وحلق او يقصر وقد حل من عمرته  
ويقطع التلبية اذا ابتداء بالطواف ويقصر بمكة حلا لا فاذا كان يوم  
التروية احرم بالحج من المسجد فعمل ما يفعل الحاج المفرد وعليه

دم التمتع فان لم يجد ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجع  
الى اهله وان اراد التمتع ان يسوق الهدي احرم وساق هديه فان  
كانت بدنة قلدها بمزدة او نخل واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد  
رحمهما الله وهوان يشق سنامها من الجانب الايمن ولا يشعر عند  
ابي حنيفة فاذا دخل مكة طاف وسعي ولم يحلل حتى يحرم بالحج يوم  
التروية فان قدم الاحرام قبله جاز وعليه دم فاذا اطلق يوم النحر  
فقد حل من الاحرامين وليس للهمل مكة تمتع ولا قران وانما العمل الافراد  
خاصة واذا عاد التمتع الى بلد بعد فراغه من العمرة ولم يكن ساق  
الهدي بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة قبل شهر الحج فطاف بها اقل  
من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فتمتها واحرم بالحج كان تمتعا  
وان طاف بعمرته قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا ثم حج  
من علمه ذلك لم يكن تمتعا واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر  
من ذي الحجة فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه وان فقد  
حجته واذا احاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت واخمرت وضعت  
كلها يصنع الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر وان حاضت  
بعد الوقوف وطواف الزيارة انصرفت من مكة ولا شيء عليها النحر  
طواف الصدقات **باب الجنائيات** اذا تطيب الحرم فليلها



فَإِنْ طَيَّبَ غَضُوهُ كَامِلًا فَمَا زَادَ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَإِنْ طَيَّبَ أَقْلًا مِنْ غَضُوهُ فَعَلَيْهِ  
 صَدَقَةٌ وَإِنْ لَبَسَ ثَوْبًا مَخِيطًا وَغَطَّ رَأْسَهُ يَوْمًا كَامِلًا فَعَلَيْهِ دَمٌ وَإِنْ  
 كَانَ أَقْلًا مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَإِنْ حَلَّقَ رِيعًا رَأْسَهُ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَإِنْ  
 حَلَّقَ أَقْلًا مِنَ الرِّيعِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَإِنْ حَلَّقَ مَوَاضِعَ الْحَاجِمِ فَعَلَيْهِ دَمٌ  
 عِنْدَ أَبِي خَنِيْفَةَ **وَقَالَ** أَبُو يُوسُفَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ بِهِمَا صَدَقَةٌ  
 وَإِنْ قَصَّ أَظْفَارَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَإِنْ قَصَّ يَدًا وَرِجْلًا فَعَلَيْهِ  
 دَمٌ وَإِنْ قَصَّ أَقْلًا مِنْ خَمْسَةِ أَظْفَارِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَإِنْ قَصَّ خَمْسَةَ  
 أَظْفَارٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ عِنْدَ أَبِي خَنِيْفَةَ وَابْنِ  
 يُوسُفَ رَحْمَةُ اللَّهِ **وَقَالَ** مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ دَمٌ وَإِنْ تَغَيَّبَ وَحَلَّقَ  
 وَلَيْسَ مِنْ عَذْرِهُ فَهُوَ خَيْرٌ إِنْ شَاءَ بَذَخَ شَاةً وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ عَلَى  
 سِتَّةِ مَسَالِكٍ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ مِنْ طَعَامٍ وَإِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثَةَ  
 أَيَّامٍ وَإِنْ قَبْلَ أَوْ لَمْ يَشْهَقْ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَمَنْ جَامَعَ فِي أَحَدِ السَّبْعِينَ  
 قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعُرْفَةٍ فَسَدَّ حُجَّهٌ وَعَلَيْهِ شَاةٌ وَيُضَيِّفُ فِي الْحَجِّ كَمَا يَضِي  
 مَنْ لَمْ يَفْسِدْ الْحَجَّ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَفَارِقَ امْرَأَتَهُ إِذَا  
 حَجَّ بِهَا فِي الْقَضَاءِ وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعُرْفَةٍ لَمْ يَفْسِدْ حُجَّهٌ وَعَلَيْهِ  
 بِلْدَنَةٌ وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ الْحَلْقِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَمَنْ جَامَعَ فِي الْعِمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوقَ  
 أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ لَهَا أَفْسَدَهَا وَمَضَى فِيهَا وَقَضَاهَا وَعَلَيْهِ شَاةٌ وَإِنْ

طَيَّبَ

طَيَّبَ بَعْدَ طَافٍ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَلَا يَفْسُدُ عَمْرَتُهُ وَمَنْ  
 جَامَعَ نَاسِيًا كَانَ كَمَنْ جَامَعَ عَامِدًا وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الْقُدُومِ مَحْدًا فَعَلَيْهِ  
 صَدَقَةٌ وَإِنْ طَافَ جَنَابًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ مَحْدًا  
 فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَإِنْ كَانَ جَنَابًا فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَعْبُدَ الطَّوْفَ  
 مَا دَامَ مَكَّةَ وَلَا يَخْرُجَ عَلَيْهِ وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الصَّدْرِ مَحْدًا فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ  
 وَإِنْ طَافَ جَنَابًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَمَنْ تَرَكَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ  
 فَمَا دُونَهَا فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ بَقِيَ حَرَمًا أَبَدًا حَتَّى يَطُوقَ  
 وَمَنْ تَرَكَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ مِنْ طَوَافِ الصَّدْرِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمَنْ تَرَكَ  
 طَوَافَ الصَّدْرِ أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَمَنْ تَرَكَ السَّجْدَةَ بَيْنَ الصَّفَا  
 وَالْمَرْوَةِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَحُجَّةٌ تَامَةٌ وَمَنْ أَفَاضَ مِنْ عُرْفَةٍ قَبْلَ الْإِمَامِ فَعَلَيْهِ  
 دَمٌ وَمَنْ تَرَكَ الْوُقُوفَ بِالْمَزِدَلَةِ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَمَنْ تَرَكَ السَّجْدَةَ فِي الْيَوْمِ  
 كُلِّهَا فَعَلَيْهِ دَمٌ وَإِنْ تَرَكَ رَجُلٌ يَوْمًا وَاحِدًا فَعَلَيْهِ دَمٌ وَمَنْ تَرَكَ رَجُلًا فِي  
 الْحَجِّ ثَلَاثَ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَإِنْ تَرَكَ رَجُلٌ حُمْرَةَ الْعَقَبَةِ فِي يَوْمٍ فَفَعَلَيْهِ  
 دَمٌ وَمَنْ خَرَّ الْحَقَّ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ الْحَجِّ فَعَلَيْهِ دَمٌ عِنْدَ أَبِي خَنِيْفَةَ وَكَذَلِكَ  
 إِنْ أَخْطَأَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ عِنْدَ أَبِي خَنِيْفَةَ وَإِذَا قُتِلَ الْحَرَمُ صِدَأٌ وَدَلَّ عَلَيْهِ مِنْ  
 قَتْلِهِ فَعَلَيْهِ الْخَنَاءُ يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْعَامِدُ وَالنَّاسِيُ وَالْمُتَبَدِّلُ وَالْعَائِدُ وَالْمُحْدِثُ  
 عِنْدَ أَبِي خَنِيْفَةَ وَابْنِ يُوسُفَ رَحْمَةُ اللَّهِ بِهِمَا يَقُولُ الصَّدِّيقُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي قَتَلَهُ



فيه أو في قرب الموضع منه إن كان في رية يقوته ذوا عدل ثم هو  
 مختار في القيمة إن شاء ابتاع بها هديا فبذلك إن بلغت هديا وإن شاء  
 اشترى بها طعاما فتصدق به على كل مسكين نصف صاع من بئر  
 صاعا من تمر أو شعير وإن شاء صام عن كل نصف صاع من بئر يوما  
 وعن كل صاع من شعير يوما وإن فضل من الطعام أقل من نصف صاع  
 فهو مختار إن شاء تصدق به وإن شاء صام عنه يوما كاملا وقال  
 محمد رحمه الله يجب في الصيد التطير فيما له تطير في الطي شاة  
 وفي الضبع شاة وفي الأرنب غناق وفي النعامة بدنة ومن جرح صيدا  
 أو شق شعرا أو قطع عضو منه ضمن ما نقص وإن شق بشطآن  
 أو قطع قوائم صيد فخرج من جنس الامتناع فعليه قيمة كاملة ومن  
 كسر بصر صيد فعليه قيمته وإن جرح من البيض فخرج ميت فعليه قيمته  
 حيا وليس في قتل الغراب والحلابة والذئب والحيتة والعقرب والفأرة جراح  
 وليس في قتل البعوض والبراغيث والقرادشي ومن قتل قملة تصدق بما شاء  
 ومن قتل جرادة تصدق بما شاء ومن جرح جرادة ومن قتل ما لا  
 يؤكل لحمه من الصيد السباع ونحوها فعليه الجراح ولا يجاوز قيمتها شاة  
 وإذا صال السبع على حرم فقتله فلا شيء عليه وإن أضطر الحرام إلى أكل  
 لحم الصيد فقتله فعليه الجراح ولا بأس أن يذبح الحرام الشاة والبقرة والبعير

والدجاج

والدجاج والبط والكسري وإن قتل حماما مسرولا أو طيما مستانسا  
 فعليه الجراح وإن ذبح الحرام صيدا فبذبحته ميتة لا يحل أكلها ولا بأس  
 أن يأكل الحرام لحم صيدا اصطاده حلالا وذبحه إذا لم يدركه الحرام  
 عليه ولا أمره بصيده وفي صيد الحرام إذا ذبحه الحلال فعليه الجراح  
 وإن قطع الحرام خشيش الحرام أو شجرة الذي ليس لمالك ولا هو مملوك  
 يبيته الناس فعليه قيمته وكل شيء نعله القارب مقاديرنا فيه  
 على المفرد وما فعليه دمان دم حية ودم لعمريته إلا أن يتجاوز  
 الميقات من غير حرام ثم جرح بالعمرة والحج فيلزمه دم واحد وإذا  
 اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما الجراح كاملا وإذا  
 اشترك خلا لآن في قتل صيد الحرام فعليهما جراح واحد وإذا باع الحرام

**صيدا أو ابتاعه فالبيع باطل والله أعلم باب الإحصار**

إذا حصر الحرام بعدد أو أصابه مرض منعه من المضى حله التحلل  
 وقيل له أبعث شاة تذبح في الحرم وواعظ من جملها يوما بعينه  
 يذبحها فيه ثم يحلل وإن كان قاربا بعث بدنين ولا يجوز ذبح دم

**الإحصار في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم التخرجه والخيفة وقال**

أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز الذبح المحصر بالحج إلا في يوم التخرج  
 ويجوز المحصر بالعمرة أن يذبح متى شاء والمحصر بالحج إذا حلل فعليه



حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَعَلَى الْمُحْصِرِ الْعُمْرَةُ الْقَضَاءُ وَعَلَى الْقَارِبِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ  
وَإِذَا بَعَثَ الْمُحْصِرُ هَيَأْوَةً أَوْ عِدَّةً مِنْ بَدْوَةٍ فِي يَوْمٍ مِنْ يَوْمَيْ شَرْعٍ لَمْ  
يُحْجِرْهُ إِلَّا أَنْ يَكُنْ عَلَى ذَلِكَ الْهَدْيِ وَلَمْ يَحْجِرْهُ إِلَّا أَنْ يَكُنْ عَلَى ذَلِكَ الْهَدْيِ  
وَأَنْ يَكُنْ عَلَى ذَلِكَ الْهَدْيِ دُونَ الْحَجِّ تَحْلُلٌ وَإِنْ قَدِمَ عَلَى ذَلِكَ الْحَجِّ دُونَ  
الْهَدْيِ جَازِلُهُ التَّحْلُلُ نَحْسَانًا وَمَنْ أَحْصَرَ بَيْتَهُ وَهُوَ مَوْضِعٌ مِنْ  
الْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ كَانَ مُحْصِرًا وَإِنْ قَدِمَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَيْسَ مُحْصِرًا  
**بَابُ الْغَوَاتِ** وَمَنْ أَحْرَمَ الْحَجَّ فَقَاتَهُ الْوُقُوفُ يَعْرِفُهُ حَتَّى  
طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ التَّحْرِيقِ فَقَاتَهُ الْحَجَّ وَعَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ وَسِعَى وَيَتَحَلَّلَ  
وَيَقْضِيَ الْحَجَّ مَنْ قَابَلَ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَالْعُمْرَةُ لَا تَقُوتُ وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي جَمِيعِ  
السَّنَةِ إِلَّا فِي خَمْسَةِ أَيَّامٍ يَكْرَهُ فَعَلَهَا فِيهَا وَهِيَ يَوْمُ عَرَفَةَ وَيَوْمُ النَّحْرِ  
وَأَيَّامُ الشَّرِيقِ وَالْعُمْرَةُ سَنَةٌ وَهِيَ الْإِحْرَامُ وَالطَّوَافُ وَالسَّجْدَةُ **بَابُ**  
**الْعَدْيِ** الْعَدْيُ إِذَا نَاشَأَ وَهُوَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ الْأَوَّلُ الْبَقَرُ وَالْغَنَمُ  
يُحْرَقُ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ فَصَاعِدًا لِأَمْنِ الضَّأْنِ فَإِنْ لَجَزَعُ مِنْهُ يُحْرَقُ وَلَا  
يُحْرَقُ فِي الْعَدْيِ مَقْطُوعُ الْأَذْنِ أَوْ الْكَرْهَاءُ وَلَا مَقْطُوعُ الذَّنْبِ وَلَا الْيَدِ وَلَا  
الرِّجْلِ وَلَا الذَّاهِبَةُ الْعَيْنُ وَلَا الْعُجْفَاءُ وَلَا الْعَرَجَاءُ الَّتِي لَا تَشِي إِلَى الْمَسْكِ  
وَالشَّاةُ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ طَافِطُوفِ الزَّيَاةِ جَنْبًا  
وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ يَعْرِفُهُ فَإِنَّهُ لَا يَحْزِيهِ الْأَبْدَنُ وَالْبَدَنُ وَالْبَقَرُ

يُحْرَقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةٍ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ يُرِيدُ  
الْقَرْبَةَ فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ لَمْ يَحْجِرْ لِبَاقِيٍّ وَيُحْرَقُ الْأَكْلُ مِنْ  
هَذِي الشَّطْوِ وَالْمَتْعَةِ وَالْقَرَابِ وَلَا يُحْرَقُ الْأَكْلُ مِنْ بَقِيَّةِ الْهَدْيِ وَلَا يُحْرَقُ  
ذَبْحُ هَذِي الشَّطْوِ وَالْمَتْعَةِ وَالْقَرَابِ إِلَّا فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَيُحْرَقُ ذَبْحُ بَقِيَّةِ الْهَدْيِ  
إِيَّ وَقْتِ شَاءَ وَلَا يُحْرَقُ ذَبْحُ الْهَدْيِ إِلَّا فِي الْحَرَمِ وَيُحْرَقُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا  
عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ وَغَيْرِهِمْ وَلَا يَحِبُّ التَّعْرِيفُ بِالْهَدْيِ أَوْ الْإِفْضَالُ فِي الْبَدَنِ  
التَّحْرِيقُ فِي الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الذَّبْحُ وَالْأَوَّلِيُّ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِنْسَانُ ذَبْحَهُمَا بِنَفْسِهِ إِذَا  
كَانَ يَحْنُ ذَلِكَ وَيَتَصَدَّقُ بِجِلْدَيْهَا وَخَطَمَيْهَا وَلَا يُعْطَى لِحَرْقِ الْإِنْسَانِ  
وَمَنْ سَاقَ بَدَنَةً فَاضْطَرَّ إِلَى ذَبْحِهَا كِلَاهُمَا وَإِنْ اسْتَعْفَى عَنْ ذَلِكَ لَمْ  
يَكِلْهُمَا وَإِنْ كَانَ لَهَا بَنٌ لَمْ يَحْلِبْهَا وَيَنْضَحْ ضَرْعَهَا بِأَمَّا الْبَارِدُ حَتَّى يَنْقَطِعَ  
الْبَنُ وَمَنْ سَاقَ هَيْئًا فَعَطِبَ فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَإِنْ  
كَانَ عَنْ وَاجِبٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يُقِيمَ غَيْرَهُ مَقَامَهُ وَإِنْ أَصَابَهُ عَيْبٌ كَبِيرٌ  
أَقَامَ غَيْرَهُ مَقَامَهُ وَصَنَعَ بِالْمُعِيبِ مَا شَاءَ وَإِذَا عَطِبَتِ الْبَدَنَةُ فِي الطَّرِيقِ  
فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا خَرَسَهَا وَصَنَعَ نَحْلَهَا بِرُجْمٍ وَضَرْبٍ بِمَا صَفَحَتْهَا وَلَا يَأْكُلُ  
مِنْهَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً أَقَامَ غَيْرَهَا مَقَامَهَا  
وَصَنَعَ بِهَا مَا شَاءَ وَيُقْلَدُ هَذِي الشَّطْوِ وَالْمَتْعَةِ وَالْقَرَابِ وَلَا يُقْلَدُ دَمُ  
الْإِحْصَارِ وَلَا دَمُ الْجَنَائِزِ **كِتَابُ الْيَتُورِ** السَّجْدَةُ يُعْقَدُ



بالاجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي واذا اوجب احدا المتعاقبين  
 البع والآخر الخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء رده وايضا  
 قام من المجلس قبل القبول بطل الاجاب فاذا حصل الاجاب والقبول  
 لم يبيع ولا خيار لواحد منهما الا من عيب او عدم رؤية ولا عوض  
 المشار اليها للاختار الى معرفة مقدارها في جوار البع والامان المطلقة  
 لا تنجز الا ان تكون معرفة القدر والصفة ويجوز البع بتمن حال  
 وموكل اذا كان الاجل معلوما ومن اطلق الثمن في البيع كان على غايب  
 تقبل البذل فان كانت النقود مختلفة فالبيع فاسدا لان بين احدا  
 ويجوز بيع الطعام والحبوب مكايلة ومجازفة وبانا بعينه لا يتر  
 مقداره ولو زب بجريبه لا يتر في مقداره ومن باع صبر قطعا كل  
 قفيز بدينهم جاز البع في قفيز واحد عندنا في حنفية الا ان يبي حمله  
 قفيزا ومن باع قطيع غنم كل شاة بدينهم فالبيع فاسد في جميعها  
 وكذلك من باع ثوبا مدراة كل ذراع بدينهم ولم يستمر حمله الذراع  
 ومن ابتاع صبر قطعا على انها مائة قفيز بمائة دينهم فوجدها اقل  
 كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الجوز بحسبه من الثمن وان شاء  
 فسخ البيع وان وجدها اكثر فالزيادة للبائع ومن اشترى ثوبا على انه  
 عشرة اذرع بعشرة دراهم او ارضا على انها مائة ذراع بمائة دينهم

فوجدها

فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بحمله الثمن وان  
 شاء تركها وان وجدها اكثر من الذرع الذي سماه في المشتري ولا  
 خيار للبائع وان قال بعثها على انها مائة ذراع بمائة دينهم كل  
 ذراع بدينهم فوجدها ناقصة فهو بالخيار ان شاء اخذها بحسبها  
 من الثمن وان شاء تركها وان وجدها زائدة كان المشتري بالخيار  
 ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدينهم وان شاء فسخ البيع ومن باع  
 دبر ادخل ثوبا في البيع وان لم يسمه ومن باع ارضا دخل ما فيها  
 من النخل والشجر في البيع وان لم يسمه ولا يدخل الثرع في بيع الارض  
 الا بالتسمية ومن باع نخلا او شجرا فيه ثم فترته للبائع الا ان  
 يشترطها المتاع ويقال للبائع اقطعها وسلم البيع ومن باع ثمرا لم  
 يندصلها او قد بدا جاز البيع ووجب على المشتري قطعها في الحار  
 فان شرط تركها على النخل قد سلم البيع ولا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى منها  
 ارضا لا معلومة ويجوز بيع الخطاة في سبلها والباقي في قشره ومن  
 باع دارا دخل في البيع مفاتيح اغلاقها وجره الكيال وناقذ الثمن على  
 البائع وجره وراى الثمن على المشتري ومن باع سلعة بدينه في المشتري  
 ادفع الثمن او لا فادفع الثمن قبل للبائع وسلم البيع ومن باع سلعة  
 بسلعة او ثوبا بدينه قبل لهما سلم معا **باب خيار الشرط**

وان قال بعث هذا زينة  
 على انها عيشة او غراب  
 دهم كل ثوب بعشرة  
 فان وجدها ناقصة  
 فله ان يرد ثوبا بدينه  
 فان وجدها زائدة  
 فله ان يرد ثوبا بدينه

6



خيار الشريط جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار ثلاثة أيام  
فمادونها ولا يجوز أكثر من ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله **وقال**  
أبو يوسف ومحمد يجوز أكثر من ذلك إذا سمي مدة معلومة وخيار  
البائع يمنع خروج المبيع من ملكه فإن قبضه المشتري فملك في  
في يده ضمنه بالقيمة وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك  
البائع إلا أن المشتري لا يملكه عند أبي حنيفة وعندهما يملك  
فإن هلك في يده هلك بالثمن وكذلك إن دخله عيب ومن شرط  
له الخيار قوله أن يفسخ في مدة الخيار وله أن يجزئه فإن أجازه  
بغير ضرورة صاحبه جاز وإن فسخ لم يجز إلا أن يكون الآخر  
حاضراً وإدائته من له الخيار بطل خياره ولم ينتقل إلى ورثته  
ومن باع عبداً على أنه حراز أو كاتب وكان بخلاف ذلك فالمشتري  
بالخيار إن شاء أخذه جميع الثمن وإن شاء ترك **باب**  
**خيار الرؤية** ومن اشترى شيئاً لم يره فالبيع جائز وله  
الخيار إذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء تركه ومن باع مالاً لم يره  
فلا خيار له وإن نظرت فيه الصبرة أو إلى ظاهر الثوب مطوياً  
أو إلى وجهه الجارية أو إلى وجه الدابة وكفلها فلا خيار له وإن  
رأى صحن الدار فلا خيار له وإن لم يشاهد يوتها وباع الأعمى وشراؤه

جائز

جائز وله الخيار إذا اشترى ويسقط خياره بان يحسن المبيع إذا كان  
يعرف بالجنس أو شتمه إذا كان يعرف بالشراؤ وذوقه إذا كان يعرف  
بالذوق ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له ومن باع ملكاً غيره  
فالمالك بالخيار إن شاء أجازه البيع وإن شاء فسخ وله الإجازة إذا  
كان المعقود عليه باقياً والمتعاقدان بحالهما ومن رأى أحد الثوبين  
فاستراهما اشترى الأخر جاز له أن يردهما ومن مات وله خيار الرؤية  
بطل خياره ومن رأى شيئاً اشتراه بعد مدة فإن كان على الصفة التي  
رآه فلا خيار له وإن وجدته متغيراً فله الخيار **باب خيار العيب**

إذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار إن شاء أخذه جميع الثمن  
وإن شاء رده وليس له أن يمسكه ويأخذ النقصان وكلما أوجب نقصان  
الثمن في عادة التجار فهو عيب والأباق والبول في الفراش والشرقة عيب  
في الصغير والمبلغ فإذا بلغ ذلك فليس بعيب حتى يعاوده فيكون عيباً  
اخترت سبب هذه الأشياء الثلاثة تختلف في الصغير والكبير بعد البلوغ  
والنحو والفرع عيب في الجارية وليس عيب في العلام إلا أن يكون من داء  
والزنا ولد الزنا عيب في الجارية دون العلام وإذا حدث عند المشتري  
عيب ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله أن يرجع بنقصان العيب ولا  
يرد المبيع إلا أن يرضى البائع أن يأخذه بعيبه وإن قطع المشتري الثوب

غيره

بعد البلوغ



أَوْ خَاطَهُ أَوْ صَبَغَهُ أَوْ لَتَ السَّوَابِقَ يَسْتَنْ تَرَاطُلُ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ  
 بِمُقْصَانِهِ وَلَيْسَ لِلْبَايِعِ أَنْ يَأْخُذَهُ بِعَيْنِهِ وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ  
 أَوْ مَاتَ تَرَاطُلُ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمُقْصَانِهِ فَإِنْ قَتَلَ الْمُشْتَرِي الْعَبْدَ وَكَانَ  
 طَعَامًا فَالْمُتَبَاعُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ شَيْءٌ عِنْدَ خِيفَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ وَمَنْ بَاعَ  
 عَبْدًا فَأَبَاعَهُ الْمُشْتَرِي تَرَاطُلُ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ فَإِنْ قَبِلَهُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي فَلَهُ  
 أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى بَايِعِهِ وَإِنْ قَبِلَهُ بِغَيْرِ قَضَاءٍ الْقَاضِي فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ  
 وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَشَرَطَ الْبَايِعُ الْبَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ  
 بِعَيْبٍ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْعَيُوبَ وَلَمْ يَدْعُهَا **بَابُ بَيْعِ الْفَاسِدِ**  
 إِذَا كَانَ أَحَدُ الْعُوضَيْنِ أَوْ كِلَاهُمَا مَحْرُومًا فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ كَالْبَيْعِ بِالْمَيْتَةِ  
 أَوْ بِالذَّمِّ أَوْ بِالْخَيْرِ أَوْ بِالْخَيْرِ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ كَالْخَرِ وَبَيْعُ  
 أَمْرِ الْوَلَدِ وَالْمَدِينَةِ وَالْمَكَاتِبِ فَاسِدٌ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ التَّمَلُّكِ فِي الْمَاءِ وَلَا  
 بَيْعُ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْحِمْلِ وَلَا الشَّاهِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ اللَّبَنِ  
 فِي الصَّرْعِ وَالصُّوفِ عَلَى ظَهْرِ الْقَنْمِ وَذَلْعُ مَنْ تَرَبَّ وَجَدَّ فِي سَقْفٍ  
 وَصُرَّةِ الْقَائِصِ وَبَيْعُ الْمَذَابِنَةِ وَهُوَ بَيْعُ التَّمْرِ عَلَى النَّخْلِ بِخَصَّةٍ تَمْرًا وَلَا  
 يَجُوزُ الْبَيْعُ بِالْقَاءِ الْحَرِّ وَالْمَلَامَةِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ ثَوْبٍ مِنْ ثَوْبَيْنِ وَمَنْ  
 بَاعَ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَتَّقَهُ الْمُشْتَرِي أَوْ يَدْرَهُ أَوْ يَكْتَبَهُ أَوْ يَبِيعَ أُمَّةً عَلَى  
 أَنْ يَسْتَوْلِيَهَا فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ وَكَذَلِكَ أَوْ بَاعَ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَسْتَحْدِمَهُ

الْبَايِعُ

الْبَايِعُ شَهْرًا أَوْ دَارًا عَلَى أَنْ يَسْكُنَهَا أَوْ عَلَى أَنْ يَقْرَضَهُ الْمُشْتَرِي ذَرْبًا  
 أَوْ عَلَى أَنْ يَهْدِيَهُ هَدِيَّةً وَمَنْ بَاعَ عَيْنًا عَلَى أَنْ لَا يَسْلَمَهَا إِلَّا بِالشَّهْرِ  
 فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ وَمَنْ بَاعَ جَارِيَةً الْأَحْمَلَهَا فَالْبَيْعُ وَمَنْ اشْتَرَى  
 ثَوْبًا عَلَى أَنْ يَقْطَعَهُ الْبَايِعُ وَيَخْتِطَهُ قِيمًا أَوْ قَاءً أَوْ غَلَا عَلَى أَنْ يَخْرُجَ  
 الْبَايِعُ أَوْ يَشْرِكَهَا فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ وَالْبَيْعُ إِلَى التَّيْرِ وَالْمُهْرِ وَالْمَهْرُ وَالْمَهْرُ  
 وَفَطْرُ الْيَهُودِ إِذَا رُيْعُفَ الْمُشْتَرِيَانِ ذَلِكَ فَاسِدٌ وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَى الْخَصَادِ  
 وَاللَّيَاسِ وَالْقَطَافِ وَقَدْ رُفِعَ الْحَاجُ فَإِنْ تَرَضَى بِاسْقَاطِ الْأَجَلِ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ  
 النَّاسُ فِي الْخَصَادِ وَاللَّيَاسِ وَقَدْ رُفِعَ الْحَاجُ جَارَ الْبَيْعِ فَإِذَا أَقْبَضَ الْمُشْتَرِي الْمُسْعَى  
 فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِأَمْرِ الْبَايِعِ وَفِي الْعَقْدِ عَوْضَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالٌ مَلَكَ  
 الْمُسْعَى وَلَزِمَتْهُ قِيمَتُهُ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاوِدِينَ فَسَدَ فَإِنْ بَاعَهُ الْمُشْتَرِي  
 نَفْسِيَّةً وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ وَجَمَعَ بَيْنَ شَاةٍ ذَكِيَّةٍ وَمَيْتَةٍ بَطْلِ الْبَيْعِ  
 فِيهِمَا وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ عَبْدٍ وَمَدِينَةٍ أَوْ بَيْنَ عَبْدٍ وَعَبْدٍ غَيْرِهِ صَحَّ الْعَقْدُ وَالْعَبْدُ  
 يَحْتَسِبُ مِنَ الثَّنِ وَفِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ النَّخَشِ وَعَنِ السَّوْمِ  
 عَلَى سَوْمٍ غَيْرِهِ وَعَنْ ثَلَاثِ الْبَيْعِ وَبَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَايِعِ وَالْبَيْعُ عِنْدَ أَنْ يَجْمَعَ  
 وَكَذَلِكَ يُكْرَهُ وَلَا يَسُدُّ بِهِ الْعَقْدُ وَمَنْ مَلَكَ مَمْلُوكَيْنِ صَغِيرَيْنِ أَحَدُهُمَا  
 ثَوْبًا يَجْمَعُهُمَا مِنَ الْآخِرِ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهُمَا وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا كَبِيرًا فَإِنْ  
 فَرَّقَ بَيْنَهُمَا كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ وَجَازَ الْبَيْعُ وَإِنْ كَانَ الْبَيْرَيْنِ فَلَا بَأْسَ بِالتَّفْرِيقِ



بينهما **باب الاقالة** الاقالة جائزة في البيع مثل الثمن الاول فان  
 شرط اقامته او اكثر فالشرط باطل ويؤيد مثل الثمن الاول في حق  
 حق المتعاقدين مع جديد في حق غيرها في قول ابي حنيفة وهلاك الثمن لا  
 يمنع صحة الاقالة وهلاك المبيع يمنع منها فان هلك بعض المبيع جازت  
 الاقالة في باقيه **باب المراجعة والتولية** المراجعة نقل مملكة  
 بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح والتولية نقل مملكة بالعقد الاول  
 بالثمن الاول من غير زيادة ولا ينسخ المراجعة والتولية حتى يوثق العوض  
 مما لم يثقل ويجوز ان يضيف الى راي المال اجرة القصار والصباغ و  
 الطراز والقتل واجرة حمل الطعام ويقول قام علي بكذا ولا يقول اشتريته  
 بكذا فان اطلع المشتري على خيانه في المراجعة فهو الخيار عند ابي حنيفة  
 ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء فسخ وان اطلع على خيانه في التولية  
 اسقطها من الثمن **وقال** ابو يوسف يحط فيهما وقال محمد لا  
 يحط فيهما وله الخيار ومن اشترى شيئا مما ينقل ويجوز له ان يرجعه  
 حتى يقبضه ويجوز بيع العقار قبل القبض عند ابي حنيفة وادى يوسف  
**وقال** محمد لا يجوز ومن اشترى مكيلا مكيلا او موزنا موزنا  
 فالتاله او اقرنه شراعه مكيلا او موزنا لم يجز للمشتري منه ان  
 يبيعه ولا يملكه حتى يعيد الكيل والوزن والتصرف في الثمن قبل القبض

جابر ويجزى المشتري ان يريد البائع في الثمن ويجوز للبائع ان يزيد  
 في البيع ويجوز ان يحط من الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك ومن  
 باع ثمنين حال شر أحدهما بطلا معلوما صار مؤجلا وكل من حال له أحده  
 صاحبه صار مؤجلا لا الاقرضات تأجيله **باب الربو**  
 الربو محرم في كل مكيل او موزون بيع بخس متفاضلا فالعلة الكيل  
 مع الجنس والوزن مع الجنس فاذا بيع المكيل او الموزون بخسه مثلا  
 مثل جاز السبع وان تفاضلا لم يجز ولا يجوز بيع الجيد بالذي هو ارجح  
 فيه الربو الا مثلا مثل وان تفاضلا لم يجز فاذا اعد الوصفان الجنس  
 والمعني المضموم اليه محل التفاضل والنساء واذا اوجد كرم التفاضل  
 والنساء واذا اوجد احدهما وعده الاخر محل التفاضل وحرم النساء  
 وكل شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه  
 كالا فهو مكيل ابدأ وان ترك الناس الكيل فيه مثل الخطة والشعير  
 والتمر والماء وكل ما نص على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو موزون ابدأ  
 مثل الذهب والفضة وما لم ينص عليه فهو محمول على عادات الناس و  
 عقد الصرف ما وقع على جنس الامان يعتبر قبضه في المجلس وما  
 سواه مما فيه الربو يعتبر فيه التعيز ولا يعتبر فيه التفاضل ولا يجوز  
 بيع الخطة بالدقيق ولا بالسويق ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند ابي



خيفة واي يوسف رحمهما الله **وقال** قال محمد لا يجوز الاعلى  
 وجه الاعتبار فيجوز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل والعنب بالزبيب ولا  
 يجوز بيع الزيتون بالزيت والسمسم بالشيخ حتى يكون الزيت والشيخ  
 اكثر مما في الزيتون والسمسم فيكون التمر مثله والزيادة بالخير و  
 يجوز بيع الحار ان اختلفت بعضها ببعض متفاضلاً وكذلك البان الابل  
 والبقر والغنم وخل الدقل خل العنب ويجوز بيع الخبز بالخطبة والدقيق  
 متفاضلاً ولا يواين المولى وعبد ولا يين المسلم والحري في دار  
 الحرب **باب السلم** السلم جائز في المكيلات والموزونات  
 والمعدونات التي لا تتفاوت كالخمر والبعض وفي المدوعات ولا يجوز  
 السلم في الحيوان ولا في طرفه ولا في الجلود عدد او لا في الخطب حرماً  
 ولا في الرطبة جزاً ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجوداً من  
 حين العقد الى حين الحبل ولا يصح السلم الا موزناً ولا يصح الا بال معلوم  
 ولا يصح السلم مكيالاً رجل بعينه ولا بوزن حجر بعينه ولا بدائع رجل  
 بعينه ولا في طعام قرية بعينها او ثمرة نخلة بعينها ولا يصح السلم  
 عند اي خيفة الا بسبع شرائط تذكر في العقد جنس معلوم ونوع  
 معلوم وصفة معلومة ومقدار معلوم وحال معلوم ومعرفة مقدار  
 رأس المال اذا كان مما يتعلق العقد على مقدار المكيل والموزون والمعدون

وتسمية

وتسمية المكان الذي يوفيه فيه اذا كان له حمل ومونة **وقال**  
 ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يحتاج الى تسمية رأس المال اذا كان  
 مقيماً ولا الى مكان التسليم وسلمه في موضع العقد ولا يصح السلم  
 حتى يقض رأس المال قبل ان يفارقه ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا  
 في المسلم فيه قبل قبضه ولا يجوز الشركة ولا التولية في المسلم فيه ولا  
 السلم في الثياب اذ اسمي طولاً وعرضاً وقعة ولا يجوز السلم في الجواهر  
 ولا في الخمر ولا يائس السلم في اللبن والاخذ اذ اسمي ملبناً معلوماً وكل ما  
 امكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السلم فيه ويجوز بيع الكلب  
 المغير والعقد والسباع ولا يجوز بيع الخمر والخنزير ولا يجوز بيع دود  
 القمل الا ان يكون مع القمل ولا التحل لامع الكوارب واهل الذمة في  
 الساعات كالمسلمين الا في الخمر والخير خاصة فان عقدت على الخمر  
 لعقد المسلم على العصور وعقدت على الخير لعقد المسلم على الشاة  
**كتاب الصرف** الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من عصبه  
 من جنس الاثمان فان باع فضة بفضة او ذهباً بذهب لم يجز الا مثلاً  
 بمثل وان اختلفا في الجودة والقياسية ولا بد من قبض العوضين قبل  
 الافتراق واذا باع الذهب بالفضة جاز التفاضل فيه ووجب التقاض  
 وان افتراق في الصرف قبل قبض العوضين او احدهما بطل العقد ولا يجوز

قبل قبضه

ولا تنقل الصفات ولا يفرق  
مقداره ولا يجوز السلم



التصرف في ثمن الصرف قبل القبض ويجوز بيع الذهب بالفضة بمعرفة  
 ومن باع سيفاً على مائة درهم وخيلته خمسون درهماً فممن ثمنه  
 خمسين درهماً جاز البيع وكان المقبوض من حصّة الفضة وإن لم يت  
 ذلك وكذلك إن قال خذ هذه الخمين من ثمنها فإن لم يتقابضاً حتى  
 افتراق بطل العقد في الخيلة والسيف إن كان لا يتخلص لأبض وإن  
 كان يتخلص بغير ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الخيلة ومن باع أمانة  
 فضة ثم افتراقا وقد قبض بعض ثمنه بطل العقد فيهما لم يقبض وصح فيما  
 قبض وكان الأمانة مشتركة بينهما وإن استحق بعض الأمانة كان المشتري بالخيار  
 إن شاء أخذ الباقي حصته وإن شاء رده وإن باع قطعة نقره فاستحق  
 بعضها أخذ الباقي حصته ولأخيار له ومن باع درهمين وديناراً دينارين  
 ودرهم جاز البيع وجعل كل واحد من الخمين الجنس الآخر ومن باع لحد  
 عشر درهماً بعشرة دراهم ودينار جاز البيع وكانت العشرة مثلاً والدينار  
 بدرهم ويجوز بيع درهمين صحيحين ودرهم غلة بدرهم صحيح ودرهمين غلة  
 وإذا كان الغالب على الدرهم الفضة ففي فضة وإذا كان الغالب على  
 الدينار الذهب ففي ذهب ويعتبر فيهما من حريم التقاضل ما يعتبر في الجباد  
 وإن كان الغالب عليهما العشر فليس في حكم الدرهم والدينار فإذا بيعت  
 خنجرها مثلاً جاز وإذا اشترى بها سلعة ثم كسدت فترك الناس

المعاملة بما قبل القبض بطل البيع عند أبي حنيفة **وقال** أبو يوسف  
 عليه قيمتهما يوم البيع وقال محمد عليه قيمتهما آخر ما تعامل الناس بهما  
 ويجوز البيع بالفلوس النافقة وإن لم يعين وإن كانت كاسنة  
 لم يجز البيع بها حتى يقبضها وإذا باع بالفلوس النافقة ثم كسدت  
 بطل البيع عند أبي حنيفة ومن اشترى شيئاً بنصف درهم فلوس  
 جاز البيع وعليه ما باع بنصف درهم من الفلوس ومن أعطى  
 الصير في درهماً فقال أعطني بنصفه فلوساً وبنصفه نصفاً  
 الأمانة فسد البيع في الجميع عند أبي حنيفة وقال لأجاز البيع  
 في الفلوس ولا يجوز في الدرهم الصغير وبطل فيما بقي ولو قال أعطني  
 نصف درهم فلوساً ونصفاً الأمانة جاز وكانت الفلوس والنصف الأمانة  
 بدرهم **كتاب الرهن** الرهن بيع على الجار والقبول بغير القبض  
 فإذا قبض المرتهن الرهن يجوز أمراً ثم العقد فيه وما لم يقبضه  
 فالرهن بالخيار إن شاء سلمه وإن شاء رجع عن الرهن وإذا سلمه  
 إليه فقبضه دخل في ضمانه ولا يصح الرهن لأبدين مضمون وهو  
 مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين فإذا أهلك في يد المرتهن وقيمته  
 والدين سواء صار المرتهن مستوفياً الدين حكماً وإن كانت قيمة الرهن  
 التوفيق لمانته في يده وإن كانت أقل سقط من الدين بقدرها وحج



الرهن بالفضل ولا يجوز رهن الشئ ولا يجوز رهن شيء على شيء ولا يخل  
ولا يزرع في الأرض ولا يزرع في الأرض ولا يزرع في الأرض ولا يزرع في الأرض  
الرهن بالأماني كالزينة والمضاربات ومال الشركة ويصح الرهن بأش  
مال السلم وثمن الصرف والسلم فيه فإن هلك في مجلس العقد ثم صرف  
والسلم وصار الرهن مستوفيا لحقه وإذا اتفقا على وضع الرهن على يد  
عدلي جاز وليس للرهن ولا للرهن أخذ من يده فإن هلك في يده هلك  
من ضمان الرهن ويجوز رهن الدائم والنايل والملك والموزون فإن  
رهن بخسها فمكنت هلك بمنها من الدين وإن اختلفا في الجودة والسيادة  
ومن كان له دين على غيره فأخذ منه مثل دينه فأنفقته ثم علم أنه كان  
زيوفا فلا شيء له عند أبي حنيفة رحمه الله **وقال** أبو يوسف ومحمد  
يرد مثل الزئوف ويرجع بالجاء ومن رهن عبد بن بالف فهو قضي حصة  
أحدهما لم يكن له أن يقبضه حتى يؤدي باقي الدين وإذا وكل الرهن الرهن  
أو العدل أو غيره يبيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائزة فإن شرطت  
الوكالة في عقد الرهن فليس للرهن عزله عنها فإن عزله لم ينعزل وإن مات  
الرهن لم ينعزل والرهن أن يطالب الرهن بدينه ويحبسه به وإن  
كان الرهن في يده وليس عليه أن يملكه من يبعه حتى يقضي الدين من  
ثمنه فإذا قضاه الدين قيل له سلم الرهن إليه فإذا باع الرهن الرهن

بغير

بغير إذن الرهن فالبيع موقوف فإن أجازه الرهن جاز البيع وإن  
لم يجز وإن قضاه الرهن بدينه جاز البيع وإن اعتق الرهن عبد الرهن  
نفذ عقده فإن كان الدين حلا لم يلجأ إلى الدين وإن كان مؤجلا  
أخذ منه قيمته العبد فجعلت رهنًا مكانه حتى يحل الدين وإن كان  
الرهن مضمرا استسعى العبد في قيمته فقصي به الدين وكذلك إن  
استملك الرهن الرهن ضمنه وإن استهلكه اجزي فالرهن هو  
الحصم في تضمينه ويأخذ القيمة فيكون رهنًا في يده وحماية الرهن  
على الرهن مضمونة وحماية الرهن عليه تسقط من الدين بقدرها  
وحماية الرهن على الرهن وعلى الرهن وعلى ما يهاجره وأجرة البيت  
الذي يحفظ فيه الرهن على الرهن وأجرة الراعي على الرهن ونفقة  
الرهن على الرهن ونماؤه للرهن فيكون رهنًا مع الأصل فإن هلك  
هالك بغير شيء وإن هلك الأصل وبقي الثمن افتك الرهن بحصة يقيم  
الدين على قيمة الرهن يوم القبض وقيمة الثمن يوم الفك فما  
أصاب الأصل سقط من الدين وما أصاب الثمن افتك الرهن به  
ويجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز الزيادة في الدين عند أبي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله ولا يصير الرهن رهنًا لهما وإذا رهن عينا وأجل  
عند جليلين بدين لكل واحد منهما جاز وجميعهما رهن عند كل واحد



منهما والمضروب على كل واحد منهما حصته دينه منهما وان قضى احدهما  
دينه كانت كلها رهنا في يد الآخر حتى يستوفي دينه ومن باع عبدا على  
ان يبعثه المشتري بالثمن شيئا بغيره فاستغنى المشتري من تسليم الرهن  
لم يجبر عليه وكان البايع بالخيار ان شاء رضى ترك الرهن وان شاء  
فنى البيع الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن رهنا  
والمرئى ان يحفظ الرهن بنفسه وورثته واولاده وخادمه الذي في  
عيله وان حفظه بغيره في عياله او اودعه ضمنه واذا اتعدى الرهن  
في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته واذا عار المرئى الرهن للرهن  
فقبضه خرج من ضمان المرئى فان هلك في يد الرهن هلك بغير شيء  
والمرئى ان يسترجه ان يده فاذا اخذه عاد الضمان واذا مات الرهن  
باع وصيته الرهن وقضى الدين وان لم يكن له وصي نصب القاضى له  
وصيا وامره ببيع **كتاب الحجر** الاسباب الموجبة للحجر ثلاثة  
الصغر والرق والجنون ولا يجوز التصرف الصغير الا باذن وليه ولا يصح  
العبدا الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون المخلوب بحال ومن باع  
من هؤلاء شيئا او اشتراه وهو يعقل البيع ونقصه فالولي بالخيار ان شاء  
اجاز اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخه وهذه المعاني الثلاثة  
توجب الحجر في الاقوال دون الافعال والصبي والمجنون لا يصح عقوبتهما

واذا امار

ولا

ولا اقرارهما ولا يقع طلاقهما ولا عتاقهما وان انكحاشيا الرضا ضمنا  
واما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فان اقر  
بمال لربه بعد الحرية ولم يلزمه في الحال وان اقر جدا وقصاص لربه  
في الحال وينفذ طلاقه **وقال** ابو حنيفة لا يجزى على السفيه اذا  
كان بالغا عاقلًا حرا وتصرفه في ماله جائز وان كان مبدرا مفسدا استلف  
ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة الا انته قال اذا بلغ العاقل رشيدا  
لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خبسا وعشرين سنة سلم اليه ماله وان  
لم يوسعه الرشيد **وقال** ابو يوسف ومحمد يجزى على السفيه ويخرج  
من التصرف في ماله فان باع لم ينفذ بيعه وان كان فيه مصلحة لجاز  
الحاكم وان اعتق عبدا نفقته وكان على العبد ان يسقى في قيمته وان  
تزوج امرأة جاز نكاحه فان سقى لها مهر اجازته مقدار مهر شلها وبطل  
الفضل وقال لا يمين ببلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله ابلدا حتى يوسعه الرشيد  
ولا يجوز تصرفه فيه ويخرج الزكاة من مال السفيه وينفق على اولاده  
ورؤيته ومن يجب عليه نفقته من ذوي ارحامه فان اراد حجة  
الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضى النفقة اليه وسلمها الي نفقة من  
الحاجة ينفقها عليه في طريق الحاجة فان مرض او وصي وصايا في القرب  
والويل للحجر جاز ذلك في ثلث ماله وبلغ الغلام بالاخلاق والاجبال والارث

فان تصرف فيه قبل ذلك  
نفذ تصرفه واذا بلغ  
خمس وعشرين سنة

ع



إذا وطئ فإن لم يوجد ذلك ففي سنة ثمان عشرة سنة عند أبي  
 حنيفة وبلغ الجارية بالخبر والعتاق والجعل فإن لم يوجد ذلك  
 ففي سنة ثمان عشرة سنة **وقال** أبو يوسف ومحمد إذا تم  
 للعتاق والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وإذا أعتق العتاق والجارية و  
 أشكل أمرهما في البلوغ فقل لا قدر بلغا فالتقول قولهما وأحكامهما أحكام  
 البالغين **وقال** أبو حنيفة لا حجر في الدين إذا وجبت الديون على  
 رجل وطلب غرماء جنة والحجر عليه لم يحجر عليه وإن كان له مال لم  
 يتصرف فيه الحاكم ولكن بحسبه إذا حثي ببيعة في دينه فإن كان له دراهم  
 ودينه دراهم قضاهما القاضي غير أمر وإن كان دينه دراهم وله دينان  
 أو على العكس أعما القاضي في دينه **وقال** أبو يوسف ومحمد إذا طلب  
 غرماء للفلس الحجر عليه حجر القاضي عليه ومنعه من البيع والتصرف والإقرار  
 حتى لا يضر بأغرماء وباع ماله إن امتنع المفلس ببيعة وقسمه بين غرمائه  
 بالحصول إن أقر في حال الحجر لزمه ذلك بعد قضاء الديون ويتفق على الفليس  
 من ماله وأولاده الصغار ورضعته وذوي إرحامه وإن لم يعرف للمفلس مال  
 وطلب غرماء جنة وهو يقول لا مال لي جنة الحاكم في كل دين لزمه بذلك  
 عن مال حصل في يده كمن البيع ويزيل القرض وفي كل دين التزيم يعقد  
 كالمهر والنفقة ولم يحسبه فيما سوى ذلك كعوض العتاق وأشباه الخبايا

الآن تقوم البيعة أن له مالا وإذا أحسبه القاضي شرب أو ثلاثة ساءل  
 عن حاله فإن لم ينكشف له مال في سبيله وكذلك إذا أقام البيعة أنه لا مال  
 له ولا حول بينه وبين غرمائه بعد خروجه من الحبس لا يضمن ولا يضمنونه  
 من التصرف والبيع والتصرف ولا يضمنون فضل السبي فيقسم بينهم بالحصص  
**وقال** أبو يوسف ومحمد إذا أقر الحاكم حال بينه وبين غرمائه  
 الآن يقيم البيعة أنه قد حصل له مال ولا حجر على الفاسق إذا كان مصلحا  
 لماله والنسب الأصلي والطارئ سواء ومن أقرس وعنده متاع أو دين  
 ابتاعه منه فصاحب المتاع أسوة للغرماء فيه **كتاب الأقرار**  
 إذا أقر الحر البالغ العاقل بحق لزمه إقراره مجهولا كان ما أقر به ومعلوما  
 ويقال له بيت المحمول وإذا قال إقرار على شيء لزمه أن يثبت ماله  
 قيمة والقول قوله فيه مع يمينه إن ادعى المقر له الثمن ذلك  
 إذا قال له علي مال فالمرجع في بيانه إليه ويقبل قوله في القليل والكثير  
 فإن قال مال عظيم لم يصدق في أقل من مائتي درهم وإن قال درهم كثيرة  
 لم يصدق في أقل من عشرة دراهم وإن قال درهم في ثلاثة آلاف الآن يثبت  
 الثمنها ولو قال له علي ذلك الدار درهم لم يصدق في أقل من أحد عشر  
 درهما وإن قال له علي ذلك الدار درهم لم يصدق في أقل من أحد وعشرين درهما  
 وإذا قال له علي أو قبلي فقد أقرت بدين وإن قال عندي أو قبلي فهو إقرار بأمانة



فِي يَدَيْهِ وَإِنْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ عَلَيْكَ أَلْفٌ دِينَهِمْ فَقَالَ اتَّقِهَا أَوْ اتَّقِهَا  
أَوْ اجْعَلِي بَيْنَا أَوْ قَدْ قَضَيْتُهَا فَمَوَاقِرُ وَمَنْ أَقْرَبُ بَيْنَ مَوْجِلٍ فَصَدَقَهُ  
الْمَقْرُلُ فِي الدِّينِ وَكَذَبَهُ فِي التَّاجِلِ لَزِمَهُ الدِّينُ خَالًا وَسَخَفَ الْمَقْرُلُ  
لَهُ فِي الْجِلِّ وَمَنْ أَقْرَبُ وَاسْتَشَى مُصْلًا بِأَقْرَبِهِ صَحَّ الْأَسْتِشَاءُ وَلَزِمَهُ  
الْبَاقِي سِوَاهُ اسْتَشَى الْأَقْلُ وَالْكَثْرَانِ اسْتَشَى الْجَمْعُ لَزِمَهُ الْأَقْرَارُ  
وَيُطْلُ الْأَسْتِشَاءُ وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى مِائَةِ دِينَهِمْ الْأَدْيَارُ أَوْ لَا  
تَقْبِزُ خُطَّةَ لَزِمَهُ مِائَةُ دِينَهِمْ الْأَقِيمَةُ الدِّيَارُ أَوْ الْقَبِيرُ وَإِنْ قَالَ  
لَهُ عَلَى مِائَةٍ وَدِينَهِمْ فَمِائَةُ دِينَهِمْ وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى مِائَةٍ وَتَوْبٍ  
لَزِمَهُ تَوْبٌ وَاحِدٌ وَالْمَرْجُ فِي تَقْسِيرِ الْمِائَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ أَقْرَبُ حَقٌّ وَقَالَ  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُصْلًا بِأَقْرَبِهِ لَمْ يَلَزِمَهُ الْأَقْرَارُ وَمَنْ أَقْرَبُ شَرْطُ الْخِيَارِ  
لِنَفْسِهِ لَزِمَهُ الْأَقْرَارُ وَيُطْلُ الْخِيَارُ وَمَنْ أَقْرَبُ دَارٍ وَاسْتَشَى بِنَافِلَتِهِ  
فَلْيَقْرُلْهُ الدَّارُ وَالْبِنَاءُ وَإِنْ قَالَ بِنَاءُ هَذِهِ الدَّارِ وَالْعَصَّةُ لِفُلَانٍ  
فَمَوْكَمَا قَالَ وَمَنْ أَقْرَبُ يَهْرٍ فِي قَوْصَةٍ لَزِمَهُ التَّهْرُ وَالْقَوْصَةُ وَمَنْ أَقْرَبُ  
بِنَاتَةٍ فِي أَصْطِلِ لَزِمَهُ الدَّابَّةُ خَاصَّةً وَإِنْ قَالَ غَضِبْتُ تَوْبًا فِي مَنَدِيلٍ  
لَزِمَاهُ جَمِيعًا وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى تَوْبٍ فِي تَوْبٍ لَزِمَاهُ وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى  
تَوْبٍ فِي عَشْرَةِ تَوَابٍ لَمْ يَلَزِمَهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِلَّا تَوْبٌ وَاحِدٌ  
**وَقَالَ** مُحَمَّدٌ لَزِمَهُ أَحَدُ عَشَرَ تَوْبًا وَمَنْ أَقْرَبُ غَضِبْتُ تَوْبٍ

وَجَاءَ تَوْبٌ مَعِي بِالْقَوْلِ قَوْلُهُ فِيهِ وَلَكَ لَوْ أَقْرَبُ دِينَهِمْ وَقَالَ فِي  
تَوْبٍ وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى خَمْسَةٍ فِي خَمْسَةِ يَدَيِ الضَّرْبِ وَالْحِسَابِ لَزِمَهُ  
خَمْسَةُ فَاحْتِ وَإِنْ قَالَ رَدَّتْ خَمْسَةٌ مَعَ خَمْسَةٍ لَزِمَهُ عَشْرَةٌ وَإِنْ  
قَالَ لَهُ عَلَى مِائَةِ دِينَهِمْ أَلْفُ عَشْرَةٍ لَزِمَهُ تِسْعَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَلَزِمُهُ الْإِسْتِشَاءُ  
وَمَا بَعْدَهُ وَتَسْقُطُ الْخَايَةُ **وَقَالَ** أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ جَمْعُهُمَا  
اللَّهُ يَلَزِمُهُ الْعَشْرَةُ وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِينَهِمْ مِائَةُ عَشْرَةٍ  
مِنْهُ فَإِنْ ذَكَرَ عَبْدًا بِعَيْنِهِ قِيلَ الْمَقْرُلُ إِنْ شِئْتَ فَسَلِّمِ الْعَبْدَ وَخِذْ أَلْفًا  
وَالْأَفْلَاشِي لَكَ وَإِنْ قَالَ مِائَةُ عَشْرَةٍ لَمْ يَلَزِمَهُ أَلْفٌ فِي قَوْلِ  
أَبِي حَنِيفَةَ وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ مِائَةُ عَشْرَةٍ لَمْ يَلَزِمَهُ تِسْعَةُ  
وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ مِائَةُ عَشْرَةٍ لَمْ يَلَزِمَهُ تِسْعَةُ  
لَزِمَهُ الْحَيَادُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ أَقْرَبُ لَغِيْرِهِ خَاتَمٌ فَلَهُ الْحَلَقَةُ  
وَالْقَصْرُ وَإِنْ أَقْرَبُ لَهُ سَيْفٌ فَلَهُ النَّصْلُ وَالْجَنْفُ وَالْحَمَالُ وَإِنْ أَقْرَبُ  
بِحَلَّةٍ فَلَهُ الْعِمْدَانِ وَالسُّوقُ وَإِذَا قَالَ لِحَمَلٍ فَلَانَةٍ عَلَى أَلْفٍ دِينَهِمْ فَإِنْ  
قَالَ أَوْصِي لَهُ فَلَانٌ أَوْ مَاتَ ابْنُهُ فَوَرِثَهُ فَأَلْفُ أَقْرَبُ صَحَّ وَإِنْ أَبْصَرَ  
الْأَقْرَبُ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَلَوْ أَقْرَبُ حَمَلٌ جَارِيَةً أَوْ حَمَلٌ شَاةً لِحَمَلٍ  
صَحَّ الْأَقْرَارُ وَلَزِمَهُ وَإِذَا أَقْرَبُ الرَّجُلُ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ بِدَيْنٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ  
فِي حَيَاتِهِ وَدَيْنٌ لَزِمَهُ فِي مَرَضِهِ بِأَسْبَابٍ مَعْلُومَةٍ فَدَيْنُ الصَّحَّةِ وَالْأَقْرَبُ

غصبها

ولم يقبضه

لزمه الالف



المعروف بالأسباب مقدم فإذا اقصيت وفضل شيء كان فيما اقرب  
في حال المرض وإن لم يكن عليه ديون في صحة جاز اقراره وكان المقر  
له أو من الورثة وقرار المريض لو اقره باطل إلا أن يصدق فيه  
بقية الورثة ومن اقر لأجنبي في مرضه قال هو اني ثبت نسبه وبطل  
اقراره ولو اقر لأجنبي ثم تزوجها لم يسل اقراره لها ومن طلق  
زوجته في مرضه ثلاثا ثم اقر لها بين ومات فلها الأقل من الدين  
ومن ميراثها منه ومن اقر بغير ولد مثله لمثله وليس له نسب معروف  
أنه ابنه وصدقة الغلام ثبت نسبه منه وإن كان مريضاً وشارك  
الورثة في الميراث ويجوز اقرار الرجل بالولد والزوجة والمولى فيقبل  
اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى ولا يقبل اقرارها بالولد إلا أن  
يصدقها الزوج أو شهد به لا سيما قابلية ومن اقر بنسب غير الوالدين  
والولد مثل الأخ والعمة لم يقبل اقراره في النسب فإن كان له وارث  
معروف قريب أو بعيد فهو ولي بالميراث من المقر له وإن لم يكن له  
وارث استحق المقر له ميراثه ومن مات أبوه فاقرب باخ لم يسبب  
نسب أخيه ويشاركه في الميراث **كتاب الإجارة** عقد  
على المنافع بعوض ولا يصح حتى تكون المنافع معلومة والأجرة معلومة  
وما جاز أن يكون ثمنه في البيع جاز أن يكون اجرة في الإجارة والمنافع

تارة تصير معلومة بالثمن كالاستيجار الدور للسكنى والأرضين للزراعة  
فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت وتارة تصير معلومة بالعمل  
والشمسية كمن استأجر رجلاً على صيف ثوب أو خياطة أو استأجر دابة  
ليعمل عليها مقدار معلوماً أو يركبها مسافة سماها وتارة تصير معلومة  
بالعين والاشارة كمن استأجر رجلاً لينقل له هذا الطعام إلى موضع  
معلوم ويجوز استيجار الدور والحوانيت للسكنى وإن لم يبين ما يعمل فيها  
وله أن يعمل فيها كل شيء إلا الخداد والقضار والطحان ويجوز استيجار  
الأرض للزراعة ولا يصح العقد حتى يسمي ما يزرع فيها أو يقول على أن يزرع  
فيها ما شاء ويجوز استيجار الساحة لبني عليها أو يفرس فيها خلا  
أو شجر فإذا انقضت مدة الإجارة لزمه أن يرفع البناء والغرس  
ويسلمها فارغة إلا أن يختار صاحب الأرض أن يفرس له قيمة ذلك  
مقوفاً فيملكه أو يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا الأرض لهذا  
يجوز استيجار الثوب للركوب والحمل عليها فإن أطلق الركوب جاز  
أن يركبها من شاء وكذلك إن استأجر ثوباً للسر وأطلق فإن قال  
على أن يركبها فلان أو يلبس الثوب فلان فإلها غيره أو البسه غيره  
كان ضامناً إن عطيت ولذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل فامسا  
العقار وما لا يختلف باختلاف المستعمل فإذا شرط سكنى فإلها بعينه



فله ان يسكن غيره وان سقي قنار ونوعا يحمله على الدابة مثل ان يقول  
 خمسة اقمرة خنطة فله ان يحمل ما هو مثل الخنطة في الضر او اقل الشجر  
 والشمر وليس له ان يحمل ما هو اضر من الخنطة كالخيل والحديد وان استأجر  
 ليحملها قنار ساءة فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا وان استأجر  
 ليحملها ردف معه رجلا فحطت ضمن نصف قيمتها ولا يعتبر بالثقل  
 وان استأجرها ليحمل عليها مقدار من الخنطة فحمل عليها اكثر منه فحطت  
 ضمن ما زاد الثقل وان اكرج الدابة لجامها او ضربها فحطت ضمن عند  
 ابي خيفة والاجراء على ضربين اجير مشترك واجير خاص فالمشترك  
 من الاستحقاق الاجر حتى يعمل القصار والتسباغ والمتاع امانة في  
 يده ان هلك لم يضمن شيئا عند ابي خيفة **وقال** ابو يوسف ومحمد  
 رحمهما الله يضمنه وما تلف بجملة كتحريق الثوب من دقة وزلق الحمار  
 وانقطاع الجبل الذي يشد به الكاري الحمار وغرق السفينة من مدحها  
 مضمون الا انه لا يضمن به بني آدم ممن غرق في السفينة واستقط  
 من الدابة واذا قصد الفصاد او ربع الزراع ولم يتجاوز الموضع المقتا  
 فلا ضمان عليه فيما عطي من ذلك والاجير الخاص الذي يستحق الاجرة  
 تسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استأجر شهر الخدمه افر  
 لرعي الغنم ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف من

عمله ولا جازة لنفسه والشروط كما تفسد البيع ومن استأجر عبد الحققة  
 فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك ومن استأجر جملا ليحمل عليه  
 محملا ولا يكتف الى مكة جازوله المحمل المعتاد وان شاهد الجمال المحمل  
 فهو لبيد وان استأجر عبد ليحمل عليه مقدار من الزاد فاكل منه في  
 الطريق جاز ان يرد عوضا كل والاجرة لا تجب بالعقد ويستحق باحد  
 معان ثلاثة اما بشرط التجهيل والتجهيل من غير شرط او باستيفاء الثمن  
 عليه ومن استأجر دارا فقلمو اجرات يطالبه باجرة كل يوم الا ان يتي  
 وقت الاستحقاق بالعقد ومن استأجر بعير الى مكة فليجأ ان يطالبه  
 باجرة كل مرحلة وليس للقصار والخياط ان يطالب باجرة حتى يفرغ  
 من العمل الا ان يشترط التجهيل ومن استأجر حمارا ليحمله في بيتة فغير  
 بقوى يذره لم يستحق الاجر حتى يخرج الحمار من الشوارع ومن استأجر  
 طبعا ليطبخ له طعاما للوليمة فالغرف عليه ومن استأجر رجلا ليضرب  
 له لبا استحق الاجرة اذا اقامه عند ابي خيفة **وقال** ابو يوسف  
 ومحمد رحمهما الله لا يستحقها حتى يشرجه واذا قال ان خطت هذا  
 الثوب فارسي فذره ومن خطته روميا فذره ومن جازوا في العملين  
 عمل استحق الاجرة وان قال ان خطته اليوم فذره ومن خطته عند  
 فنصف يذره فان خاطمه اليوم فله ذره وان خاطمه عند فله اجر مثله



عند أبي خنيفة ولا يجاوز به نصف درهم وقال الشيطان جازيت  
 واهما عمل استحق الأجرة وإن قال إن أسكت في هذه الدار عطارا  
 فبدرهم في الشهر وإن أسكته حذاد أفيد هين جازوا في الأمان فعل  
 استحق المسمى فيه **وقال** أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الجارة  
 فأسدة ومن استأجر دارا كل شهر بدرهم والعقد صحيح في شهر واحد  
 فأسد في بقية الشهر إلا أن يسمي جملة شهر معلومة فإن سلك ساعة  
 من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن للموآجر أن يخرجها إلا أن  
 ينقضي الشهر وذلك كل شهر سكن في أوله ومن استأجر دارا سنة  
 بفشرة درهم جاز وإن لم يستقطط كل شهر من الأجرة ويجوز أخذ الجارة  
 للتمام والحام ولا يجوز أخذ جارة عن النيس ولا يجوز الاستئجار على الدار  
 والحج والقباء والنوح وقراءة القرآن ولا يجوز إجارة المشاع عند أبي  
 خنيفة إلا من الشريك **وقال** أبو يوسف ومحمد رحمهما الله  
 إجارة المشاع جائزة ويجوز استئجار الظير بأجرة معلومة ويجوز  
 بطعامها وسوتها وليس للمستأجر أن يمنع زوجها من وطئها وإن  
 حبلى كان لهما أن يفسخوا الإجارة إذا خافوا على الصبي من لبنها  
 وعليها أن تصلح طعام الصبي فإن أرضعته في المدة بلبن شاة فلا  
 أجر لها وما وصلي لعمله أثر في العين كالتقصير والتصاع والحياط

فله

فله أن يجس العين بعد الفراغ من عمله حتى يستوفي الأجرة ومن  
 ليس لعمله أثر فليس له أن يجس العين كالحمال والملاح وإذا اشتط على  
 الصانع أن يعمل بنفسه فليس له أن يستعمل غيره وإن أطلق له العمل  
 فله أن يستأجر من يعمل له وإذا اختلف الحياط وصاحب الثوب  
 فقال صاحب الثوب امرتك أن تعمله قبا وقال الحياط قميصا  
 أو قال صاحب الثوب للصانع امرتك أن تصبغه أحمر صبغته أصفر  
 فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه فإن حلف فالحياط ضامن  
 وإذا قال صاحب الثوب عملته لي بخير أجرة وقال الصانع بأجرة  
 فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه عند أبي خنيفة **وقال**  
 أبو يوسف إن كان حريفا له الأجرة وإن لم يكن حريفا فلا أجر  
 له **وقال** محمد إن كان الصانع مبتدئا معروفا وهذه الضعة  
 بالأجرة فالقول قوله أنه عمله بأجرة والواجب في الجارة الفاسدة  
 غل الجار المشرك لا يجاوز به المسمى وإذا قبض المستأجر الدار فعليه الأجر  
 وإن لم يسكنها فإن غصبها غاصب من يده سقطت الأجرة وإن وجد  
 بها عيبا بضر بالسكنى فله الفسخ وإذا غربت الدار وانقطع شرب الضعة  
 وانقطع الماء عن الرحاء انفسخت الإجارة وإذا مات أحد المتعاقدين  
 وقعدت الجارة لنفسه انفسخت الإجارة وإن كان عقدها لغيره لم



تفسخ ويصح شرط الخيار في الجارة وتفسخ الجارة بالأعداء كمن استأجر  
 دكانا في السوق ليتجر فيه فذهب ماله ولم يكن أجرا له أو دكانا آخر أفسد  
 فلم يمتد ديونه لا يقدر على قضائها إلا من ضمن ما أجره في القاضي العقد  
 وباعها في الدين ولمن استأجر دابة ليسافر عليها ثم بداء له من السفر  
 فمروعه وله أن يفسخ الجارة وإن بداء للمالك من السفر فليس ذلك بعد  
**كتاب الشفعة** الشفعة واجبة للخليط في نفس المسمى للخليط  
 في حق البيع كالشرب والطريق ثم للجار وليس للشريك في الطريق والشرب  
 والجار شفعة مع الخليط فإن سلم الخليط فالشفعة للشريك في الطريق  
 فإن سلم الشريك أحدهما الجار والشفعة تجب بعقد البيع وتستقر الأشهاد  
 وتلك بالأخذ إذا سلمها المشتري أو حكم بها حاكم وإذا علم الشفع بالبيع  
 اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة ثم تنقض منه فيشهد على البايع أن كان  
 البيع في يده أو على المتاع أو عند العقار فإن فعل ذلك استقرت شفعته  
 ولم تقط بالتأخير عند أبي حنيفة وأبي يوسف **وقال** محمدان  
 تركهما بعد الأشهاد بخير عذر بطلت شفعته والشفعة واجبة في العقار  
 وإن كان مما لا يقسم ولا شفعة في العروض والنفق والمسلم والذمي  
 في الشفعة سواء وإذا ملك العقار عوض هو مال وجبت فيه الشفعة  
 ولا شفعة في الدار التي تروج الرجل عليها أو يخالج المرأة بها أو

يُستأجر بعد أن يوصلح بهما من دمه عملا أو يعقوب عليهما عبدا أو يصلح  
 عنهما بأكار أو سكوت فإن صالح عنهما بإقرار وجبت الشفعة وإذا  
 تقدم الشفع إلى القاضي فأدعى الشري وطلب الشفعة سأل القاضي  
 الذي عليه عنها فإن اعترف بملكه للذي شفع به والألفه إقامة  
 البينة فإن عجز عن البينة استخلف المشتري بالله ما يعلم أنه مالك  
 الذي ذكره مما يشفع به فإن نكل أو قامت الشفعة بينة سأل القاضي  
 هل ابتاع أم لا فإن أنكر الابتاع قيل للشفيع أقم البينة فإن عجز  
 عنها استخلف المشتري بالله ما ابتاع أو بالله ما يستحق علي في هذه  
 الدار شفعة من الوجه الذي ذكره ويجوز المنازعة في الشفعة  
 وإن لم يحضر الشفع الثمن إلى مجلس القاضي فإذا قضى القاضي له  
 بالشفعة لزمه إحصاء الثمن والشفيع أن يرد الدار خيار العيب والروية  
 فإن حضر الشفع البايع والبيع في يده فله أن يخاصمه في الشفعة  
 ولا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه  
 ويقضي بالشفعة على البايع ويجعل العدة عليه وإذا ترك الشفع  
 الأشهاد حين علم بالبيع وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته وكذلك إن  
 اشهد في المجلس ولم يشهد على أحد المتبايعين ولا عند العقار وإن صالح  
 من شفعة على عوض أخذ بطلت شفعته ويرد العوض وإذا مات الشفع بطلت



شفعته وإذ مات المشتري لم سقط وإذا باع الشفع ما شفع به قبل  
 أن يقضي له بالشفعة بطلت شفعته ووكيل الباع إذا باع وهو الشفع  
 فلا شفعة له وكذلك إن ضمن ذلك عن الباع الشفع ووكيل المشتري  
 إذا ابتاع فله الشفعة ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع فإن سقط  
 الباع الخيار وجبت الشفعة وإن اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة  
 ومن ابتاع دارا بشرط فاسدا فلا شفعة فيها ولكل واحد من المتعاقدين  
 النسخ فإن سقط النسخ وجبت الشفعة وإذا اشترى الذمي دارا بخرم  
 أو خبز وشفعها ذمي أخذها بمثل الخمر وقمة الخبز وإن كان شفعها  
 مسلما أخذها بقيمة الخمر والخبز ولا شفعة في الحبة إلا أن تكون بعض  
 مشروط وإذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري فإن  
 أقاما البينة فالبينة بينة الشفع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
**وقال** أبو يوسف البينة بينة المشتري وإذا ادعى المشتري ثمن أكثر  
 وادعى الباع أقل منه ولم يقض الثمن أخذها الشفع بما قال الباع وكانت  
 ذلك حطأ عن المشتري وإن كان قبض الثمن أخذها بما قال المشتري ولم  
 يلتفت إلى قول الباع وإذا حطأ الباع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك  
 عن الشفع وإن حطأ جميع الثمن لم يسقط عن الشفع وإن زاد المشتري الباع  
 في الثمن لم تلزم الزيادة الشفع وإذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم

على عدد رؤسهم ولا يعتبر اختلاف الأملك ومن اشترى دارا بخرم  
 أخذها الشفع بقيمة وإن اشترى بمكيل وموزون أخذها بمثلها وإن  
 باع عقارا بعقار أخذ الشفع كل واحد منهما بقيمة الآخر فإذا باع الشفع  
 انما بيعت بالف فلم تشرع انما بيعت بأقل من ذلك أو بخطة أو  
 شعير قيمتها الف أو أكثر فسلّمه باطل وله الشفعة وإن كان انما بيعت  
 بدنانير قيمتها الف فهو فلا شفعة له وإذا قيل له إن المشتري فلان فلم  
 الشفعة تشرع له أنه غير فله الشفعة ومن اشترى دارا بخبره فهو الخصم  
 في الشفعة إلا أن يسلمها إلى المورل وإذا باع دارا لا مقدار ذراع في طول  
 للحد الذي في الشفع فلا شفعة له وإن ابتاع منها سهمين ثم ابتاع  
 بقسمها فالشفعة للجار في السهم الأول دون الثاني وإذا ابتاعها ثمن  
 ثم رفع اليد ثوبا فالشفعة بالثمن عند أبي حنيفة ودون الثوب ولا ترو  
 الحيلة في إسقاط الشفعة عند أبي يوسف ونكره عند محمد وإذا اشترى  
 أو غرس ثم قضى الشفع بالشفعة فهو الخيار إن شاء أخذها بالثمن وقمة  
 السائر والغرس قلوبا وإن شاء كلف المشتري قلعه وإن أخذها الشفع  
 فبيع وغرس ثم استحق بيع الشفع بالثمن ولا يخرج بقيمة السائر والغرس  
 وإذا أهدمت الدار وحرق بناؤها أو جفت شجر البستان بغير فعل أحد  
 فالشفيع بالخيار إن شاء أخذ جميع الثمن وإن شاء ترك وإن نقص



المشترى البتة قيل للشفيع ان شئت فخذ العرصة حصتها وان شئت قدح  
وليس له ان يأخذ النقص ومن ابتاع أرضا وعلى ثمنها ثمن الشفيع  
بقرها فان حقه المشتري سقط عن الشفيع حصته واذا قضى الشفيع بالدار  
ولم يكن رها فله خيار الرقبة فان وجد رها عيبا فله ان يردها به وان  
كان المشتري شرط البراءة منه واذا ابتاع دار ثمن مؤجل للشفيع بالثمن  
ان شاء اخذها ثمن حال وان شاء صبر حتى ينقضي أجل ثمنها فله ان  
اذا اقتسم الشركاء العقار فلا شفعة لجاريهم بالقسمة واذا اشترى دارا  
فلم يشفع الشفعة ثمر ردها المشتري خيار روية او شرط او عيب بقضاء  
قاضي فلا شفعة للشفيع وان ردها بغير قضاء او تقايلا فلا شفعة للشفيع والله  
اعلم **كتاب الشركة** الشركة على ضربين شركة املاك وشركة عقود  
فشركة الاملاك العين برها جلاب او بغيرها فلا يجوز لاحدهما ان يتصرف  
في نصيب الآخر الا بامره وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالاجير والضرب  
الثاني شركة العقود وهي على اربعة اوجه مفاوضة وعنان وشركة الصانع  
وشركة الوجوه فاما شركة المفاوضة فهي ان يشترك الرجلان في تساويا  
في المال او تصرفهما او بينهما فجوز بين الرب المسلمين البائعين العاقلين ولا  
يجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ ولا بين المسلم والكافر  
ويستعمل على الوكالة والكفالة وما يشترطه كل واحد منهما يكون على الشركة

الاطعام اهلها وكسوفهم وما يلزم كل واحد منهما من الذنوب بدلا عما يصح  
فيه الاشتراك فالأخر ضامن له فان ورث احدهما ما لا يصح فيه الشركة  
او وصب له ووصل اليه بطلت المفاوضة وصارت الشركة عنانا ولا  
تقع الشركة الا بالتمام والداين والفلوس النافعة ولا يجوز ماسوية لك  
الا ان يتعامل الناس بها كالبشر والنفقة فتصح الشركة بها واذا اراد الشركة  
بالعروض باع كل واحد منهما نصفه الى الآخر ثم عقد الشركة  
واما شركة العنان فتستعمل على الوكالة دون الكفالة ويصح التقاض في  
المال ويصح ان يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح ويجوز ان يتقدها كل  
واحد منهما ببعض ماله دون بعض ولا يصح الا بما يشاءان المفاوضة تصح  
به ويجوز ان يشتركا من جهة احدهما داين ومن جهة الآخر داهي وما  
اشتراه كل واحد منهما الشركة طوبى لثمنه دون الآخر ثم يرجع على شريكه  
بخصته منه واذا اهلك مال الشركة او احدا ما ليد قبل ان يشترى اشرا  
بطلت الشركة وان اشترى احدهما ماله وهلك مال الآخر قبل الشراء  
بينهما على ما شرطوا يرجع على شريكه بخصته من ثمنه ويجوز الشركة وان  
لم يخطط المال ولا تصح الشركة اذا اشترط لاحدهما داهي مسمومة من الربح  
ولكل واحد من المتفاوضين وشريكه العنان ان يضع المال ويدفعه  
ضاربة ويؤكل من يتصرف فيه ويده في المال يد امانة واما شركة



الصبايح فليطابقان والصباغان يشتركان عليان يتقبل العمل ويكون  
الكسب بينهما فيكون ذلك وما يتقبله كل واحد منهما من العمل لزمه ويلزم  
شريكة فان عمل احدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان بالمتكاف  
واما شركة الوجوه فالجوان يشتركان ولا مال للمعا علي ان يشتركا  
بوجوههما او يسعا فقص الشركة علي هذا وكل واحد منهما وكيل  
الآخر فيما يشتريه فان شرط ان المشتري بينهما نصفان فالربح  
بينهما كذلك ولا يجوز ان يتفاضلا فيه وان شرط ان يكون  
المشتري بينهما اثلاثا فالربح كذلك ولا يجوز الشركة في الاختطاف  
والاختشاش والاصطياد وما اصطاده كل واحد منهما او اختطفه  
فهو له دون صاحبه واذا اشتركا ولا حدهما بغل ولا لآخر راوية  
يستقي عليهما الماء والكسب بينهما الم تصح الشركة والكسب كله  
للذي استقي عليه الماء وعليه اجر مثل الراوية ان كان صاحب  
البغل وان كان صاحب الراوية فعليه اجر مثل البغل وكل شركة  
فاسدة فالربح فيها علي قدر المال ويبطل شرط التفاضل فيه واذا  
مات احد الشريكين وارثه وحق بدار الحرب بطلت الشركة و  
ليس لواحد من الشريكين ان يؤدي زكوة مال الاخر الا باذنه  
فان اذن كل واحد منهما صاحبه ان يؤدي زكوة فادتي كل

واحد منهما فالثاني ضامن علم ياداء الاول او لم يعلم والله اعلم  
**كتاب المضاربة** المضاربة عقد علي الشركة بمال من احد  
الشريكين ولا تصح المضاربة الا بالمال الذي يتشاركون الشركة  
به ومن شرطها ان يكون الربح بينهما مشاعا لا يستحق احدهما  
منه دراهم مسمومة من الربح ولا بد ان يكون المال مسلما الى المضارب  
ولا بد ان يرب المال فيه فاذا اصبحت المضاربة مطلقة جاز للمضارب  
ان يشتري ويبيع ويسافر ويضع ويؤكل وليس له ان يدفع المال  
مضاربة الا ان ياذن له رب المال في ذلك وان خص له رب  
المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة بعينها لم يجز له ان يتجاوز  
ذلك وكذلك ان وقت المضاربة مدة بعينها جاز ويبطل العقد  
بمضيها وليس للمضارب ان يشتري اب رب المال ولا يبيعه ولا  
من يعقوب عليه فان اشتراهم كان مشتريا لنفسه دون المضاربة  
وان كان في المال ربح فليس له ان يشتري من يعقوب عليه واذا اشتراهم  
ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتريهم فان  
زادت قيمتهم عن نصيبه منهم ولم يضمن رب المال شيئا وسوي المتفق  
رب المال في قيمة نصيبه منه واذا دفع المضارب مال مضاربة ولم  
ياذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا تصرف المضارب الثاني

في مال من الآخر



حَتَّى يَجْزِيَ فَادَّارَ بَرَجَ مِصْرَ الْمُضَارِبِ الْأَوَّلِ الْمَالَ رَبِّ الْمَالِ فَإِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ  
مُضَارِبَةً بِالنِّصْفِ فَادَّارَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَهَا مُضَارِبَةً فَدَفَعَهَا بِالثَّلَاثِ جَارَ  
فَإِنْ كَانَتْ رَبُّ الْمَالِ قَالَ لَهُ عَلَيَّ أَنْ مَارَ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَنَا نِصْفَيْنِ  
فَلَرَبِّ الْمَالِ نِصْفُ الْبَرَجِ وَالْمُضَارِبِ الثَّانِي ثُلُثُ الْبَرَجِ وَاللَّوْلُ السُّدُسُ  
فَإِنْ كَانَ قَالَ عَلَيَّ أَنْ مَارَ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَنَا نِصْفَيْنِ فَلِلْمُضَارِبِ  
الثَّانِي الثَّلَاثُ وَمَا بَقِيَ بَيْنَ رَبِّ الْمَالِ وَالْمُضَارِبِ الْأَوَّلِ نِصْفَانِ وَإِذَا  
قَالَ عَلَيَّ أَنْ مَارَ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي نِصْفِهِ فَدَفَعَ الْمَالَ إِلَى خَيْرِ مُضَارِبَةٍ فَلِلثَّانِي  
نِصْفُ الْبَرَجِ وَلَرَبِّ الْمَالِ النِّصْفُ وَلَا شَيْءَ لِلْمُضَارِبِ الْأَوَّلِ فَإِنْ شَرَطَ  
لِلْمُضَارِبِ الثَّانِي ثُلُثَ الْبَرَجِ فَلَرَبِّ الْمَالِ نِصْفُ الْبَرَجِ وَلِلْمُضَارِبِ الثَّانِي  
نِصْفُ الْبَرَجِ وَيَنْصَحُ الْمُضَارِبُ الْأَوَّلُ لِلْمُضَارِبِ الثَّانِي مَقْدَارَ سُدُسِ  
الْبَرَجِ مِنْ مَالِهِ وَإِذَا مَاتَ رَبُّ الْمَالِ أَوْ الْمُضَارِبُ بَطَلَتِ الْمُضَارِبَةُ  
وَإِذَا ارْتَدَّتْ الْمَالُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَحَقَّ بَدَارُ الْحَرْبِ بَطَلَتِ الْمُضَارِبَةُ  
وَإِنْ عَزَلَ رَبُّ الْمَالِ الْمُضَارِبَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِعَزَلِهِ اشْتَرَى وَبَاعَ قَصْرَ فُهُ  
جَائِزًا وَإِنْ عَزَلَ بِعَزَلِهِ وَالْمَالُ عَرُوضٌ فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهَا لَا يَنْعُهُ الْعَوْلُ مِنْ  
ذَلِكَ ثُمَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِمَنْهَا شَيْئًا آخَرَ وَإِنْ عَزَلَهُ وَرَأْسُ الْمَالِ بَدَأَهُ  
أَوْ دَانِيًا قَدْ نَضَتْ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ وَإِذَا افْتَرَقَا فِي الْمَالِ دُونَ  
وَقَدْ بَرَجَ الْمُضَارِبِ فِيهِ أَجْرُهُ الْحَاكِمُ عَلَى اقْتِضَاءِ الدِّيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ

بَرَجَ لَمْ يَلْزِمُهُ الْاِقْتِصَاءُ وَيُقَالُ لَهُ وَكَلَّيْتُ الْمَالَ فِي الْاِقْتِصَاءِ وَمَا هَلَكَ  
مِنْ مَالِ الْمُضَارِبَةِ فَهَوْنُ الْبَرَجِ دُونَ رَبِّ الْمَالِ فَإِنْ رَأَى الْمَالِكُ عَلَى الْبَرَجِ  
فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُضَارِبِ فِيهِ وَإِنْ كَانَ اقْتَسَمَ الْبَرَجَ وَالْمُضَارِبَةُ بِجَاهِهَا ثُمَّ  
هَلَكَ الْمَالُ أَوْ بَعْضُهُ تَرَادَّ الْبَرَجُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ رَبُّ الْمَالِ رَأْسَ الْمَالِ فَإِنْ فَضَلَ  
شَيْءٌ كَانَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ نَقَصَ رَأْسُ الْمَالِ لَمْ يَنْصَحْ الْمُضَارِبُ وَإِنْ كَانَ  
اقْتَسَمَا الْبَرَجَ وَفَضَلَ الْمُضَارِبَةُ ثُمَّ عَقَلَهَا فَهَلَكَ الْمَالُ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ يَتَرَادَّ  
الْبَرَجُ الْأَوَّلُ وَيَجُوزُ لِلْمُضَارِبِ أَنْ يَبِيعَ بِالنِّقْدِ وَالنَّسِيقَةِ وَلَا يَرْجِعُ عَبْدًا  
وَلَا أَمَةً مِنْ مَالِ الْمُضَارِبَةِ **كِتَابُ الْوَكَاةِ** لَمْ يَعْقِدْ جَارَانِ  
يَعْقِدُهُ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ جَارَانِ يُوَكِّلُ بِهِ وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ بِالْخُصُومَةِ فِي  
سَائِرِ الْحُقُوقِ وَيَأْشَأُ قَامًا وَيَأْشَأُ قَامًا وَيَجُوزُ بِالْإِسْتِيفَاءِ إِلَّا فِي الْحُدُودِ  
الْقَصَصِ فَإِنَّ الْوَكَاةَ لَا تَقْبَلُ بِإِسْتِيفَاءٍ مَعَ غَيْبَةِ الْمُوَكَّلِ عَنِ الْجُلُوسِ قَالَ  
أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجُوزُ التَّوَكُّلُ بِالْخُصُومَةِ إِلَّا بِرِضَا الْخَصْمِ لَا أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ  
مَرِيضًا أَوْ غَائِبًا مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا **وَقَالَ** أَبُو يُونُسَ  
وَيَحْتَمِلُ خُصْمَا اللَّهِ يَجُوزُ التَّوَكُّلُ بِغَيْرِ رِضَا الْخَصْمِ مِنْ شَرَطِ الْوَكَاةِ  
أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ مِنْ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ وَلِزِمَهُ الْأَكَامُ وَالْوَكِيلُ مَنْ يَعْقِلُ  
الْعَقْدَ وَيَقْصِدُهُ وَإِذَا وَكَّلَ الْحَرَّ الْبَالِغَ أَوْ الْمَاءَ دُونَ مِثْلِهِمَا جَازَ وَإِذَا وَكَّلَا  
صَبَاً مَجْزُوعًا يَعْقِلُ الْبَيْعَ وَالشِّرْيَ أَوْ عَبْدًا مَجْزُوعًا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْخُصُومَةُ



وَسَقَطَ بَيِّنَتُهُمَا وَالْعُقُودُ الَّتِي يَقَعُهَا الْوَكِيلُ عَلَى صَرِّينَ كُلِّ عَقْدٍ يُضِيفُهُ  
الْوَكِيلُ إِلَى نَفْسِهِ مِثْلَ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ فَحَقُوقُ ذَلِكَ الْعَقْدِ تَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ  
دُونَ الْمُوَكَّلِ فَيُسَلِّمُ الْمُسْعَى وَيَقْبِضُ الثَّمَنَ وَيَطْلُبُ بِالْثَمَنِ إِذَا اشْتَرَى  
وَيَقْبِضُ الْمُسْعَى وَيُخَاصِمُ فِي الْغَيْبِ وَكُلُّ عَقْدٍ يُضِيفُهُ إِلَى مُوَكَّلِهِ كَالنِّكَاحِ  
وَالْخَلْعِ وَالصَّحِّ مِنْ دِمَا الْحَدِّ فَإِنْ حَقَّقَتْهُ تَعَلَّقَ بِالْمُوَكَّلِ دُونَ الْوَكِيلِ فَلَا  
يُطَالَبُ وَكَيْلُ الزَّوْجِ بِالْمَهْرِ وَلَا يَلْزَمُ وَكَيْلُ الْمَرْأَةِ تَسْلِيمَهَا وَإِذَا طَالَبَ  
لِلْمُوَكَّلِ الشَّرِيَّ بِالْثَمَنِ فَلَهُ أَنْ يَسْعَهُ إِيَّاهُ فَإِنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ جَازَ وَلَمْ  
يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَطْلُبَهُ ثَانِيًا وَمَنْ وَكَّلَ بِخَلِيفَتِهِ شَيْءًا فَلَا بُدَّ مِنْ  
تَسْمِيَةِ جَنْسِهِ وَصِفَتِهِ أَجْنِبِهِ وَصِلَتِهِ ثَمَنِهِ إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُ وَكَالَةً  
عَامَّةً فَيَقُولُ اشْتَرِ لِي مَا رَأَيْتَ فَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ وَقَبِضَ الْمُسْعَى تَمَطَّطَ  
عَلَيْهِ غَيْبٌ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُ بِالْغَيْبِ مَا دَامَ الْمُسْعَى فِي يَدِهِ فَإِنْ سَلَّمَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ  
لَمْ يَرُدَّهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَجَوَازُ التَّوَكُّلِ بِعَقْدِ الصَّرْفِ وَالسَّلَامَةِ فَإِنْ فَارَقَ الْوَكِيلُ  
صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطُلَ الْعَقْدُ وَلَا يَحْتَرِبُ مَفَارِقَةُ الْمُوَكَّلِ وَإِذَا دَفَعَ الْوَكِيلُ  
بِالشَّرِيِّ الثَّمَنَ مِنْ مَالِهِ وَقَبِضَ الْمُسْعَى فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ فَإِنْ هَلَكَ  
الْمُسْعَى فِي يَدِهِ قَبْلَ حَبْسِهِ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَلَمْ يَسْقِطِ الثَّمَنُ وَلَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ  
حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ فَإِنْ حَبَسَهُ فَمَلَكَ كَانَ مَضْمُونًا ضَمَانًا الرَّقْنِ عِنْدَ ابْنِ سُلَيْمٍ  
وَضَمَانُ الْبَيْعِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَإِذَا وَكَّلَ جَلِيلٌ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا

رجل

وكلا

وَكَلَا فِيهِ دُونَ الْأَخِيرِ إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُمَا بِالْخَصُومَةِ أَوْ بِطَلَقٍ وَفِيهِ بَيِّنَةٌ  
عَوَضٍ أَوْ يَتَقَيَّدُ بِغَيْرِ عَوَضٍ أَوْ يَرُدُّ وَدِيْعَةً عَنْهُ أَوْ يَقْضَاهُ دِينَ وَلَيْسَ  
لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ فِيمَا وَكَّلَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمُوَكَّلُ وَيَقُولَ لَهُ أَعْمَلْ بِأَمْرِي  
فَإِنْ وَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنٍ مُوَكَّلَهُ فَقَعْدَهُ كَيْلُهُ بِحَضْرَتِهِ جَازٍ وَإِنْ عَقَدَ بِغَيْرِ  
حَضْرَتِهِ فَاجْزَاهُ الْوَكِيلُ الْأَوَّلُ جَازٌ وَلِلْمُوَكَّلِ أَنْ يَعْمَلَ الْوَكِيلُ عَنِ الْوَكَالَةِ  
فَإِنْ لَمْ يُلَاحِظْ الْعَزْلُ فَهُوَ عَلَى وَكَالَتِهِ وَتَصَرُّفُهُ جَازٌ حَتَّى يَعْلَمَ وَتَبْطُلُ  
الْوَكَالَةُ بِمَوْتِ الْمُوَكَّلِ وَجُنُونِهِ جُنُونًا مُطَبَّقًا وَلِحَاقِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ مَرْتَدًّا  
وَإِذَا وَكَّلَ الْكَاتِبُ شَرَعَ عَزْرًا أَوْ مَاءً ذَوْنَ فُجْرٍ عَلَيْهِ أَوْ الشَّرِيكَانِ تَمَرَّقَا  
فَفِي هَذِهِ الْأَوْجُوهِ تَبْطُلُ الْوَكَالَةُ عِلْمُ الْوَكِيلِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَإِذَا مَاتَ الْوَكِيلُ  
أَوْ جُنَّ جُنُونًا مُطَبَّقًا بَطُلَتْ وَكَالَتُهُ وَإِنْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مَرْتَدًّا لَمْ يَجْزِ  
التَّصَرُّفُ إِلَّا أَنْ يَعُودَ مُسْلِمًا وَمَنْ وَكَّلَ شَيْءًا تَصَرَّفَ فِيهَا وَكَّلَ بِهِ  
بَطُلَتْ الْوَكَالَةُ وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ وَالشَّرِيِّ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ عِنْدَ ابْنِ خَلْفٍ  
رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَ أَبِيهِ وَحَدِّهِ وَوَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَوَجْهَتِهِ وَغَيْرِهِ وَمَكَانِهِ  
**وقال** أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ يَجُوزُ بَيْعُهُ مِنْهُمْ مِثْلَ الْقِيَمَةِ إِلَّا فِي  
عَبْدِهِ وَمَكَانَتِهِ وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ عِنْدَ ابْنِ خَلْفٍ  
رَحِمَهُ اللَّهُ **وقال** أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ  
بِقِصَابٍ لَا يَتَغَايَبُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ وَالْوَكِيلُ بِالشَّرِيِّ يَجُوزُ عَقْدُهُ بِمِثْلِ



القيمة وزيادة يتعاقب التارفي مثلها ولا يجوز بها لا يتعاقب في مثله  
والذي لا يتعاقب فيه ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وإذا ضمن الوكيل  
بالبيع الثمن عن المشتري فضمانه باطل وإذا أوكله ببيع عبده نصفه  
جاء عند الخليفة وإذا أوكله بشيء فاشترى نصفه فالشريك  
موقوف فإن اشترى بأكفه لم يملك وإذا أوكله بشيء عشرة أطلال  
لغيره فاشترى عشرين رطلا بدينارهم من كبرياء مثله عشرة دينارهم  
لزم الموكله عشرة بنصفه عند الخليفة **وقال** أبو يوسف  
ومحمد يلزمه العشرون وإذا أوكله بشيء شيء بعينه فليس له أن  
يشترى لنفسه فإن أوكله بشيء أو عبداً فاشترى عبداً فله  
الآن يقول نويت الشراء للموكله أو يشترى به مال الموكله والوكيل بالخصومة  
وكيل القبض عند الخليفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله والوكيل بقبض  
الدين وكيل بالخصومة عند الخليفة رحمه الله وإذا أقر الوكيل بالخصومة  
على موكله عند القاضي جاز إقراره ولا يجوز إقراره عليه عند غير القاضي  
عند الخليفة ومحمد رحمهم الله إلا أنه يخرج به من الخصومة  
**وقال** أبو يوسف رحمه الله يجوز إقراره عليه عند القاضي ومن  
ادعى أنه وكيل للغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر تسليم الدين  
إليه فإن حضر الغائب فصدقه وإذا دفع إليه الغريم الدين ثانياً

ويجوز به على الوكيل أن كان باقياً في يده وإن قال لي وكيل بقبض الدين  
فصدقه المودع لم يؤمر بالتسليم إليه والله أعلم **كتاب الكفالة**  
الكفالة ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال الكفالة بالنفس جائزة والمكفول  
بها انضار المكفول به والكفالة بالمال جائزة وإن لم يأت ذنب المكفول له  
تعتق إذا قال تكفلت بنفس فلان أو بقرته أو بوجهه أو بجده أو برأسه أو  
بنصفه أو ثلثه وكذلك إن قال خمته أو هو علي أو لي أو أنا عيمه  
أو قيل فإن شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لغيره انضار  
إذا طالب به في الوقت فإن حضره والأجسه الحرام وإذا حضره ولم  
في مكان يقدر المكفول له على محالته بري الكفيل من الكفالة وإذا تنقل على  
أن يسلّمه في مجلس القاضي فسلمه في التوقيري فإن سلمه في برية لم يبرأ  
وإذا مات المكفول به بري الكفيل بالنفس من الكفالة فإن تنقل بنفسه على أن  
لم يوافق في وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو ألف فإن لم يجز في  
الوقت لزمه ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس ولا يجوز الكفالة بالنفس  
في الحدود والقصاص عند الخليفة وأما الكفالة بالمال فجائزة مطلوماً كان  
المال المكفول به أو مجهولاً إذا كان ديناً صحيحاً مثل أن يقول تكفلت عنه  
بالدين أو مالك عليه أو ما يدرئك في هذا البيع والمكفول له بالخيار أن  
شاء طالب الذي عليه الأصل وإن شاء طالب كفيه ويجوز تعليق الكفالة



بالشرط مثل ان يقول ما بايقت فلانا فعلي وما ذاب لك عليه فعلي وما  
 قصبتك فلان فعلي واذا قال تكلفت بمالك عليه فقامت البيعة بالنف  
 عليه فممنه الكفيل فان لم تقم البيعة فالقول قول الكفيل مع يمينه في مقدار  
 ما يعترف به فان اعترف المكفول عنه بالثمن ذلك لم يصدق على الكفيل  
 ويجوز الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره فان كفل امر رجوع بما يؤدى عليه  
 وان كفل بغير امره لم يرجع بما يؤدى به وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه  
 بالمال قبل ان يؤدى عنه فان لم يرض بالمال كان له ان يلزم المكفول عنه حتى  
 يخلصه واذا ابراء الطالب المكفول عنه او استوفى عنه برى الكفيل وان  
 ابراء الكفيل براء المكفول عنه ولا يجوز تحقيق البراءة من الكفالة بشرط مثل  
 ان يقول ان فعلت كذا فانت بريء من الكفالة وكل حق لا يكتن استيفاءه  
 من الكفيل لانصح الكفالة به كالحضور والقصاص واذا تكفل عن المشتري بالثمن  
 جاز وان تكفل عن البائع بالمبيع لم ينصح ومن استاجر دابة للحمل فان كانت  
 بعينها لم ينصح الكفالة بالحمل وان كانت بغير عينها جازت الكفالة ولا ينصح  
 الكفالة الا بقبول المكفول له في مجلس العقد لا في مسئلة واحدة وهو ان يقول  
 المريض لو اريته تكفل عني بما علي من الدين فتكفل به مع غيبة الغرض فانه  
 ينصح واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل ضامن عن الآخر  
 فما ادى احدهما لم يرجع به على شريكه حتى يزید ما يؤدى به على النصف فممنه

بالزيادة

بالزيادة واذا تكفل اثنان عن رجل بالنف وكل واحد منهما كفيل ضامن  
 فما اداه احدهما يرجع بنصفه على شريكه قليلا كان او كثيرا ما اداه  
 ولا يجوز الكفالة بمال الكتابية حر تكفل به او عبد واذا مات الرجل  
 وعليه ديون ولم يترك شئاً فتكفل رجل عنه للغرماء لم ينصح الكفالة  
 عند اي خيفة رحمه الله تعالى **كتاب الحوالة** الحوالة جائزة  
 بالديون وتصح برضاء المجمل والمحتال والمحال عليه واذا امت الحوالة  
 برى المجمل من الدين ولم يرجع المحتال له على المجمل لا ان يوفي حقه  
 والتوى عند اي خيفة احد الامرين امانا بجد الحوالة ويخلف ولا  
 يئنة عليه او يموت مفلسا **وقال** ابو يوسف ومحمد جعما  
 الله هذاب وجعمان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه  
 حال حيوته واذا اطالب المحال عليه المجمل بمثل مال الحوالة عليه فقال  
 المجمل حلت يديني كان لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين  
 وان طالب المجمل المحتال له بما حاله به وقال انما اهلكك بقبضه  
 لي وقال المحتال له بل حلتي يديني كان لي عليك فالقول قول المجمل  
 ونكر السفاح وهي قرض استفاد به المقرض من خطر الطريق **كتاب**  
**الصلح** الصلح على ثلاثة اضرب صلح مع اقرار و صلح مع  
 سلوت وهو ان لا يقر المدعي عليه ولا ينكر و صلح مع الإنكار وكل ذلك



جائز فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما اعتبر في البياعات ان وقع  
 عن مال الحال وان وقع عن مال منافع فيعتبر بالاجازات والصلح عن الشكوت  
 والاكاذيب في حق المدي عليه لاقتداء اليمين وقطع الخصومة وفي حق المدي  
 بقضي المعاوضة واذا اصاب عن اقرار لم تجب فيها الشفعة واذا اصاب الصلح  
 عن اقرار فاستحق بعض الصلح عنه بجمع المدي عليه بحصة ذلك من  
 من العوض وان وقع الصلح عن سكوت او انكار فاستحق المتنازع فيه  
 بجمع المدي بالخصومة فيه وان ادعى حقا في اقرار لم يثبت فصول  
 من ذلك على شيء ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان  
 دعواه يجوز ان يكون فيما بقي والصلح جائز من دعوى الاموال والمنافع  
 وحماية العمد والخطا ولا يجوز من دعوى حقد وان ادعى بطلان امر  
 نكاحا وهي تحدد فصاحته على مال بذلته حتى يترك الدعوى جاز وكان  
 ذلك في معنى الخلع وان ادعت امرأة نكاحا على رجل فصلحها على مال بذله  
 لها لم يجز واذا ادعى على رجل انه عبده فصلحه على مال اعطاه جاز  
 كان في حق المدي في معنى الصلح على مال وكل شيء وقع عليه الصلح وهو  
 مستحق بعقد المداينة لم يحمل على المعاوضة وانما يحمل على انه استوفى  
 بعض حقه واسقط باقيه كمن له على رجل الف درهم جاز فصلحه على  
 خمسة اية زيو فجاز وصار كانه ابراءه من بعض حقه ولو كان له على رجل

فيها الشكوت  
 وادعى  
 وادعى

رد حقه  
 استحق بعض ذلك  
 وادعى العوض وان

كان

الف حالة فصاحته على الف مؤجلة جاز وصار كانه اجل نفسه الحق ولو  
 صاحبه على ذلك بعد اقراره الى شهر لم يجز ولو كان له الف مؤجلة فصاحته  
 على خمسمائة حالة لم يجز ولو كان له الف سود فصاحته على خمسمائة  
 ميس لم يجز ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصاحته لم يلزم الوكيل ما صالح  
 عليه الا ان يفهمه والمال لازم للموكل فان صالح عنه على شيء بقدر  
 امره فهو على اربعة اوجه ان صالح بمال وضمنه ثم الصلح وكذلك ان  
 قال صالحتك على اني عنده ثم الصلح ولزمه تسليمها وكذلك لو قال صالحتك  
 على الف وسلمها وان قال صالحتك على الف فلم يسلمها فالعقد موقوف فان  
 اجاز المدي عليه جاز ولزمه الف وان لم يجز بطل وان كان الدين  
 بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على ثوب شريكه بالخيار ان شاء  
 اتبع الذي عليه الدين بنصفه وان شاء اخذ نصف الثوب لان يضمن له  
 شريكه ربع الدين ولو استوفى احدهما بنصف نصيبه من الدين كان لشريكه  
 ان يشركه فيما قبض ثم يرجع ان على الغريم بالباقي ولو اشترى احدهما  
 لنفسه بنصيبه من الدين عليه الدين سلعة كان لشريكه ان يضمن ربع  
 الدين واذا كان السلم بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على ثوب  
 لئلا لم يجز عند حنيفة ومحمد **وقال** ابو يوسف يجوز الصلح اذا  
 كانت التركة بين ورثة واخرجوا احد منهم بمال اعطوه اياه والتركة عفا

**وقال**

ابو يوسف



أو عروضا جاز قليلا كان ما أعطوه أو كثير وإن كانت التركة فضة فأعطوه ذهباً أو كان ذهباً فأعطوه فضة فقول ذلك وإن كانت التركة ذهباً أو فضة وغير ذلك فصالحه على فضة أو ذهب فلا بد أن يكون ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه مثله والزيادة بحقه من بقية الميراث وإذا كان في التركة دين على الناس فأدخلوه في الصلح على أن يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل فإن شرطوا أن يبرأ الغرماء منه ولا يرجع عليهم ينصيب المصالح فالصلح جائز **كتاب الهبة** الهبة تصح باليجاب والقول وتصح بالتبض وإن قبض الموهوب له في المجلس بغير أمر الواهب جاز وإن قبض بعد الإقرار لم تصح إلا أن ياذن له الواهب في القبض وتنفك الهبة بقوله وهبت وحلت وأعطيتك وأعطتك هذا الطعام وحلت لك هذا الثوب وأمرتك بهذا الشيء وحلتك على هذه الدابة إذا أوى بالملكان الهبة ولا تجوز الهبة فيما يقسم الأحرار مقسومة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة ولو وهب شققاً مشاعاً فالهبة فاسدة فإن قسمه وسلمه جاز ومن وهب بقبضه في غنطة أو ذهباً في سمسر فالهبة فاسدة وإن طعن وسلم لم يجز وإذا كانت العين في يد الموهوب له ملكها بالهبة وإن لم يجز فيها قبضاً وإذا وهب الأب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد وإن وهب له أجنبي هبة تمت بقبض الأب وإذا وهب الأجنبي هبة قبضها وليته له جاز وإن كان في

مجرداً قبضها له جاز وكذلك إن كان في حجر أجنبي يرضيه قبضه له جاز وإن قبض الأجنبي الهبة بنفسه جاز وإن وهب إنسان لوالده أو لغيره جاز وإن وهب لأجنبي أجنبي لم تصح عند أبي حنيفة رحمه الله **وقال أبو يوسف** ومحمد رحمهما الله تصح وإذا وهب هبة لأجنبي فله الرجوع فيها إلا أن يعرضه عنها أو يريد فيها زيادة متصلة أو يموت أحداً المتعاقدين أو يخرج الهبة من ملك الموهوب له وإن وهب هبة لذي رحم محرمة منه فلا يرجع فيها وكذلك ما وهبه أحد الزوجين الآخر فإذا قال الموهوب له الواهب خذ هذا عوضاً عن هبتك أو يدع عنها أو في مقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع وإن عوضه أجنبي عن الموهوب له متبرعاً فقبض الواهب العوض سقط الرجوع وإن استحق نصف الهبة ربح بنصف العوض وإن استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة إلا أن يرد ما بقي من العوض ثم يرجع ولا يرجع الرجوع في الهبة إلا بتراضيهما أو بحكم الحاكم وإذا تلفت العين الموهوبة واستحقها مستحق فضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشيء وإذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاض في العوضين وإذا اتقا بضائع العقد وصار في حكم البيع يرد بالعيب وخيار الرؤية وتجب فيه الشفعة وأيضاً قبض صح ويتعلق به من الأحكام ما يتعلق بهما إذا قبضا والعمرى جائزة للمعمر في حياته ولو رثته من بعده



والرقي باطلة عندا خيفة ومحمد **وقال** ابو يوسف جاز  
 ومن وجب جارية الاحلها تحت العمة وبطل الاستثناء والصلوة  
 كالعمة لا تصح الا بالتبضع ولا تجوز في مشاع يحقل القسمة واذ انصف  
 علي فقيرين شي جاز ولا يصح الرجوع في الصدقة بعد التبضع ومن اد  
 ان تصدق بماله تصدق بخير ما يحب فيه الزكوة ومن اد ان تصدق  
 بملكه لزمه بالجميع ويقال له امسك منه ما تنقده على نفسك وعلى ولدك  
 الي ان تلتب فاذا التبت ما لا تصدق بمثل ما امسكت لنفسك **كتاب**  
**الوقف** لا يزول ملك الوقف عن الوقف في قول ابي حنيفة رحمه  
 الله الا ان يحكم به حاكم او يعلقه بموته فيقول اذ امت فقد وقفت  
 دار علي كذا **وقال** ابو يوسف يزول الملك بمجرد القول **وقال**  
 محمد رحمه الله لا يزول الملك حتى جعل الوقف وليا وسلمه اليه  
 واذ استحق الوقف على اختلاف فخرج من ملك الوقف ولم يخل في  
 ملك الوقف عليه ووقف المشاع جاز عند ابي يوسف رحمه الله تعالى  
**وقال** محمد لا يجوز ولا يثبت الوقف عند ابي حنيفة ومحمد جهما  
 الله حتى جعل الخرج لجهة لا تقطع ابدا **وقال** ابو يوسف اذ استي  
 فيه جهة تقطع جاز وصار بعد الفقراء وان لم يسمهم ويصح وقف  
 العقار ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول **وقال** ابو يوسف اذ وقف

ضيعة

ضيعة بفقرها والرها وهو عبيد جاز **وقال** محمد بن جرجس  
 الكراع والسلاح واذ اصح الوقف لم يجزعه ولا يملكه الا ان يكون  
 مشاعا عند ابي يوسف فيطلب الشريك القسمة قطعه مفاستة والحب  
 ان يتدعي من ارتفاع الوقف بعمارة شرط ذلك الوقف ولم شرط  
 فان وقف دار على سكني ولده فالعمارة على من له السكني فان امتنع من  
 ذلك او كان فقيرا الجرحا الحاكم وعمرها باجرها فاذا اتمت ردها الي من  
 له السكني وما اهدم من بناء الوقف والتمه صرفه الحاكم في عمارة الوقف  
 ان احتاج وان استغني عنه امسكه حتى يحتاج الي عمارة فيصرفه فيها  
 ولا يجوز ان يقسمه بين مستحق الوقف واذ جعل الوقف غلة الوقف  
 لنفسه او جعل الولاية اليه جاز عند ابي يوسف واذ اني مسجد المير ملكه  
 حتى يزره بطريقه عن ملكه فيا ذن للناس في الصلوة فيه واذ اصلي فيه  
 واجد ان ملكه عند ابي حنيفة **وقال** ابو يوسف يزول ملكه عنه  
 بقوله جعلته مسجدا ومن بني سقاية المسلمين او خاننا مسكنه بنوا  
 السيل وباطا او جعل رضة مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك عند ابي حنيفة  
 حتى يحكم بها الحاكم **وقال** ابو يوسف يزول ملكه بالقول **وقال**  
 محمد اذ استحق الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفوا في  
 المقبرة زال الملك **كتاب الغصب** ومن غصب شيئا ماله مثل



فَمَلَكَ فِي يَدِهِ فَعَلَيْهِ ضَمَانٌ مِثْلُهُ وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ وَعَلَى  
 الْغَاصِبِ رَدُّ الْعَيْنِ الْمَضُوبَةِ فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ هَلَكَ حَبْسَهُ أَلَا يَحْتَاجُ يَحْتَجُّ  
 أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ بَاقِيَةٌ لَأُظْهِرَ مَا تَرَفُّضِي عَلَيْهِ بِدَلِيلِهَا وَالْغَاصِبُ فِيهَا يَتَقَرَّرُ  
 فَإِذَا غَصَبَ عَقَارًا فَمَلَكَ فِي يَدِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ عِنْدَ الْحَبْسَةِ وَأَبَى يُوسَفُ  
 رَحِمَهُمَا اللَّهُ **وَقَالَ** مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يَضْمَنْهُ وَمَا نَقَصَهُ مِنْهُ  
 بِفِعْلِهِ وَسُكْنَاهُ ضَمْنُهُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا وَإِذَا هَلَكَ الْمَضُوبُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ  
 بِفِعْلِهِ أَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ وَإِنْ نَقَصَ فِي يَدِهِ فَعَلَيْهِ ضَمَانُ النِّقْصَانِ  
 وَمِنْ دَخَلَ شَاءَ غَيْرِهِ فَمَالُهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ ضَمْنُهُ قِيمَتَهَا وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ  
 وَإِنْ شَاءَ ضَمْنُهُ نَقْصَانَهَا وَمِنْ خَرَقَ ثَوْبَ غَيْرِهِ خَرَقًا سِيرًا ضَمْنُهُ نَقْصَانَهُ  
 وَإِنْ خَرَقَهُ خَرَقًا كَبِيرًا سَطَعَ عَامَةً مَنَفَعَتِهِ فَلَمَّا كَانَ يَضْمَنْهُ جَمِيعُ  
 قِيمَتِهِ وَإِذَا تَعَيَّرَتِ الْعَيْنُ الْمَضُوبَةُ بِفِعْلِ الْغَاصِبِ حَتَّى رَأَى اسْمُهَا وَعُظْمُ  
 مَنْ أَفْعَزَ إِلَى مَلِكِ الْمَضُوبِ مِنْهُ عَنْهَا وَمَلَكَهَا الْغَاصِبُ وَضَمْنُهَا لَمْ يَحِلَّ  
 لَهُ الْإِسْتِغْفَارُ بِهَا حَتَّى يُوْتِيَ بِدَلِيلِهَا وَهَذَا كَمَنْ غَصَبَ شَاءَ قَدْ جَمَّهَا وَشَوَّاهَا  
 أَوْ طَخَّهَا أَوْ غَصَبَ خِنْطَةً فَطَخَّهَا أَوْ حَبْدًا فَاتَّخَذَ سَيْفًا أَوْ صَفْرًا فَعَمَلَهُ  
 آيَةً وَإِنْ غَصَبَ فِضَّةً أَوْ ذَهَبًا فَضَرَبَهَا دَرَاهِمًا أَوْ دِينَارًا وَآيَةً لَمْ يَزَلْ مَلَكَ  
 مَالُهَا عَنْهَا عِنْدَ الْحَبْسَةِ وَمِنْ غَصَبَ سِلَاحَةً فَبَيَّ عِلْمُهَا إِلَى مَلِكِهَا  
 عَنْهَا وَلَزِمَ الْغَاصِبُ قِيمَتَهَا وَمِنْ غَصَبَ أَرْضًا فَخَرَسَ فِيهَا أَوْ بَنَى قَبِيلًا أَوْ قَلَعَ

الْبَنَاءُ وَالْعَرَبُ وَرَدَّهَا إِلَيَّ كَانَتْ فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ تَقْصُرُ قَلْعُ ذَلِكَ فَلِلْمَالِكِ  
 أَنْ يَضْمَنَ لَهُ قِيمَةَ الْبَنَاءِ وَالْعَرَبُ قَلْعُهَا وَيَكُونُ لَهُ وَمِنْ غَصَبَ ثَوْبًا قَصَبَهُ  
 أَحْمَرًا أَوْ سَوِيًّا فَلَتَهُ بِسَمْنٍ فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ ضَمْنُهُ قِيمَتُهُ ثَوْبِ السَّيْبِ  
 وَمِثْلُ السَّوِيِّ وَسَلَّمَهَا الْغَاصِبُ وَإِنْ شَاءَ اخْتَصَمَا وَغَرِمَ مَا زَادَ الْقَضِيَّةُ وَالتَّحْنُ  
 فِيهِمَا وَمِنْ غَصَبَ عَيْنًا فَبَيْتُهَا فَضَمْنُهُ الْمَالِكُ قِيمَتَهَا مَلَكَهَا الْغَاصِبُ وَالْقَوْلُ  
 فِي الْقِيمَةِ قَوْلُ الْغَاصِبِ مَعَ بَيْتِهِ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْمَالِكُ بَيْتَهُ بِالْكَثَرِ ذَلِكَ فَإِنْ  
 ظَهَرَتِ الْعَيْنُ وَقِيمَتُهَا الْكَثَرُ مَا ضَمْنُهُ وَقَدْ ضَمْنَهَا يَقُولُ الْمَالِكُ وَبَيْتُهُ أَقَامَهَا  
 أَوْ يَنْكُرُ الْغَاصِبُ عَنِ الْيَمِينِ فَلِلْخِيَارِ الْمَالِكُ وَإِنْ كَانَ ضَمْنُهُ يَقُولُ الْغَاصِبُ  
 بِبَيْتِهِ فَاَلْمَالِكُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ امْضَى الضَّمَانُ وَإِنْ شَاءَ لَحِظَ الْعَيْنُ وَرَدَّ  
 الْبَعْضُ وَوَلَدَ الْمَضُوبَةُ وَمَا وَهَّاءُ وَثَمَرَةُ الْبُسْتَانِ الْمَضُوبِ أَمَانَةٌ فِي يَدِ  
 الْغَاصِبِ إِنْ هَلَكَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَتَعَيَّرَ فِيهَا أَوْ يَطْلُبَهَا مَالُهَا فَضَمْنُهَا  
 إِيَّاهُ وَمَا نَقَصَتْ الْحَابِثَةُ بِالْوِلَادَةِ فِي ضَمَانِ الْغَاصِبِ فَإِنْ كَانَ فِي قِيمَةِ الْوَلَدِ  
 وَفَارَ بِيَهُ جِبْرِ النِّقْصَانِ بِالْوَلَدِ وَسَقَطَ ضَمَانُهُ عَنِ الْغَاصِبِ وَلَا يَضْمَنُ الْفَارُ  
 مَنَافِعَ مَا غَصَبَهُ إِلَّا أَنْ يَقْصُرَ بِاسْتِغْنَائِهِ فَيَغْرُمَ النِّقْصَانَ وَإِذَا اسْتَهْلَكَ السِّلْعُ  
 حَرَمَ الدَّيْمِيِّ أَوْ خَيْرَ رَهْمَةٍ ضَمْنُ قِيمَتِهَا وَإِنْ اسْتَهْلَكَهَا السِّلْعُ عَلَى السِّلْعِ يَضْمَنُ  
 وَلِلَّهِ أَعْلَمُ **كِتَابُ الْوَدِيعَةِ** الْوَدِيعَةُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمَوْدِعِ إِذَا هَلَكَتْ  
 لَمْ يَضْمَنْهَا وَالْمَوْدِعُ أَنْ يَحْفَظَهَا بِنَفْسِهِ وَبَيْنَ فِي عِيَالِهِ فَإِنْ حَفَظَهَا بِغَيْرِ عَمَلٍ



أَوْعَمَاهُمَنِ إِلَّا أَنْ يَقَعَ فِيهِ أَوْ خَرِقَ فَيُسَلِّمَهَا إِلَى جَارِهِ أَوْ يَكُونَ فِي سَفِينَةٍ  
يَخَافُ الْغُرُقَ فَيُسَلِّمَهَا إِلَى سَفِينَةٍ أُخْرَى وَإِنْ خَلَطَهُ الْمَوْعِدُ بِمَا لَهُ حَتَّى لَا يُمَيِّزَ  
ضَمْنَهُمَا وَإِنْ طَلَبَهَا صَاحِبُهَا خَسَمَ عَنْهُ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهَا ضَمْنًا فَإِنْ  
اخْتَلَطَ بِمَا لَهُ مِنْ غَيْرِ فَهُوَ شَرِيكٌ لِصَاحِبِهَا وَإِنْ انْفَقَ الْمَوْعِدُ بَعْضُهَا  
ثُمَّ رَدَّ مِثْلَهُ فَخَلَطَهُ بِالْبَاقِي ضَمْنُ الْجَمْعِ وَإِذَا اتَّعَدَى الْمَوْعِدُ فِي الْوَدِيعَةِ مَا  
كَانَتْ دَابَّةً فَوَلِيَّهَا أَوْ ثَوْبًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْهُ أَوْ أَوْعَمَ عَنْهُ غَيْرُهُ ثُمَّ  
أَنَّ الشَّعْبِيَّ وَرَدَّهَا إِلَى يَدَيْهِ زَالَ الضَّمَانُ وَإِنْ طَلَبَهَا صَاحِبُهَا فَحَدَّهَا بِأَيَّاهَا  
ضَمْنُهَا فَإِنْ عَادَ إِلَى الْأَعْتَرَا فَيَلْمِ بَرَاءَتِ الضَّمَانِ وَالْمَوْعِدُ أَنْ يُسَافِرَ بِالْوَدِيعَةِ  
وَإِنْ كَانَ لَهَا حَمْلٌ وَمَوْنَةٌ وَإِذَا أَوْعَدَ رَجُلَانِ عِنْدَ جُلُوسَةٍ ثُمَّ حَضَرَ  
أَحَدُهُمَا يَطْلُبُ نَصِيبَهُ مِنْهَا لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْئًا حَتَّى يَحْضُرَ الْآخَرُ عِنْدَ الْخِيفَةِ  
**وَقَالَ** أَبُو يَسُوفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ نَصِيبَهُ وَإِذَا أَوْعَدَ  
عِنْدَ رَجُلَيْنِ شَيْئًا مِمَّا يَقْسَمُ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَدْفَعَهُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ وَلَكِنَّهُمَا انْقَسَبَا بِهِ  
فَيَحْفَظُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَهُ وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْسَمُ جَازَاتٍ يَحْفَظُ أَحَدُهُمَا  
بِأَذْنِ الْآخَرِ وَإِذَا قَالَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ الْمَوْعِدُ لَا تُسَلِّمَهَا إِلَيَّ وَجِئْتُكَ فَسَلِّمَهَا  
إِلَيْهَا لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ قَالَ لَهُ أَخْضِطْهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ فَحَفَظَهَا فِي بَيْتِ آخَرٍ مِنْ  
الْبُيُوتِ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ قَالَ أَخْضِطْهَا فِي هَذِهِ الدَّارِ وَحَفَظَهَا فِي دَارٍ أُخْرَى ضَمْنُ  
**كِتَابُ الْعَارِيَةِ** الْعَارِيَةُ مُجَاوِزَةٌ وَهِيَ قَلِيلُ الْمَنَافِعِ بِغَيْرِ غَضَرٍ

بقوله

بِقَوْلِهِ اعْرَضْتُكَ وَأَطَعْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضُ وَبَحْتُكَ هَذَا الثَّوْبُ وَحَمَلْتُكَ عَلَى هَذِهِ  
الْثَلَاثَةِ إِذَا لَمْ يَرُدَّ بِهِ لِلْعِيَةِ وَأَخَذَتْكَ هَذِهِ الْعَبْدُ دَارِي لَكَ سَكْنِي وَدَارِي  
لَكَ قَهْمِي سَكْنِي وَالْمُعِيرُ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْعَارِيَةِ شَيْئًا وَالْعَارِيَةُ أَمَانَةٌ  
إِنْ هَلَكَتْ مِنْ غَيْرِ تَعَدَّى لَمْ يَضْمَنْ وَلَيْسَ الْمُسْتَعِيرُ أَنْ يُوجِرَ مَا اسْتَعَارَ وَلَهُ  
أَنْ يَبْعِرَهُ إِذَا كَانَ مِمَّا لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعِيلِ وَعَارِيَةُ الدَّاهِيَةِ وَالْأَنْبَرِ  
وَاللَّيْلِ وَالْمَوْزُونِ قَرْضٌ وَإِذَا اسْتَعَارَ رِضًا لِي فِيهَا أَوْ غَرَسَ جَارًا وَلَمْ يُعِيرْ  
يَرْجِعْ فِيهَا وَيَكْفِيهِ قَلْعُ الْبِنَاءِ وَالْغَرَسِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ الْعَارِيَةِ فَلَا ضَمَانَ  
عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ وَقْتُ الْعَارِيَةِ فَرَجَعَ قَبْلَ الْوَقْتِ ضَمْنُ الْمُعِيرِ مَا نَقَصَ الْبِنَاءُ وَ  
الْغَرَسُ بِالْقَلْعِ وَالْجَرَّةِ رَدَّ الْعَارِيَةِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَالْجَرَّةُ رَدَّ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجِرِ  
عَلَى الْمُوَاجِرِ وَالْجَرَّةُ رَدَّ الْعَيْنِ الْمَغْضُوبَةِ عَلَى الْخَاصِ وَإِذَا اسْتَعَارَ دَابَّةً  
وَرَدَّهَا إِلَى صَاحِبِهَا لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ اسْتَعَارَ عَيْنًا وَرَدَّهَا إِلَى  
ذَلِكَ الْمَالِكِ وَلَمْ يَسَلِّمَهَا إِلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ رَدَّ الْوَدِيعَةَ إِلَى دَارِ الْكَاهِنِ وَلَمْ  
يَسَلِّمَهَا إِلَيْهِ ضَمْنُ **كِتَابُ الْقَيْطِ** الْقَيْطُ حَرْفٌ وَنَقِصَةٌ مِنْ بَيْتِ  
الْمَالِ فَإِنْ انْقَطَعَتْ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ لِفِرْعَانٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ يَدِهِ وَإِنْ أَدْعَى مَدْعِي  
أَنَّهُ ابْنُهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَإِنْ ادَّعَاهُ أَشَانٌ وَوَصَفَ أَحَدُهُمَا عَلَامَةً فِي  
جَسَدِهِ فَهُوَ أَوْ لِي بِهِ وَإِذَا أُوجِدَ فِي مِصْرٍ مِنْ أَصْحَابِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي قَرْيَةٍ مِنْ  
قُرَى الْمُسْلِمِينَ فَادَّعَى ذِي قَرْبَى أَنَّهُ ابْنُهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَكَانَ مُسْلِمًا فَإِنْ جَدَّ



فِي قَرِيَةٍ مِنْ قُرَى اَهْلِ الدِّيْمَةِ اَوْ فِي بَيْتَةٍ اَوْ كُنْبَةٍ كَانَ دَمِيًّا وَمِنْ اَدْعَى اَنْ  
 اللَّيْطُ عَبْدُهُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ وَكَانَ حُرًّا وَاِنْ اَدْعَى بَدَلَهُ اِنَّهُ شَبَّ سَبْعَةً مِنْهُ  
 وَكَانَ حُرًّا وَاِنْ وَجِدَ مَالُ اللَّيْطِ مَا لَمْ يَشُدَّ عَلَيْهِ فَمَوْلَاهُ وَلَا يَحُورُ تَرْجِيحُ  
 اللَّيْطِ وَلَا تَرْفُخُهُ فِي مَالِ اللَّيْطِ وَيَحُورُ اَنْ يَقْبُضَ لَهُ الْهَبَّةُ وَيُسَلِّمَهُ فِي  
 صَانَعَةٍ وَيُؤَلِّجُهُ **كِتَابُ النَّقْطَةِ** النَّقْطَةُ اَمَانَةٌ اِذَا اشْهَدَ اللَّيْطُ  
 اَنْهُ يَأْخُذُهَا لِيَحْفَظَهَا وَيُرَدِّهَا عَلَيَّ صَاحِبِهَا وَاِنْ كَانَتْ اَقْلَمُ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ  
 عَرَفَهَا اَيَّامًا وَاِنْ كَانَتْ عَشْرَةً فَصَاعًا عَرَفَهَا شَهْرًا وَاِنْ كَانَتْ مِائَةً اَوْ  
 اَكْثَرَ عَرَفَهَا حَوْلًا وَاِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَلَا اَصْدَقَ بِهَا اَنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَهُوَ  
 بِالْخِيَارِ اِنْ شَاءَ اَمْضَى الصَّدَقَةَ وَاِنْ شَاءَ ضَمَّنَ اللَّيْطُ وَيَحُورُ اللَّيْطُ اَط  
 فِي الشَّاةِ وَالْبَقَرِ وَالْبَعِيرِ اِنْ اَنْفَقَ اللَّيْطُ عَلَيْهَا بَغِيرَ اَذْنِ الْحَاكِمِ فَهُوَ مُتَرَعٌّ  
 وَاِنْ اَنْفَقَ اَمْرُهُ كَانَ لَهُ ذَلِكَ دَيْنًا عَلَيَّ مَالِكُهَا وَاِذَا رَفَعَ ذَلِكَ اِلَى الْحَاكِمِ نَظَرَ  
 فِيهِ فَاِنْ كَانَ لِلْبَيْهَمَةِ مَنَفْعَةٌ اَجَرَهَا وَاَنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْ اَجْرِهَا وَاِنْ لَمْ تَكُنْ  
 لَهَا مَنَفْعَةٌ وَخَافَ اَنْ تَسْتَعْرِقَ النِّقَّةَ قِيمَتَهَا بِاعِهَا وَاِمِنْ حِفْظِ ثَمَنِهَا  
 وَاِنْ اَصْحَى اَلْاِنْفَاقَ عَلَيْهَا اَذْنُ فِي ذَلِكَ وَجَعَلَ النِّقَّةَ دَيْنًا عَلَيَّ مَالِكُهَا وَاِذَا  
 حَضَرَ الْمَالِكُ فَلَمْ يَلْقَ اَنْ يَنْعَهُ مِنْهَا حَتَّى يَأْخُذَ النِّقَّةَ وَلَقَطَةُ الْحَوْلِ  
 لِحَرَمِ سَوَاءٍ وَاِذَا حَضَرَ الرَّجُلُ فَاَدْعَى اَنْ النَّقْطَةَ لَهُ لَمْ تَدْفَعْ اِلَيْهِ حَتَّى يَقْبِضَ  
 اَلْبَيْتَةَ فَاِنْ اَعْطِيَ عَلَامَتَهَا حَلَّ لِلنَّقْطِ اَنْ يَدْفَعَهَا اِلَيْهِ وَلَا يَجِبُ عَلَيَّ ذَلِكَ فِي

دفعها اليه صح

اَلْقَضَاءِ وَلَا يَصْدَقُ بِالنَّقْطَةِ عَلَيَّ غَيْرِي وَاِنْ كَانَ اللَّيْطُ غَنِيًّا لَمْ يَجْزِ اَنْ  
 يَتَّقَ بِهَا وَاِنْ كَانَ فَقِيرًا فَلَا بُدَّ اَنْ يَتَّقَ بِهَا عَلَيَّ نَفْسِهِ وَيَحُورُ اَنْ يَصْدَقَ  
 بِهَا وَاِذَا كَانَ غَنِيًّا عَلَيَّ اِلَيْهِ اَوْ اِنَّهُ اَوْ رَجُلٌ اَوْ فَقِيرًا **كِتَابُ الْخَنِيِّ**  
 اِذَا كَانَ الْمَوْلُودُ دَرَجٍ وَذَكَرَ فَمَوْخِي وَاِنْ كَانَ يَبُولُ مِنَ الذَّكَرِ فَهُوَ غَلَامٌ وَاِنْ  
 كَانَ يَبُولُ مِنَ الْفَرْجِ فَهُوَ اُنْثَى وَاِنْ كَانَ يَبُولُ مِنْهُمَا اَوَّلًا يَسْبِقُ مِنْ اَحَدِهِمَا  
 يَنْسَبُ اِلَى اَلْاَسْبِقِ فَاِنْ كَانَ فِي اَلْاَسْبِقِ سَوَاءٌ فَلَا يُعْتَبَرُ اَلْكَثْرَةُ عِنْدَ اِيْخِفَةٍ  
 رَحِمَهُ اللهُ **وَقَالَ** اَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللهُ يَنْسَبُ اِلَى اَلْاَكْثَرِ  
 وَاِذَا بَلَغَ الْخَنِيَّ وَخَرَجَتْ لَهُ الْحِيَةُ وَوَصَلَ اِلَى النِّسَاءِ فَهُوَ حُرٌّ وَاِنْ ظَهَرَ  
 لَهُ ذَنْبٌ كَتَبِي الْمَرْأَةَ اَوْ زَلَّ لَهُ لَبَنٌ فِي يَدَيْهِ اَوْ حَاضَ اَوْ حَمَلَ اَوْ امْكَنَ  
 اَلْوُصُولَ اِلَيْهِ مِنَ الْفَرْجِ فَهُوَ اَمْرَاةٌ فَاِنْ لَمْ يَظْهَرْ اَحَدٌ مِنْ هَذِهِ اَلْعَلَامَاتِ فَهُوَ  
 خَنِيٌّ مُشْكَلٌ وَاِذَا وَقَفَ خَلْفَ اَلْاِمَامِ قَامَ بَيْنَ صَفِّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَيَتَنَاقَشُ  
 لَهُ اَمَّةٌ حَتَّى اِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَاِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اِتَّبَعَ لَهُ اَلْاِمَامُ مِنْ  
 بَيْتِ الْمَالِ وَاِذَا خَسَّتْ بَاعُهَا وَاِنْ مَاتَ اَبُوهُ وَخَلْفَ ابْنِهَا اَلْمَالُ بَيْنَهُمَا  
 عَلَى ثَلَاثَةِ اَقْسَامٍ لِلابْنِ سَهْمَانِ وَالْخَنِيَّ سَهْمَانِ فَهُوَ مَوْتٌ عِنْدَهُ فِي الْمِيرَاثِ  
 اِلَّا اَنْ يَشْتَرِ غَيْرَ ذَلِكَ **وَقَالَ** اَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللهُ لِلْخَنِيَّ  
 نِصْفُ مِيرَاثِ الذَّكَرِ وَنِصْفُ مِيرَاثِ الْاُنْثَى وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ اَخْتَلَفَا  
 فِي قِيَاسِ قَوْلِهِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ اَلْمَالُ بَيْنَهُمَا مِنْ اَتْنِي عَشْرَ سَهْمًا لِلابْنِ سَبْعَةٌ لِلْخَنِيَّ



**خمس** **وقال** أبو يوسف المال بينهما على سبعة أسهم للابن ابنة  
والنحو ثلاثة **كتاب المفقود** إذا غاب الرجل ولم يعرف له  
موضع ولا يعلم أين هو أم ميت نصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم  
عليه ويستوفي حقوقه ويتفق على زواجه وأولاده من ماله ولا يفرق  
بينه وبين امرأته فإذا أتم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد  
حكمنا بموته واعتلت امرأته وقسم ماله بين ورثته الموحدين في  
ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك لم يرث منه ولا يرث المفقود من أحد  
مات في حال فقده **كتاب الأباقي** إذا بق المملوك فزده رجل على  
مولاة من مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا فله عليه ابنة ابنتها فإن زده  
لأقل من ذلك فصاعدا فإن كانت قيمته أقل من أربعين درهما قضى له  
بالقيمة الأربعة وأربعين من الذي زده فلا شيء عليه وشي غائب يشهد  
إذا أخذه أنه يأخذه ليرده فإن كان العبد لا يثق بها فاجعل على الرقعة  
**كتاب حياة الموات** الموات ما لا يشق بعد من الأرض لا يقطع  
الماء عنها ولا غلبة الماء عليها أو ما أشبه ذلك مما يمنع من الزراعة فما  
كان منها عاديا لا مالك لها وكان مملوكا في دار الإسلام لا يعرف له مالك  
يعينه وهو بعيد من القرية حيث إذا وقف إنسان في أقصى العامر  
فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو موات من أحياء بأذن الإمام ملكه وإن

أحياء بعين أذن الإمام لم يملكه عند أبي حنيفة رحمه الله **وقال**  
أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يملك الذي بالأحياء كما يملك  
المسلم ومن جازوا لم يملكها ثلاث سنين أخضاها الإمام ودفعها إلى غيره  
ولا يجوز أحياء ما قرب من العامر وترك مربي لأهل القرية ومطبخ الحساين  
ومن حفر في بئر فله حريمها فإن كانت للعن فحريمها ابنة ابنتها  
كانت للناضح فتشون ذراعا وإن كانت عينا فحريمها ثلاثة أذرع فمن أراد  
أن يحفر في حريمها منع منه وما تركه الفرات أو نجلة وعدل عنه ويجوز  
عوده إليه لم يجز أحياءه وإن كان لا يجوز عودته إليه فهو موات إذا لم  
يكن حريمها العامر يملكه من أحياء بأذن الإمام ومن كان له نهر في أرض  
غيره فليس له حريمه عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يقيم بئرته على ذلك  
**وقال** أبو يوسف ومحمد رحمهما الله له مستأنة النهر مشي عليها ويلقي  
عليها طينة **كتاب المأذون** إذا أذن المولى لعبده إذا غابا في  
التجارة حاز تصرفه في سائر التجارات أن يشتري ويبيع ويسترهن وإذا  
أذن له في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها وإن أذن له في شيء بعينه  
فليس بأذن وأقرار المأذون بالدين والغصب جائز وليس له أن يزوج ولا  
يزوج ماله ولا يكتب عبده ولا يفتق على مال ولا يمس بوض ولا يغير من  
الأذن يعطي البسر من الطعام ويضيق من بطونه وديونه متعلقة برقبته



يَسَّاعُ لِلزَّوْمَاءِ إِلَّا أَنْ يَفْلِدِيَهُ الْمَوْلَى وَيَقْرُسْنَهُ بَيْنَهُمَا بِالْحَصْفِ فَإِنْ فَضَّلَ  
 مِنْ دِيُونِهِ شَيْءٌ طَوَّلَ بِهِ بَعْدَ الْحَرِثَةِ وَأَنْ جَرَّ عَلَيْهِ لَمْ يَصْرَحْ بِحُجْرٍ عَلَيْهِ  
 يَنْظُرُ الْحَرْثُ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ سَوْقَةٍ فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى أَفْجَتْ أَوْ حَقَّ بِلَا الْحَرْثِ  
 مِنْ دَاخِلِ الْمَادُونِ حُجْرًا فَإِنْ أَبَقَ الْعَبْدُ صَارَ حُجْرًا عَلَيْهِ وَإِذَا جَرَّ عَلَيْهِ  
 فَأَقْرَأَ جَائِزًا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ عِنْدَ بَيْ خَيْفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا زِمَّتْ  
 دِيُونُ حُجْرٍ بِمَالِهِ وَرَقَبَتْهُ لَمْ يَمْلِكِ الْمَوْلَى مَا فِي يَدِهِ فَإِنْ أَعْتَقَ الْمَوْلَى عَبْدَهُ  
 لَمْ يَتَّقِ عَلَيْهِ عِنْدَ بَيْ خَيْفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ **وَقَالَ** أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ  
 رَحِمَهُمَا اللَّهُ يَمْلِكُ مَا فِي يَدِهِ وَإِذَا بَاعَ مِنَ الْمَوْلَى شَيْئًا بِشَلِّ قَهْمَتِهِ جَارًا فَإِنْ  
 بَاعَهُ بِنَقْصَانِهِ لَمْ يَجْزُ فَإِنْ بَاعَهُ الْمَوْلَى شَيْئًا بِشَلِّ الْقِيمَةِ أَوْ أَقْلَ جَارٍ أَوْ سَعٍ  
 فَإِنْ سَلَّمَ الْمُسْعِ إِلَيْهِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ بَطَلَ الثَّمَنُ وَإِنْ أَسْكَنَهُ فِي بَيْتِهِ حَتَّى يَسْتَوِيَ  
 الثَّمَنُ جَازَ وَإِنْ أَعْتَقَ الْمَوْلَى الْمَادُونِ وَعَلَيْهِ دِيُونٌ فَقَبْضُهُ جَائِزٌ وَالْمَوْلَى ضَامِنٌ  
 لِقِيمَتِهِ لِلزَّوْمَاءِ وَمَا بَقِيَ مِنَ الدِّيُونِ يُطَالَبُ بِهَا الْمُتَقَقُّ وَإِذَا أُولَدَتْ الْمَادُونَةُ  
 مِنْ مَوْلَاهَا فَذَلِكَ حُجْرٌ عَلَيْهَا وَإِذَا أَدْنَى وَلَيْتَ الصَّبِيِّ الصَّبِيَّ بِالتَّجَارَةِ فَهُوَ فِي

الشَّرَاءِ وَالسَّعِ كَالْعَبْدِ الْمَادُونِ إِذَا كَانَ يَعْقِلُ السَّعِ وَالشَّرِي **كِتَابُ**  
**الْمَزَارَعَةِ** قَالَ أَبُو خَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَزَارَعَةُ بِالثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ بِأُطْلُةٍ  
**وَقَالَ** أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ جَائِزَةٌ وَهِيَ عِنْدَهُمَا عَلَى الرُّبْعَةِ  
 أَوْ جِهَةٍ إِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ وَالْبَدَنُ لِوَاحِدٍ وَالْعَمَلُ وَالْبَقَرُ لِلْآخَرِ مِنَ التَّحَرَّاتِ

الْمَزَارَعَةُ فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ لِوَاحِدٍ وَالْعَمَلُ وَالْبَقَرُ لِلْآخَرِ جَازَ وَإِنْ  
 كَانَتْ الْأَرْضُ وَالْبَدَنُ وَالْبَقَرُ لِوَاحِدٍ وَالْعَمَلُ لِآخَرٍ جَازَ وَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ وَالْبَقَرُ  
 لِوَاحِدٍ وَالْعَمَلُ وَالْبَدَنُ لِآخَرٍ فَيُطْلَقُ وَلَا تَصِحُّ الْمَزَارَعَةُ إِلَّا عَلَى مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ وَمِنْ  
 شُرُطِهَا أَنْ يَكُونَ الْخَارِجُ شَيْئًا عَيْنِيًّا فَإِنْ شَرَطَ لِأَحَدِهِمَا قَفْرًا أَوْ مَسْمَاةً  
 فِيهِ لَطْلَةٌ وَكَذَلِكَ إِنْ شَرَطَا مَا عَلَى الْمَادِيَانِ وَالسَّوَابِ وَإِذَا صَحَّتِ الْمَزَارَعَةُ  
 فَلَا خَارِجَ بَيْنَهُمَا عَلَى الشَّرْطِ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ الْأَرْضُ شَيْئًا فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ وَإِذَا قَسَدَتْ  
 الْمَزَارَعَةُ فَالْخَارِجُ لِصَاحِبِ الْبَدَنِ فَإِنْ كَانَ الْبَدَنُ فِي قَبْلِ الْأَرْضِ فَلِلْعَامِلِ

أَجْرُ شَلِّهِ لَا يَزِيدُ عَلَى مَقْدَارِ مَا شَرَطَ لَهُ مِنَ الْخَارِجِ **وَقَالَ** مُحَمَّدُ رَحِمَهُ  
 اللَّهُ لَهُ أَجْرُ شَلِّهِ بِالْعَامِ مَالِغًا وَإِنْ كَانَ الْبَدَنُ فِي قَبْلِ الْعَامِلِ فَلِصَاحِبِ الْأَرْضِ  
 أَجْرُ شَلِّهَا وَإِذَا عَقِدَتِ الْمَزَارَعَةُ فَأَمْسَحَ صَاحِبُ الْبَدَنِ مِنَ الْعَمَلِ لَمْ يَجِزْ عَلَيْهِ  
 وَإِنْ أَمْسَحَ الَّذِي لَيْسَ مِنْ قَبْلِهِ الْبَدَنُ أَجْرُهُ الْحَاكِمُ عَلَى الْعَمَلِ وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ  
 لِلتَّعاقُدَيْنِ بَطَلَتِ الْمَزَارَعَةُ فَإِذَا انْقَضَتْ مَدَّةُ الْمَزَارَعَةِ وَالزَّرْعُ لَمْ يَدْرِكْ  
 كَانَ عَلَى الْمَزَارِعِ أَجْرُ شَلِّ نَصِيبِهِ مِنَ الْأَرْضِ إِنْ يَسْتَحْسِنُ وَالتَّقْفَةُ عَلَى الزَّرْعِ  
 عَلَيْهِمَا عَلَى مَقْدَارِ حَقْقِهِمَا وَاجِرَةٌ لِلصَّادِقِ وَالزَّفَاعِ وَالزِّيَاسِ وَالتَّزْيِينَةِ عَلَيْهِمَا

بِالْحَصْفِ فَإِنْ شَرَطَاهُ فِي الْمَزَارَعَةِ عَلَى الْعَامِلِ قَسَدَتْ **كِتَابُ السَّاقَاةِ**  
 قَالَ أَبُو خَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَسَاقَاتُ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَرِ بِأُطْلَةٍ **وَقَالَ** أَبُو يُونُسَ  
 وَمُحَمَّدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ جَائِزَةٌ إِذَا ذُكِرَتْ مَعْلُومَةٌ وَسُيِّجَتْ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَرِ مَشَاعًا



وَيَجُوزُ الْمَسَاقَاةُ فِي النَّخْلِ وَالْكُرْمِ وَالزَّيْتُونِ وَالْأَبْجَانِ فَإِنْ دَفَعَ  
خَلَا فِيهِ ثَمْرَةً مَسَاقَاةً وَالثَّمَرَةُ تَرِيدُ بِالْعَمَلِ جَازٍ فَإِنْ كَانَتْ قَدْ انْتَقَتْ لَمْ  
يَجُزْ وَإِنْ أَفْسَتْ الْمَسَاقَاةُ فَلِلْعَامِلِ أَجْرُ ثَمَرِهِ وَتَبْطُلُ الْمَسَاقَاةُ بِالْمَوْتِ تَنْفُسُ  
بِالْإِعْذَارِ كَمَا تَنْفُسُ الْإِجَارَةُ **كِتَابُ النِّكَاحِ** النِّكَاحُ يَتَعَقَّدُ بِالْإِجَابِ  
وَالْقَبُولِ بِلَفْظَيْنِ يَتَرْتَّبُ عَنْهُمَا عَيْنُ الْمَاضِي وَيُعْتَرِ بِحَيْثُمَا عَيْنُ الْمَاضِي وَالْآخِرُ عَيْنُ  
الْمُسْتَقْبَلِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ زَوْجِي فَيَقُولَ قَدْ زَوَّجْتُكَ وَلَا يَتَعَقَّدُ كَمَا عَنِ السَّلَامِيِّ  
إِلَّا بِحُضُورِ شَاهِدَيْنِ حَرَمَيْنِ بَالِغَيْنِ عَاقِلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَةً  
عَدُولًا كَانُوا أَوْ غَيْرَ عَدُولٍ أَوْ مُخَدَّرَيْنِ فِي قَرْفٍ فَإِنْ زَوَّجَ مُسْلِمٌ ذِمِّيَةً شَهَادَةُ  
ذِمِّيَيْنِ جَائِزَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ **وَقَالَ** مُحَمَّدٌ  
رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَجُوزُ وَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَزَوِّجَ بِأَمْرِهِ وَلَا يَحْتَابِيهِ مِنْ قَبْلِ  
الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَلَا يَنْتَبِهُ وَلَا يَنْتِ طَلْعُهُ وَإِنْ سَفَتَ وَلَا بِأَخِيهِ وَلَا بِنَتِ  
أَخِيهِ وَلَا بِعَمَّتِهِ وَلَا بِجَالَتِهِ وَلَا بِنَاتِ أَخِيهِ وَلَا بِأُمِّ أُمِّهِ دَخَلَ بِشَتَاهَا  
أَوْ لَمْ يَدْخُلْ وَلَا يَنْتِ أُمُّهُ الَّتِي دَخَلَ بِهَا سِوَاهُ كَانَتْ فِي جِرِّهِ أَوْ فِي جِرِّ غَيْرِهِ  
وَلَا بِأُمِّهِ أَسِيْدَةٍ وَلَا بِأُمِّهِ وَلَدَةٍ وَلَا بِأُمِّهِ مِنْ الرِّضَاعَةِ  
وَلَا بِأَخِيهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ أُخْتَيْنِ بِنِكَاحٍ وَلَا يَمْلِكُ بَيْنَ طَلْقٍ  
وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَبَيْنَ عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا وَلَا عَمِّيَّ نَتِ إِخِيهَا وَلَا عَمِّيَّ نَتِ  
أَخِيهَا وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ أُمِّهِ نَتِ لَوْ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا رَجُلًا لَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ

يَزَوِّجَ

يَزَوِّجَ بِالْأَخِي وَلَا بِأُمِّهِ نَتِ يَجْمَعُ بَيْنَ أُمِّهِ نَتِ نَتِ لَوْ كَانَتْ لَهَا مِنْ قَبْلِ  
وَمِنْ نَتِ أُمِّهِ نَتِ حُرْمَتٌ عَلَيْهِ أَمَّا وَاسْتِهَاوَ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ طَلَاقًا  
بَيْنًا أَوْ جَعْلًا لَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ يَزَوِّجَ بِأَخِيهَا حَتَّى تَقْضِيَ عِدَّتَهَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَزَوِّجَ  
أُمِّيَّ أُمِّهِ وَلَا الْمَرْأَةَ عِنْدَهَا وَيُزَوِّجُ الْكَتَائِبَ وَلَا يَجُوزُ زَوَّاجُ الْمُسَيَّبِ  
وَالْوَثَنِيَّاتِ وَيَجُوزُ زَوَّاجُ الصَّائِبَاتِ إِنْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِنَبِيِّ وَيَقْرُونَ كِتَابَهُ  
وَإِنْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْكُؤُوبَ وَلَا كِتَابَ لَهُمْ يَجْزَلُ مِنْهُمْ كَلِمَتُهُمْ وَيَجُوزُ لِلصَّغِيرِ  
الْحُرْمَةُ أَنْ يَزَوِّجَ فِي حَالِ الْأَحْرَامِ وَيَتَعَقَّدُ كَمَا عَنِ الْحَرَّةِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ رِضًا  
وَإِنْ لَمْ يَتَعَقَّدْ عَلَيْهَا وَلَيْتَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بَرَاءَةٌ وَتَبَا **وَقَالَ**  
أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا بِوَلِيِّهِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَعَقَّدُ وَفَوْقًا  
وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ إِجْبَارُ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ عَلَى النِّكَاحِ وَإِنْ اسْتَأْذَنَهَا فَكَلَّتْ أَوْ ضَلَّتْ  
فَزَكَتْ مِنْهَا ذَلِكَ فَإِنْ أَبَتْ لَمْ يَزَوِّجْهَا وَإِذَا اسْتَأْذَنَ الثَّيْبُ فَلَا يَزَوِّجُهَا  
بِالْقَوْلِ وَإِذَا زَالَتْ بَكَارُهَا بَوَّسَتْ أَوْ حِيضَةً أَوْ حَاجَةً أَوْ نَفْسًا فِي حَكْمِ  
الْأَبْكَارِ وَإِنْ زَالَتْ مِنْ نَافِئٍ لَزَكَتْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ  
بَلْعُكَ النِّكَاحُ فَكَلَّتْ وَقَالَتْ رَدَدْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَلَا يَمِينُ عَلَيْهَا وَلَا اسْتَحْلَفَ  
فِي النِّكَاحِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ **وَقَالَ** أَبُو يُوسُفَ وَحُمَدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ اسْتَحْلَفَ  
فِيهِ وَيَتَعَقَّدُ النِّكَاحُ بِلَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِجِ وَالتَّمْلِيكِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ  
وَلَا يَتَعَقَّدُ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ وَالْإِعَادَةِ وَالْإِبَاحَةِ وَيَجُوزُ نِكَاحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ



اذا تزوجهما الولي بركا كانت الصغيرة او ثيبا والولي هو العصبة فان رجعها  
 الاب والجد فلا خيار لهما بعد بلوغهما وان تزوجهما غير الاب والجد فكل  
 واحد منهما للخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ ولا ولا  
 لعبد ولا صغير ولا محنوب ولا كافر على مسلمة **وقال ابو حنيفة**  
 رحمه الله يجوز لغير العصبات من الاقارب التزوج ومن لا ولي لها اذا  
 تزوجها مولاها الذي اعتقها جاز واذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة  
 جاز لمن هو بعد منه ان يزوجه والغيبة المنقطعة ان يكون في بلد لا تصل  
 اليه القوافل في السنة الامرة واحدة والكفاءة في النكاح مقبولة واذا  
 تزوجت المرأة غير كفول الاولياء ان يفرقوا بينهما والكفاءة تعتبر في  
 النسب والدين والمال وهو ان يكون مالكا للهرم والنفقة وتعتبر في النكاح  
 واذا تزوجت المرأة ونقصت من مهرها فلا وليا الاعتراض عليها عند اب  
 حنيفة حتى يسلم مهر مثلها او يفرقها واذا رجع الاب بنته الصغيرة ونقص  
 عن مهرها او ايسره وزاد في مهر امرائه جاز ذلك عليهما ولا يجوز ذلك  
 لغير الاب والجد ويصح النكاح اذا استفي فيه مهر او يصح وان لم يستوف فيه  
 مهر او قل المهر عشرة دراهم ومن سعى مهر عشرة فما زاد فعليه المسمى  
 ان يدخل بها او مات عنها فان سعى اقل من عشرة فلها عشرة وان طلقها  
 قبل الدخول والخلوة فلها نصف المسمى وان تزوجها ولم يسلم لها مهر اف

تزوجها

تزوجها  
 المهر عشرة دراهم  
 من سعى مهر عشرة فما زاد فعليه المسمى

تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها  
 قبل الدخول بها فلها المتعة والمتعة ثلاثة اقواب من اسوة مثلها وهي درع  
 وخففة وخمار وان تزوج المسلم على خمر او خنزير فالنكاح جائز ولها مهر  
 مثلها وان تزوجها ولم يسلم لها مهر ثم تزوجها على تسمية ففي مهرها ان  
 دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المتعة وان زادها في المهر بعد  
 العقد لم ينه الزيادة وتسقط بالطلاق قبل الدخول وان خطت عنه من مهرها  
 شيء لخطوان خلا الزوج بامر الله وليس هناك مانع من الوطئ ثم طلقها قبل  
 الدخول فلها كمال المهر وان كان احدهما مريضا او صائما في رمضان او حرا  
 او عمة او كانت حائضا فليست بخلو صححة واذا خلا الجيوب بامر الله  
 فلها كمال المهر عند الحنيفة رحمه الله ونسبت المتعة الحرة المطلقة الا  
 لمطلقه والحرة في التي طلقها قبل الدخول ويسمى لها مهر واذا تزوج الرجل  
 ابنته على ان يزوجه الزوج اخته او بنته فيكون احدا العقدين عوضا  
 عن الخوف والعقدان جائزان ولكل واحدة منهما مهر مثلها وان تزوج حرة  
 امرأة على خدمتها سنة او على تعليم القرآن فلها مهر مثلها وان تزوج  
 عبد حرة باذن مولاه على خدمتها سنة جاز واذا اجتمع في الجونة ابوها  
 وابوها الولي في نكاحها ابوها عند الحنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى  
 محمد رحمه الله ابوها ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن

**وقال**





مولاها واذا تزوج العبد ابنت مولاة فالمرء في قبته يساع فيه واذا  
 زوج المولى امته فليس عليه ان سواها بيت الزوج ولكنها تخدم المولى ويقال  
 للزوج متى طهرت بها وطهرتها واذا تزوج على الف عليان لا يخرجهما من البلد  
 ولا يزوج عليها فان وفي بالشرط فلها المستي وان تزوج عليها اخرى واخرجها  
 من البلد فلها مهر مثلها وان تزوجها على حيوان غير موصوف صحة التسمية و  
 الوسط منهم والزوج مختار ان شاء اعطاه ذلك وان شاء اعطاها قيمته  
 ولو تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها ونكاح المتعة ونكاح الموقت  
 باطل وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاها موقوف فان اجازة المولى جاز وان  
 رده بطل وكذا للزوج رجل امراة بغير رضاها او رجلا بغير رضاها ويجوز للاب  
 العمران تزوج بنت عمه من نفسه فلا اذن للمرأة للرجل ان يزوجهما من  
 نفسه فعقد حضرة شاهدين جاز ولا اذن المولى للمهرح ضمانه والمرأة  
 الحيا في مطالبة زوجها او وليها واذا افرق القاضى بين الزوجين في النكاح  
 الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد الخلوة فان دخل بها فلها مهر  
 مثلها لا اذن على المستي وعليها العدة ونبت النسب في ولها منه ومهر مثلها  
 يعتبر باخواتها وعماتها وبنات عمها ولا يعتبر باخواتها اذ لم تكونا من  
 قبلها ويعتبر في مهر المثل ان تساوي المراتب في السن والمال والعقل  
 والدين والبلد والعصر والعفة ويجوز تزوج الاممة مسلمة كانت او كسائية

ولا يجوز تزوج الاممة على الحرية ويجوز تزوج الحرية عليها والحران تزوج  
 اربعين الحر والامارة وليس له ان تزوج الثمن ذلك ولا يزوج العبد  
 الثمن اثنين فان طلق الحر احدي الاربع طلاقا باي اسم جاز له ان تزوج  
 رابعة حتى تقضي عدتها واذا زوج الاممة مولاها ثم اعتقت فلها الخيار  
 ان كان زوجها او عبدا وذلك المكاتبه وان تزوجت امه بغير اذن مولاها  
 ثم اعتقت صح النكاح ولا خيار لها ومن تزوج امرأتين في عقد واحد  
 اخطأهما لا يحل له نكاحهما صح نكاح التي حل له نكاحها وبطل نكاح التي  
 واذا كان بالزوجة عيب فلا خيار زوجها واذا كان بالزوج جنون او  
 جذام او برص فلا خيار للمرأة عند خيعة واي يوسف دحهما الله  
 وقال محمد لهما الخيار فان كان غيبا اجله القاضى سنة فان  
 وصل اليها ولا فرق بينهما في الحال ان طلبت المرأة ذلك والفرقة تطليقة  
 باينة ولها كمال المهر ان كان مجبوا فرق القاضى بينهما في الحال ولم يوجله  
 وللصبي يؤجل كما يؤجل البكر ولا اسلمت المرأة وزوجها كافر عرض القاضى  
 عليه الاسلام فان اسلم في امرأتين واثبت الاسلام فرق بينهما وان كان  
 ذلك طلاقا باي اسم خيعة ومحمد دحهما الله وان اسلم الزوج و  
 تجوسية عرض القاضى الاسلام فان اسلمت في امرأتين وان ابنت فرق  
 القاضى بينهما ولم تكن الفرقة طلاقا فان كان دخل بها فلها المهر وان لم



يَكُنْ دَخْلُهَا فَلَا مَهْرَ لَهَا وَإِذَا اسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ فِي ذَا الْحَرْبِ لَمْ تَقْعُ الْفَرْقَةُ عَلَيْهَا  
 حَتَّى تَحْضِيَ ثَلَاثَ حَيَضٍ فَإِذَا اخْضَتْ بَانَ مِنْ زَوْجِهَا وَإِذَا اسْلَمَ زَوْجُ الْكَتَّانَةِ  
 فَمَا عَلَى نِكَاحِهَا وَإِذَا أَخْرَجَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الْيَسَامَ مِنْ ذَا الْحَرْبِ سَلِمَتْ وَقَعَتِ  
 الْيَسُونَةُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ سَجَا أَحَدُهُمَا وَقَعَتِ الْيَسُونَةُ بَيْنَهُمَا فَإِنْ سَجَا مَعَالِمُ  
 تَقْعُ الْيَسُونَةُ وَإِذَا أَخْرَجَتِ الْمَرْأَةُ الْيَسَامَ مَهْجَرَةً جَارَتْ تَرْقُوحٌ وَلَا عِلَّةٌ عَلَيْهَا  
 عِنْدَ الْخِيفَةِ رَحِمَةُ اللَّهِ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا لَمْ تَرْقُوحْ حَتَّى تَضَعْ حَمْلَهَا وَإِذَا  
 ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَقَعَتِ الْيَسُونَةُ بَيْنَهُمَا وَكَانَتْ فَرْقَةٌ بَيْنَهُمَا  
 طَلَاقٌ وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُرْتَدُّ وَقَدْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا كَمَالُ الْمَهْرِ وَإِنْ كَانَ  
 لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَهَا نِصْفُهُ وَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ هِيَ الْمُرْتَدَّةُ قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا فَلَهَا مَهْرُهَا  
 لَهَا وَإِنْ كَانَتْ الرَّدَّةُ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ فَإِنْ ارْتَدَّ مَعَهَا وَاسْلَمَ مَعَهَا  
 عَلَى نِكَاحِهَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْقُوحَ الْمُرْتَدُّ مُسْلِمَةً وَلَا كَافِرَةً وَلَا مُرْتَدَّةً وَكَذَلِكَ  
 الْمُرْتَدَّةُ لَا يَرْقُوحُهَا مُسْلِمٌ وَلَا كَافِرٌ وَلَا مُرْتَدٌّ وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مُسْلِمًا  
 فَالْوَلَدُ عَلَى أَبِيهِ وَكَذَلِكَ إِنْ اسْلَمَ أَحَدُهُمَا وَلَهَا وَلَدٌ صَغِيرٌ صَارَ وَلَدُهُ مُسْلِمًا  
 بِإِسْلَامِهِ وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الْبُيُوتِ كِنَانِيًّا وَالْآخَرُ مَجُوسِيًّا فَالْوَلَدُ كِنَانِيٌّ فَإِذَا تَرْقُوحُ  
 الْكَافِرُ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ أَوْ فِي عِلَّةٍ كَافِرٌ وَكَذَلِكَ فِي بَيْنِهِمْ جَائِزٌ شَرَأَ اسْلَمَ أَقْرَبُ عَلَيْهِ وَلَوْ  
 تَرْقُوحُ الْمَجُوسِيَّةِ أُمُّهُ أَوْ بَنَتُهُ ثُمَّ اسْلَمَ أَقْرَبُ بَيْنَهُمَا وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ امْرَأَتَانِ  
 فَحَلِيلُهُ أَنْ يُعَدَّ بَيْنَهُمَا فِي الْقِسْمِ بَيْنَ كَانَتَا أَوْ تَبَيَّنَ أَحَدُهُمَا بِكَرٍّ أَوْ الْآخَرِي

تَبَيَّنَ وَإِنْ كَانَتْ أَحَدُهُمَا حُرَّةً وَالْآخَرِي أَمَةً فَلِلْحُرَّةِ الثَّلَاثُ مِنَ الْقِسْمِ وَالْأَمَةُ  
 الثَّلَاثُ وَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْقِسْمِ حَالَةُ الشَّفَرِ وَيُسَافِرُ الزَّوْجُ بَيْنَ شَاءَ مِنْهُمَا  
 وَالْأُولَى أَنْ يَقْرَعَ بَيْنَهُمَا فَيُسَافِرُ بَيْنَ حُرَّتٍ قَرَعَتْهَا وَإِذَا رَضِيَ أَحَدُهُمَا بِالزَّوْجِ  
 تَرَكَ قِسْمَهَا لِصَاحِبَتِهَا جَازٍ وَلَهَا أَنْ تَرْجِعَ فِي ذَلِكَ **كتاب النكاح**  
 قَلِيلُ الرِّضَاعِ وَكَثِيرُهُ إِذَا حَصَلَ فِي مَدَّةِ الرِّضَاعِ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ وَمَدَّةُ الرِّضَاعِ  
 عِنْدَ الْخِيفَةِ ثَلَاثُونَ شَهْرًا **وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله**  
 سَنَتَانِ فَإِذَا مَضَتْ مَدَّةُ الرِّضَاعِ لَمْ تَعَلَّقْ بِالرِّضَاعِ التَّحْرِيمُ وَيَحْرُمُ مِنَ  
 الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ الْأُمُّ أَخِيَّتُهُ مِنَ الرِّضَاعِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا  
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّ أَخِيَّتِهِ مِنَ النَّسَبِ وَأَخْتُ ابْنِهِ مِنَ الرِّضَاعِ يَجُوزُ أَنْ  
 يَتَزَوَّجَهَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّ ابْنِهِ مِنَ النَّسَبِ وَأُمُّ ابْنِهِ مِنَ الرِّضَاعِ  
 لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةَ ابْنِهِ مِنَ النَّسَبِ وَلَيْسَ  
 الْفَحْلُ يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ وَهُوَ أَنْ تَرْضِعَ الْمَرْأَةُ صَبِيَّةً فَتَحْرُمَ مِنْهُ الصَّبِيَّةُ عَلَى  
 زَوْجِهَا وَعَلَى أَبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ وَيَصِيرُ الزَّوْجُ الَّذِي تَرْضَعُ مِنْهُ اللَّبَّ ابْنًا لِلْمَرْأَةِ  
 وَيَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ أُمَّتَهُ مِنَ الرِّضَاعِ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّتَهُ  
 أَخِيَّتَهُ مِنَ النَّسَبِ وَكَذَلِكَ مِثْلُ الْأَخِي مِنَ الْأَبِ إِذَا كَانَ لَهُ أَخْتُ مِنْ أُمِّهِ جَاءَتْ  
 لِأَخِيَّتِهِ مِنَ الْأَبِيَّتِ يَتَزَوَّجُهَا وَكُلَّ صَبِيَّةٍ إِذَا أَخْتُهَا عَلَى ثَدْيٍ وَاحِدٍ لَمْ يَحْزَرْ  
 لِأَخِيَّتِهَا أَنْ يَتَزَوَّجَ الْآخَرُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرِّضْعَةُ أَحَدًا مِنَ وَلَدِهَا إِذَا رَضَعَتْ



ولا ولد ولها ولا تزوج الصبي الموضع تحت رقع لانما عنته من الرضا واد  
 اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب تعلق به التحريم وان اختلط بالطعام  
 لم تعلق به التحريم وان كان اللبن غلبا عند ايجيفة واد اختلط بالزاد  
 وهو الغالب تعلق به التحريم واد احلب اللبن من المرأة بعد موتها فاحر  
 الصبي به تعلق به التحريم واد اختلط اللبن لبن شاة واللبن هو الغالب  
 تعلق به التحريم وان غلب لبن الشاة لم تعلق به التحريم واد اختلط  
 لبن امرأة تين تعلق به التحريم بالزهرما عند ايجيفة واد يوسف جهما  
 الله **وقال** محمد خلق بهما واد انزل للبكرين فارضعت به صبي  
 تعلق به التحريم واد انزل للرجل لبن فارضع به صبي لم تعلق به التحريم  
 واد اشرب صبي من لبن شاة فلا رضاع بينهما واد اترج الرجل صغيره  
 وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة فرمنا على الزوج فان كان لم يخن الكبيرة  
 فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر وترج به الزوج على الكبيرة ان كانت  
 تعمد به الفساد وان لم تعمد فلا شيء عليهما ولا تقبل في الرضا شهادة  
 النساء منفردات وانما شئت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين **كتاب**  
**الطلاق** الطلاق على ثلاثة اوجه احسن الطلاق وطلاق السنة <sup>قب</sup>  
 البدعة فاحسن الطلاق ان يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في المهر  
 بجامعها فيه ويتركها حتى تقضي عنها وطلاق السنة ان يطلق المدخول

بها ثلاثا في ثلاثة ايام وطلاق البدعة ان يطلقها ثلاثا بحكمة واحدة  
 او ثلاثا في طهر واحد فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت منه وكان عاصيا  
 والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدد والسنة  
 في العدد يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها في الوقت ثبت في المدخول <sup>والسنة</sup>  
 بها خاضه وهو ان يطلقها في طهر لم يجامعها فيه وغير المدخول بها يطلقها  
 في حال الطهر والخض فاذا كانت المرأة لا تحيض من صغير او كبر فاذا اراد ان  
 يطلقها السنة طلقها واحدة فاذا امضى شهر طلقها اخي فاذا امضى شهر  
 طلقها اخي ويجوز ان يطلقها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها زمان وطلاق  
 الحامل يجوز عقب الجماع ويطلقها السنة **وقال** محمد لا يفصل بين  
 تطليقتين بشهر واحد عند ايجيفة واي يوسف **وقال** محمد لا  
 يطلقها السنة الا واحدة واد اطلق الرجل امرأته في حال الحيض وقع الطلاق <sup>قب</sup>  
 وسخت له ان يجمعها واد اطهرت وحاضت ثم طهرت فهو مختبر ان  
 شاء طلقها وان شاء أمسكها ويقع طلاق كل زوج اذا كان بالغ عاقل  
 ولا يقع طلاق الصبي والجنون والتاثير واد اطلق العبد يقع طلاقه ولا  
 يقع طلاق مولاه على امرأته والطلاق على صريحي وكناية فالصريح  
 قوله انت طالق ومطلقه وطلقتك فهذا يقع به الطلاق الرجعي ولا يقع  
 به الا واحدة وان نوى اكثر من ذلك ولا يفتقر الى الشئ وقوله انت الطلاق



أَوَأَنْتِ طَالِقٌ الطَّلَاقُ وَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّاقٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فِيهِ  
 وَاحِدَةً بَحِيَّةً فَإِنْ نَوِيَ بِهِ ثَلَاثًا كَانَتْ ثَلَاثًا وَالضَّرْبُ الثَّلَاثِي الْكِنَايَاتُ  
 لَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِنِيَّةٍ وَلَا لَهْ حَالٍ وَنَحْيٍ عَلَى ضَرْبَيْنِ مِنْهُمَا ثَلَاثَةٌ  
 الْفَاطِي يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ الرَّجْعِي وَيَقَعُ بِهَا الْأَوْحَدَةُ وَنَحْيُ قَوْلِهِ اغْتَبَيْتِ  
 وَأَسْتَبْرَيْتِ رَجْعًا وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ وَإِذَا نَوِيَ بِهِ ثَلَاثًا كَانَتْ ثَلَاثًا  
 وَإِنْ نَوِيَ ثَنِيْنًا كَانَتْ وَاحِدَةً بَائِنَةً وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ أَنْتِ بَائِنَةٌ  
 وَبَيْتُهُ وَحَرَامٌ وَخَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ وَالْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَخَلِيَّةٌ وَبَرِيَّةٌ  
 وَوَهْبَتُكَ لِأَهْلِكَ وَسِرْخُكَ وَفَارَقْتُكَ وَأَنْتِ حُرَّةٌ وَتَقْبَعُ وَأَسْتَبْرِي  
 وَأَعْزِي وَأَسْفِي الْأَرْوَاحُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ لَمْ يَقَعْ بِهِنَّ إِلَّا الْفَاطِي طَلَّاقٌ  
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَذَاكِرِ الطَّلَاقِ يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ فِي الْقَضَاءِ وَلَا يَقَعُ  
 فِي مَا يَسْنَهُ وَيَنْهَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذِكْرِ الطَّلَاقِ  
 وَكَانَ فِي غَضَبٍ أَوْ خُصُومَةٍ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِكُلِّ لَفْظٍ لَا يَقْصُدُ بِهِ  
 السَّبَّ وَالشِّتْمَةَ وَلَمْ يَقَعْ بِمَا يَقْصُدُ بِهِ السَّبُّ وَالشِّتْمَةُ إِلَّا أَنْ  
 يَنْوِيَهُ وَإِذَا أَوْصَفَ الطَّلَاقُ بِضَرْبٍ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالشَّدَةِ كَانَ ذَلِكَ  
 بَآيَةً مِثْلُ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ طَالِقٌ بَائِنٌ وَأَنْتِ طَالِقٌ أَشَدَّ الطَّلَاقِ  
 وَالْفَحْشُ الطَّلَاقُ أَوْ طَلَّاقُ الشَّيْطَانِ أَوْ الْبِدْعَةُ أَوْ كَلْبِلٌ أَوْ مِلَّةٌ  
 أَلَيْتِ فَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقُ إِلَى جَمَلَتِهَا أَوْ مَا يُعْتَبَرُ بِهِ عَلَى جَمَلَةٍ وَقَعَ

وإن نوى ثنتين  
كانت واحدة

وبقية الكنايات  
إذا نوى بها الطلاق  
كانت

الطلاق

الطَّلَاقُ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ قَسَمْتُ طَالِقٌ أَوْ عَقَبْتُ طَالِقٌ أَوْ رَوَيْتُ  
 أَوْ جَسَدْتُ أَوْ فَرَحْتُ أَوْ وَجَعْتُ وَلِذَلِكَ إِنْ طَلَّقَ جُرْأِيًّا مِنْهَا مِثْلَ  
 أَنْ يَقُولَ بَصْفِكَ أَوْ ثَلْثُكَ وَأَنْ قَالَ يَدُكَ طَالِقٌ أَوْ رَجُلُكَ طَالِقٌ لَمْ  
 يَقَعِ الطَّلَاقُ وَإِنْ طَلَّقَهَا نِصْفَ تَطْلِيْقَةٍ أَوْ ثَلْثَ تَطْلِيْقَةٍ كَانَتْ طَلَّاقَةً  
 وَاحِدَةً وَطَّلَاقُ الْمَكْرَهِ وَالشَّرَّابِ وَقَرَعَ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِقَوْلِهِ أَنْتِ حُرَّةٌ  
 إِذَا قَالَ بَيِّنَةٌ بِهِنَّ الطَّلَاقُ وَيَقَعُ طَّلَاقُ الْآخَرِ بِالْإِشَارَةِ وَإِذَا أَضَافَ  
 الطَّلَاقُ إِلَى النِّكَاحِ وَقَعَ عَقِبَ النِّكَاحِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ تَرْجِعِينَ فَإِنْ  
 طَالِقٌ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ أَوْ تَرْجِعِينَ طَالِقٌ وَإِذَا أَضَافَهُ إِلَى الشَّرْطِ وَقَعَ عَقِبَ  
 الشَّرْطِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لِامْرَأَتِهِ أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَالْأَخْرَاجُ  
 الطَّلَاقُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَالُ مَا لَمْ يَصِفْهُ إِلَى مِلْكِهِ فَإِنْ قَالَ لِأَخِيْنَةِ  
 أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَرْجِعِي فَإِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ لَمْ تَطْلُقِي وَالْفَاطِ  
 الشَّرْطُ أَنْ إِذَا أَوْ أَمَّا أَوْ كُلُّمَا أَوْ مَتَى وَمِثْلُ مَا فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ إِذَا جُذِ  
 الشَّرْطُ فِي مِلْكٍ اخْتَلَفَ أَلْيَمِينُ وَقَعَ الطَّلَاقُ إِلَّا فِي مَا أَفَاتِ الشُّوْطُ يَكْرُرُ  
 يَكْرُرُ الشَّرْطُ حَتَّى يَقَعَ عَلَيْهِمَا ثَلَاثَ تَطْلِيْقَاتٍ فَإِنْ تَرَفَّعَ بَعْدَ ذَلِكَ وَكَّرَرَ  
 الشَّرْطَ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ وَزَوَّالُ الْمَلِكِ بَعْدَ أَلْيَمِينِ فَإِنْ جُعِلَ الشَّرْطُ فِي مِلْكٍ  
 لَمْ يَكُنْ أَلْيَمِينُ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَإِنْ جُعِلَ فِي غَيْرِ مِلْكٍ اخْتَلَفَ أَلْيَمِينُ وَلَمْ  
 يَقَعْ شَيْءٌ وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي وَجُودِ الشَّرْطِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَرْوَاحِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ

أو بدلتك



المرأة بينة وإن كان الشرط لم يعلم إلا من جتمها فالقول قولها في حق  
نفسها مثل أن يقول حُضت فأنبت طالق فقالت قد حُضت طلق وإن  
قال إذا حُضت فأنبت طالق وفلانة فقالت حُضت طلق حتى ولم تطلق  
فلانة وإذا قال لها إذا حُضت فأنبت طالق فأنبت الله لم يقع الطلاق  
حتى يتم ثلاثة أيام فإذا تمت ثلاثة أيام حكمنا بالطلاق من حين  
حاضت وإذا قال لها إذا حُضت حيضة فأنبت طالق لم تطلق حتى  
تطهر من حيضها وطلاق الأمة تطليقتان خراً كان زوجها أو عبداً  
وطلاق الحر ثلاث خراً كان زوجها أو عبداً وإذا أطلق الرجل امرأته  
قبل الدخول بها ثلاثاً وقعت عليها فإن فرق الطلاق بأنبت بائناً ولم يقع  
عليها الثانية والثالثة وإن قال لها أنت طالق واحدة وواحدة وقعت  
عليها واحدة وإن قال أنت طالق واحدة قبل واحدة وقعت عليها واحدة وإن  
قال واحدة قبلها واحدة وقعت ثنتان وإن قال واحدة بعد واحدة وقعت  
واحدة وإن قال بعد واحدة أو مع واحدة أو معاً واحدة وقعت ثنتان وإن  
قال لها إن دخلت الدار فأنبت طالق واحدة وواحدة فدخلت وقعت عليها  
واحدة عند أبي خيفة رحمه الله **وقال** أبو يوسف ومحمد يقع  
تطليقتان ولو أخر الشرط وقع ثلاث طلاقات بالأجماع وإذا قال لها أنت  
طالق بمكة فمطلق في كل البلاد وكذلك أنت طالق في الدار وإذا قال أنت

طالق إذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة وإذا قال أنت طالق  
غدا وقع الطلاق عليها بطلوع الفجر وإذا قال لامرأته اختاري  
نفسك سيؤي بذلك الطلاق أو قال لها طلقي نفسك فلما أن تطلق  
نفسها ما دامت في مجلسها ذلك فإن قامت منه وأخذت في عمل  
أخرج الأمر من بينها وإن اختارت نفسها في قوله اختاري  
نفسك فهي واحدة باينة ولا يكون ثلاثاً وإن نوى الزوج ذلك ولا  
بذمن ذكر النفس في كلامه أو كلامها وإن طلق نفسها في قوله  
طلقي نفسك فهي واحدة بجعية وإن طلق نفسها ثلاثاً وقدره  
الزوج ذلك وقعت عليها وإن قال لها طلقي نفسك متى شئت فلما  
أن تطلق نفسها في المجلس وبعدة وإن قال الرجل طلق امرأتي فله  
أن يطلقها في المجلس وبعدة وإن قال طلقها إن شئت فله أن يطلقها  
في المجلس خاصة وإن قال لها إن كنت تحبني أو تبغيني فأنبت  
طالق فقالت أنا أحبك أو أبغضك وقع الطلاق وإن كان في  
قلبي خلاف ما أظهرت وإذا أطلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقاً  
بائناً مات وهي في العدة ورثت منه وإن مات بعد انقضاء عدتها  
فلا ميراث لها وإذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله مشصلاً  
لم يقع الطلاق وإذا قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة طلقث ثنتين



وإن قال لاثنين طلق فاحدة وإذا ملك الزوج امرأته أو شقصا  
 منها أو ملك المرأة زوجها أو شقصا منه وقعت الفرقة بغير طلاق  
**كتاب الرجعة** إذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية أو <sup>تطليقتين</sup>  
 فله أن يرجعها في عتقها رضي بذلك أو لم يرض والرجعة أن يقول  
 راجعتك أو راجعت امرأتي أو يطئها أو يقبلها أو يمسها بشهوة أو ينظر  
 إلى فرجها بشهوة ويستحب أن يشهد على الرجعة شاهدين فإن لم يشهد  
 صحت الرجعة وإذا انقضت العدة فقال قد كنت راجعتها في العدة فصداقة  
 في رجعة وإن كذبت فالقول قولها ولا يمين عليها عند أبي حنيفة وإذا  
 قال الزوج قد راجعتك فقالت بحية له قد انقضت عتقي لم يصح الرجعة  
 عند أبي حنيفة رجعة الله وإذا قال فرج الأمة بعد انقضاء عتقها قد كنت  
 راجعها في العدة وصداقة المولى وكذبت الأمة فالقول قولها عند أبي  
 حنيفة رجعة الله وإذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة أيام  
 انقطعت الرجعة وإن لم تغتسل وإن انقطع لاق من عشرة أيام لم تنقطع  
 الرجعة حتى تغتسل ويضمي عليها وقت صلوة ويطهر ويصلي عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف **وقال** محمد إذا نيمت انقطعت الرجعة وإن لم تصل  
 وإن اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصبه الماء فإن كان عضوا تاما  
 فما فوقه لم تنقطع الرجعة وإن كان أقل من عضو انقطعت والمطلقة الرجعية

تستوف

تستوف وتترين وتستحب لزوجها أن لا يدخل عليها حتى يؤذيها أو يمسها  
 خفق عليه والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ وإذا كان الطلاق بائنا دون  
 الثلاث فله أن يزوجها في عتقها وبعد انقطاع عتقها وإذا كان الطلاق  
 ثلاثا في الحرة أو اثنين في الأمة لم يحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا  
 صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها زوجها والصبي المراهق في  
 التحليل كالبايع ووطئ المولي لأجلها وإذا تزوجها بشرط التحليل والنكاح  
 مكروه فإن وطئها حلت للأول وإذا طلق الحر تطليقة أو تطليقتين <sup>انقضت</sup>  
 عتقها وتزوجت بزوج آخر ثم عادت إلى الأول عادت ثلاث تطليقات  
 وهذا الزوج الثاني ما دون الثلاث من الطلاق كما يعدم الثلاث  
**وقال** محمد لا يعدم ما دون الثلاث وإذا أطلقها ثلاثا فقالت  
 قد انقضت عتقي وتزوجت بزوج آخر ونكح الزوج ووطئني وانقضت  
 عتقي والمدة محتمل ذلك جاز للزوج أن يصدقها إذا كان في عاينته أنما  
 صادقة **كتاب الأيلاء** إذا قال الرجل لامرأته والله لا أقر بك  
 قال والله لا أقر بك أربعة أشهر فمؤمولى فإن وطئها في أربعة أشهر حلت  
 في يمينه ولزمته الكفارة وسقط الأيلاء وإن لم يبرعها حتى مضت أربعة  
 أشهر بآت منه بتطليقة واحدة وإن كان حلف على أربعة أشهر فقد سقطت  
 اليمين وإن كان حلف على الأبد فاليمين باقية فإن عاد وتزوجها عاد الأيلاء



فَإِنْ وَطَّئَهَا أَوْ قَمَتَ بِحُضْنِ رُبْعَةِ أَشْهُرٍ تَطْلِقُهَا أُخْرَى وَإِنْ تَرَكَهَا عَادَ  
 الْأَيْلَاءُ وَوَقَعَ بِحُضْنِ رُبْعَةِ أَشْهُرٍ تَطْلِقُهَا أُخْرَى فَإِنْ تَرَكَهَا بَعْدَ رُبْعِ أُخْرَى  
 لَمْ يَقَعْ بِذَلِكَ الْأَيْلَاءُ طَلَاقٌ وَالْيَمِينُ بَاقِيَةٌ وَإِنْ وَطَّئَهَا الْفَرْعَ يَمِينُهُ وَإِنْ  
 قَالَ أَلْقَى رُبْعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ يَكُنْ مُوَلِيًّا وَإِنْ حَلَفَ حُجَّةً أَوْ صَدَقَةً أَوْ صَوْمًا  
 أَوْ قِيًّا أَوْ طَلَاقٍ فَهُوَ مُوَلِيٌّ وَإِنْ أَلَى مِنَ الْمَطْلُوقَةِ الرَّجْعِيَّةِ كَانَ مُوَلِيًّا وَإِنْ أَلَى  
 مِنَ الْبَائِنَةِ لَمْ يَكُنْ مُوَلِيًّا وَمُدَّةُ الْأَيْلَاءِ مِنَ الْأَمَةِ شَهْرَانِ وَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى  
 مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجَمَاعِ أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَرِيضَةً أَوْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ لَا يَقْدِرُ  
 أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا فِي مُدَّةِ الْأَيْلَاءِ فَقِيهُهُ أَنْ يَقُولَ بِلِسَانِهِ فَيْتُ إِلَيْهَا وَإِذَا قَالَ  
 ذَلِكَ سَقَطَ الْأَيْلَاءُ وَإِنْ صَحَّ فِي الْمُدَّةِ بَطُلَ ذَلِكَ الْفَوَاقِصُ وَالْجَمَاعُ وَإِنْ  
 أَلَى مِنَ امْتِنَانِهِ أَوْ أَمْرٍ وَلَهُ لَمْ يَكُنْ مُوَلِيًّا فَإِنْ قَرَّبَهَا الْفَرْعَ يَمِينُهُ وَإِذَا قَالَ  
 لِامْرَأَتِهِ أَنْتَ عَلَى حَرَامٍ سَأَلَ عَنْ نَيْتِهِ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ الْكُذْبَ فَهُوَ كَمَا  
 قَالَ وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ الطَّلَاقَ فَهُوَ تَطْلِيقُهُ بَائِنَةً إِلَّا أَنْ يَنْوِي الثَّلَاثَ  
 وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ الظَّهَارَ فَهُوَ ظَهَارٌ وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ التَّحْرِيمَ أَوْ لَمْ أَرِدْهُ شَيْئًا  
 فَهُوَ يَمِينٌ وَيَصِيرُ بِهَا مُوَلِيًّا **بَابُ الْخُلْعِ** إِذَا تَشَاقَّ الرَّوْحَانُ وَ  
 خَافَا أَنْ لَا يَفِيحَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَقْدِمَ نَفْسُهُمَا مِنْهُمَا مَالًا يَخْلَعُهَا  
 بِهِ فَاذْأَعْلَ ذَلِكَ وَقَعَ بِالْخُلْعِ تَطْلِيقُهُ بَائِنَةً وَلَزِمَهَا الْمَالُ وَإِنْ كَانَتْ  
 الشُّوْخُ مِنْ قَبْلِهِ كَرِهْنَا لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا عَوَضًا وَإِنْ كَانَ الشُّوْخُ مِنْ قَبْلِهَا كَرِهْنَا

لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا عَوَضًا كَرِهْنَا أَنْ نَعْطَاهَا فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ جَارٍ فِي الْقَضَاءِ بِالْأَمْرِ  
 وَإِنْ طَلَّقَهَا عَلَى مَالٍ فَقَبِلَتْ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَلَزِمَهَا الْمَالُ وَإِنْ طَلَّقَ  
 بَائِنًا وَإِنْ بَطَلَ الْعَوَضُ فِي الْخُلْعِ مِثْلُ أَنْ يَخَالَعَ الْمُسَلِّمَةَ عَلَى خَيْرٍ وَخَيْرٍ  
 فَلَا شَيْءَ لِلزَّوْجِ وَالْفَرْقَةُ تَطْلِيقُهُ بَائِنَةً وَإِنْ بَطَلَ الْعَوَضُ فِي الطَّلَاقِ كَانَ  
 رَجْعًا وَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا فِي الْخُلْعِ وَإِنْ قَالَتْ لَهُ  
 خَالِعْنِي عَلَى مَا فِي يَدَيَّ فَخَالَعَهَا وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدَيْهَا شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا وَلَوْ قَالَتْ  
 خَالِعْنِي عَلَى مَا فِي يَدَيَّ مِنْ الْمَالِ فَخَالَعَهَا وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدَيْهَا شَيْءٌ رَدَّتْ عَلَيْهِ  
 مَهْرَهَا وَإِنْ قَالَتْ عَلَى مَا فِي يَدَيَّ مِنْ الدَّرَاهِمِ وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدَيْهَا شَيْءٌ فَعَلِمَا  
 ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ وَإِنْ قَالَتْ طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَعَلِمَا أَنَّ  
 أَلْفًا وَإِنْ قَالَتْ طَلَّقْنِي ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ بَرَّهِنَّ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا  
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ طَلَّقْنِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَعَلِمَا أَنَّ  
 فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا وَاحِدَةً لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا شَيْءٌ وَالْمُبَارَاتُ كَالْخُلْعِ وَالْخُلْعُ وَالْمُبَارَاتُ  
 يَقِطُّانُ كُلُّ حَقٍّ لِلْمَرْأَةِ مِنَ الزَّوْجِ عَلَى الْأَخْرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ  
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ **كِتَابُ الظَّهَارِ** إِذَا قَالَ الزَّوْجُ لِامْرَأَتِهِ أَنْتَ  
 عَلَى الظَّهَارِ فَقَدْ حَرَمَتْ عَلَيْهِ لَا يَحِلُّ لَهُ وَطَّئُهَا وَلَا مَسَاسُهَا وَلَا تَقِيلُهَا  
 حَتَّى يَكْفُرَ عَنْ ظَهَارِهِ فَإِنْ وَطَّئَهَا قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
 غَيْرُ الْكَفَّارَةِ الْأُولَى وَلَا يَعَاوِدُهَا حَتَّى يَكْفُرَ وَالْعَوْدُ الَّذِي حُجِّبَ فِيهِ الْكُفَّارَةُ



ان يغمر علي وطئها واذا قال انت علي كظن ابي او كظن ابي او كظن ابي  
 فهو ظاهر وكذلك ان شتمها من لاجل له النظر اليها علي التابيد من  
 محاربه مثل اخيه او عتيه او امه من الرضاع وكذلك ان قال انك  
 علي كظن ابي او وجهك او قلبك او نصفك او فخذك او ثلثك وان قال  
 انت علي مثل ابي او كامي يبعج الي بيتي فان قال اردت الكرامة فهو كما قال  
 ان قال اردت الطهار فهو ظاهر وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بايت  
 وان لم تكن له نية فليس بشئ ولا يكون الطهار الا من زوجته فان ظاهر  
 من امته لم يكن مظاهرا ومن قال لنسائه انت علي كظن ابي كان مظاهرا  
 من جماعتهم وعليه لكل واحدة منهن كفارة وكفارة الطهار عتق رقبة  
 فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين من لم يمسها فاعطاهم ستين مسكينا كل ذلك  
 قبل المسيس وتجرى في العتق الرقة الكافرة والمسلمة والذرة والاني والصغير  
 والبير والنجري العياد ولا مقطوعة الدين والرجلين ويجوز الاصم والمقنوع  
 احيى الدين والرجلين من خلاف ولا يجوز قطع ايها اليدين ولا الجنون  
 الذي لا عقل ولا يجزي المذنب والمكاتب الذي ادي بعض المال وام الولد ان عتق  
 مكاتب الميرود شيئا جاز فان اشترى اياه او ابنه ينوي بالشراء الكفارة جاز  
 عنها وان عتق نصف عبده مشترك عن الكفارة وضمن قيمة باقية فالتقعة  
 لم يجز عند اخي خيفة رحه الله وان عتق نصف عبده عن كفارته ثم عتق نصف

يستطع

باقيه جاز عنها وان عتق نصف عبده عن كفارته ثم جازي التي ظاهر منها  
 ثم عتق باقيه لم يجز عند اخي خيفة رحه الله ولا المجد المظاهر ما  
 يقبضه فكفارته صوم شهرين متتابعين ليس فيهما شهر رمضان ولا يوم  
 الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق فان جامع التي ظاهر منها في خلال الشهرين  
 ليلا عاملا او نهارا ناسيا استاء نف الصوم عند اخي خيفة ومحمد واذا  
 افطر منها يوما بعد او غير عند استاء نف الصوم واذا اظهر العبد لم يجز  
 في الكفارة الا الصوم فان عتق لمولي عنه او اطعم لم يجز واذا استطع  
 المظاهر الصيام اطعم ستين مسكينا كل مسكين نصف صاع من اوصاعا  
 من ابر او صاعا من شعير او قيمة ذلك فان عتقه وعشاها جاز قليلا  
 كان ما اكوا او كثير فان اعطى مسكينا واحدا ستين يوما اجراه وان عطا  
 في يوم واحد لم يجزه الا عن يومه وان قرب التي ظاهر منها في خلال  
 الاطعام لم يستاء نف خلاف الصوم ومن وجب عليه كفارة اظهرها  
 فاعتق قبتين لا ينوي عن احدهما بعينه جاز عنها وان صام رجة  
 اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا جاز وان عتق رقبة واحدة  
 او صام شهرين كان له ان يجعل عن ايتهما شاء **كتاب العتاق**  
 اذا قذف الرجل امراته بالزنا وهما من اهل الشهادة والمرأة ممن حقت قاذفها  
 او نوبس ولها وطالبته بموجب القذف وعليه اللعان فان امتنع منه



حَسْبُ الدَّاءِ حَتَّى يَلْعَنَ أَوْ يَكْذِبَ نَفْسَهُ فَيَحْتَدِثُ إِنْ لَعَنَ وَحَبَّ  
 عَلَيْهَا اللَّعَانُ فَإِنْ أَمْسَتْ حَبْسَهَا الدَّاءُ حَتَّى يَلْعَنَ أَوْ تَصِلَ قَدَمُهَا  
 كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَوْ مُحْرَقًا فِي قَدْفٍ فَقَدْ فُتِلَتْ عَلَيْهِ الْحَقُّ  
 وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَفِي أُمَّةٍ أَوْ كَافِرَةٍ أَوْ مُحْرَقَةٍ فِي قَدْفٍ أَوْ  
 كَانَتْ مِمَّنْ لَا يَحْتَدِثُ قَدَمُهَا فَلَا حَتَّ عَلَيْهِ فِي قَدْفِهَا وَلَا لِعَانٍ وَصِفَةُ  
 اللَّعَانِ أَنْ يَشْتَرِيَ الْقَاضِيُ بِالزَّوْجِ فَيَشْهَدُ عِنْدَ الْقَاضِيِ بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ  
 يَقُولُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الصَّادِقِينَ فَمَا يَشْتَرِيهِ مِنَ الزَّانَا  
 ثُمَّ يَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فَمَا رَأَاهَا  
 بِهِ مِنَ الزَّانِيَةِ أَيْ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ تَمَّ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ يَقُولُ  
 فِي كُلِّ مَرَّةٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْكَاذِبِينَ فَمَا رَأَيْتُ بِهِ مِنَ الزَّانَا وَيَقُولُ  
 فِي الْخَامِسَةِ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فَمَا رَأَيْتُ بِهِ  
 مِنَ الزَّانَا فَإِذَا التَّعَارَفَا فِي الْقَاضِيِ بَيْنَهُمَا وَكَانَتِ الْفَرْقَةُ تَطْلِيقَةً  
 بَابُ عِنْدَ الْخِيفَةِ وَمُحَمَّدٌ جَمْعُ اللَّهِ **وَقَالَ** أَبُو يُوسُفَ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ حَرَّمَ مُؤْتِدَ إِنْ كَانَ الْقَدْفُ فِي يَدَيْ الْقَاضِيِ نِسْبَةً وَ  
 الْحَقُّ بِأَمَةٍ فَإِنْ عَادَ الزَّوْجُ فَالْكَذِبُ نَفْسَهُ حَتَّى الْقَاضِيُ وَحَلَّ لَهُ أَنْ  
 يَزَوِّجَهَا وَلِذَلِكَ إِنْ قَدَفَ غَيْرَهَا فَحَدَّثَ أَوْ زَنَتْ فَحَدَّثَتْ فَإِنْ قَدَفَ  
 أَمْرًا وَهُوَ صَغِيرَةٌ أَوْ مَحْنُونَةٌ فَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا وَقَدْ أَخْبَرْتُ لِيَقُولُ بِهِ

اللَّعَانُ فَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ لَيْسَ حَمْلًا مِنِّي فَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ قَالَ زَنَيْتَ  
 وَهَذَا الْحَمْلُ مِنَ الزَّانَا تَلَا عَنَّا وَلَمْ يَشْفِ الْقَاضِيُ الْحَمْلَ فَإِذَا نَفَى الرَّجُلُ وَلَدَ  
 أَمْرًا نَبِيَّهُ عَقِبَ الْوَلَادَةِ وَفِي الْوَقْتِ الَّذِي تَقْبَلُ التَّحْقِيقَ وَتَتَنَاقَلُ الْوَلَادَةُ  
 صَحْنِيَّةٌ وَلَا عَنِّي بِهِ وَإِنْ نَفَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَعْنًا وَشَتَّ النَّسَبَ **وَقَالَ**  
 أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ صَحْنِيَّةٌ فِي مَدَّةِ النَّفَاسِ فَإِذَا وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ  
 وَاحِدٍ فِي الْأَوَّلِ وَاعْتَرَفَ بِالثَّانِي تَبَتَّ نِسْبُهُمَا وَحَدَّ الزَّوْجُ وَإِنْ اعْتَرَفَ  
 بِالْأَوَّلِ وَنَفَى الثَّانِي تَبَتَّ نِسْبُهُمَا وَلَا عَنِّي **كِتَابُ الْعِدَّةِ** إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ  
 أَمْرًا تَه طَلَّاقًا بَابًا أَوْ بَحْثًا أَوْ قَعَّتِ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ طَلَّاقٍ وَفِي  
 حَرِّ مِمَّنْ يَحْضُرُ فَعِدَّتُهُمَا ثَلَاثَةُ أَقْرَابٍ وَالْأَقْرَابُ الْخِيَصُ وَإِنْ كَانَتْ لَخِيَصُ  
 مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ فَعِدَّتُهُمَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَّهَا  
 وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَعِدَّتُهَا خِيَصَتَانِ وَإِنْ كَانَتْ لَخِيَصُ فَعِدَّتُهَا شَهْرٌ وَنِصْفُ  
 وَإِنْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَفِي حَرِّ فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرُونَ كَانَتْ  
 أَمَةً فَعِدَّتُهَا شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَّ  
 حَمْلَهَا وَإِذَا وَرِثَتْ الْمَطْلُقَةُ فِي الْمَرْضِ فَعِدَّتُهَا بَعْدَ الْأَجَلِ عِنْدَ الْخِيفَةِ  
 فَإِنْ اعْتَقَتْ الْأَمَةُ فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَّاقٍ يَجِيئُ أَنْتَقَلَتْ عِدَّتُهَا إِلَى عِدَّةِ الْحُرِّ  
 فَإِنْ اعْتَقَتْ فِي مَسْتَوْتَةٍ أَوْ تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَمْ تَنْتَقِلْ عِدَّتُهَا إِلَى عِدَّةِ  
 الْحُرِّ وَإِنْ كَانَتْ أَيْسَةً فَاعْتَدَتْ بِالشُّهُورِ شُرُوكَ الدَّمِ انْتَقَضَ مَا مَضَى



من عدتها كان عليها ان تستأنف العدة بالحيض والنكاح نكاحا  
 قاسدا والمطوعة بشبهة عدتها بالحيض في الفرقة والموت وإدأ مات  
 مولى أم الولد عنها أو اعتقها فعدتها ثلاث حيض وإدأ مات الصغير عن  
 أمه أو به وبها جمل فعدتها ان تضع حملها فإن حدث الحمل بعد الموت  
 فعدتها أربعة أشهر وعشر وإذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض لم تعد  
 بالحيضة التي وقع الطلاق فيها وإذا وطئت المعتدة بشبهة فليها عدة  
 أخرى وتدخلت العدان فتكون ما تراه من الحيض تحسبا به منهما جميعا  
 وإن انقضت العدة من الأولى ولم تكمل الثانية فإن عليها تمام العدة  
 الثانية وإن شاء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب  
 الوفاة فإن لم تعلم بالطلاق والوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت  
 عدتها والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق بينهما أو غير الوطئ  
 على ترك وطئها وعلى البتوتة والمتوفى عنها زوجها إذا كانت بالغة  
 مسلمة الإحدا وهو ترك الطيب والزينة والذهن والكحل الأمين  
 عذو ولا تحجب بالحناء ولا بلبس ثوب مصبوغا بعصفر ولا عفران  
 ولا إحدا على كافرة ولا على صغيرة وعلى الأمة الإحدا وليس في عدة  
 النكاح الفاسد ولا في عدة أم الولد إحدا ولا ينبغي ان تخطب المعتدة  
 ولا بأمن التعريض في الخطبة ولا يجوز للمطلقة الرجعية والبتوتة

الرُّفْعُ

لرُّفْع من بيتها لا ولا لها والمتوفى عنها زوجها يخرج نهارا ويضع  
 الليل ولا يبيت في غير منزلها وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل الذي يضاف  
 إليها السكني حال وقوع الفرقة والموت فإن كان نصيبها من البيت  
 لا يبيعها وأخرجها الورثة من نصيبهم اتفقت ولا يجوز ان يسأوا زوجها  
 بالمطلقة الرجعية وإذا طلق الرجل امرأته طلاقا باينا ثم تزوجها في  
 عدتها وطلقها قبل ان يدخل بها فليها مهر كامل وعليها عدة مستقبله  
**وقال** محمد رحمه الله لها نصف المهر وعليها تمام العدة الأولى  
 ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية إذا جاءت بسنتين أو أكثر لم تقدر  
 بانقضاء العدة وإن جاءت به لا قبل من سنتين ثبت نسبه وكانت حية  
 والبتوتة يثبت نسب ولدها إذا جاءت به لا قبل من سنتين فإن جاءت  
 به لتمام سنتين من يوم الفرقة لم يثبت النسب إلا ان يدعيه ويثبت  
 نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين وإذا عرفت  
 المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد لا قبل من ستة أشهر يثبت نسبه  
 وإن جاءت به لستة أشهر لم يثبت النسب وإذا ولدت المعتدة ولدا  
 لم يثبت نسبه عند أبي حنيفة رحمه الله إلا ان يشهد بولادتها رجلان  
 أو رجل وامرأتان إلا ان يكون هناك رجل ظهروا واعترافا من قبل  
 الزوج فيثبت النسب بغير شهادة **وقال** أبو يوسف ومحمد يثبت



في جميع شهادة امرأة واحدة واحدة فإذا تزوج امرأة فبانت بولدها قبل من ستة  
 أشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه إن اعترف به الزوج أو سكوت فإن  
 بخد الولادة يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة والكرامة للمل  
 سنتان وأقله ستة أشهر وإذا أطلق الذمي الدمية فلا عدة عليها وإن  
 تزوجت الحامل من الزنا جاز النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها والله  
 أعلم **كتاب النفقة** النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة  
 كانت أو كاتبة إذا سلمت نفسها منه في منزله فعليه نفقتها ونفقة  
 وسكنها يعتبر ذلك بحالهما جميعا مؤسرا كان الزوج أو معسرا فإن انفقت  
 من تسليم نفسها إليه حتى يعطيها مهرها فلها النفقة فإن نشرت فلا نفقة  
 لها حتى تعود إلى منزله وإن كانت صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها وإن  
 سلمت إليه وإن كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطء والمرأة كبيرة فلها  
 النفقة من ماله وإذا أطلق الزوج امرأة فلها النفقة والسكنى في عتقها  
 رجعا كان أو بابتا ولا نفقة للزوجة عنها زوجها وكل فرقة جاءت من  
 قبل المرأة معصية فلا نفقة لها وإن طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها  
 وإن ملكت ابن زوجها من نفسها إن كان بعد الطلاق فلها النفقة وإن  
 كان قبل الطلاق فلا نفقة لها وإذا اجست المرأة في دين أو عصها رجل لها  
 فذهب بها أو حجب مع محرمة فلا نفقة لها وإن مرضت في منزل الزوج فلها

وإن جازت به لست  
 أشهر فصاعدا يثبت  
 نسبه

النفقة ويقض على الزوج إذا كان مؤسرا نفقة خادما ولا يقض للمؤمن  
 نفقة خادما ولا جدي عليه أن يسكنها في البرية ليس فيها أحد من أهله إلا  
 أن يختار وإن كان له ولد من غيرها فليس له أن يسكنه معها والزوج أن يمنع  
 والديها وولدها من غير وأهلها التناول عليها ولا يمنعهم من النظر إليها ولاها  
 أي وقت شاء أو من عسر نفقة امرأة لم يفرق بينهما ويقال لهما  
 استبدي عليه وإذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به والزوجية  
 فرض القاضي في ذلك المال النفقة للزوجة الغايبة وولده الصغير وإذا  
 ولولده الكبار الزمي والآيات ويأخذ منها أفيلاها ولا يقضي نفقة في مال  
 الغايبة إلا لمولاه وإذا قضى القاضي لها نفقة إلا عسر ثم أسرف فأمته  
 ثم لها نفقة المؤسر وإذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها فطالبت بذلك  
 فلا شيء عليه إلا أن يكون القاضي فرض لها النفقة أو صالح الزوج على مقدار  
 منها فيقضي لها بنفقة ما مضى فإن مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة  
 ومضت شهور سقطت النفقة وإن أسلفها نفقة السنة ثم لم يسترجع منها  
 شيئا **وقال** محمد بن حبيب لها نفقة ما مضى وما بقي للزوج فإذا تزوج  
 العبد حرة فنفقتها دين عليه يباع فيها وإذا تزوج الحر امرأة فهو لها مولاهما  
 معه من لا عليه النفقة وإن لم يسواها فلا نفقة لها ونفقة الأولاد الصغار على  
 الأب لاشاركة فيها أحدا كما لا يشاركه في نفقة الزوجة أحد وإن كان الصغير

مات



رَضِيْعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ تَرْضَعَهُ وَيَسْتَأْجِرُهُ الْآبُ مَنْ تَرْضَعُهُ عَنْهَا فَإِنْ  
 اسْتَأْجَرَهَا وَهِيَ رَوْحَتُهُ أَوْ مَعْتَدَتُهُ لَمْ يَرْضَعْ وَلَهَا الْمَرْجُوفَانِ انْقَضَتْ عَنْهُمَا  
 فَاسْتَأْجَرَهَا عَلَى رَضَاعِهِ جَازٍ فَإِنْ قَالَ الْآبُ لَأَسْتَأْجِرَهَا وَجَاءَ بِغَيْرِهَا فَضَيَّتْ  
 الْأُمُّ مِثْلَ جِرَةِ الْمُسْتَأْجِرِ الْخَبِيْثَةِ كَانَ الْأَمْرُ أَحَقَّ وَإِنْ أَمْسَتْ زِيَادَةً لَمْ يَجِبِ  
 الرُّوْحُ عَلَيْهَا وَنَفَقَةُ الصَّغِيرِ وَاجِبَةٌ عَلَى أَبِيهِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ كَمَا يَجِبُ  
 نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ عَلَى الرُّوْحِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ وَاقْبَلَتْ الْفَرْقَةَ بَيْنَ الرُّوْحَيْنِ  
 فَلَا أَمْرَ أَحَقَّ بِالْوَلَدِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْأُمُّ فَأُمُّ الْأُمِّ أَوْ لِي مِنْ أُمِّ الْآبِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَأُمُّ  
 الْآبِ أَوْ لِي مِنَ الْأَخَوَاتِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ جَدَّةٌ فَالْأَخَوَاتُ أَوْ لِي مِنَ الْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ  
 وَتَقْدِمُ الْأَخْتُ مِنَ الْآبِ وَالْأُمُّ ثُمَّ الْأَخْتُ مِنَ الْأُمِّ ثُمَّ الْأَخْتُ مِنَ الْآبِ ثُمَّ الْخَالَاتُ  
 أَوْ لِي مِنَ الْعَمَّاتِ يَنْزِلْنَ كَمَا يَنْزِلُ الْأَخَوَاتُ ثُمَّ الْعَمَّاتُ يَنْزِلْنَ كَذَلِكَ وَكُلٌّ مِنْ  
 تَزَوَّجَتْ مِنْ هَؤُلَاءِ سَقَطَ حَقُّهَا إِلَّا الْجَدَّةَ إِذَا كَانَ زَوْجُهَا الْجَدَّ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ  
 لِلزَّوْجِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِهِ فَأَنْصَرَفَ فِيهِ الرِّجَالُ فَأُولَاهُمْ بِهِ أَوْ يَوْمَ تَحْصِيَا  
 وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ أَحَقُّ بِالْغَلَامِ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْ حَلْهِ وَيَشْرَبَ مِنْ حَلِّهِ وَلَيْسَ وَحْدَهُ  
 وَيَسْتَجِي وَحْدَهُ وَالْجَارِيَةُ حَتَّى تَحْضُرَ مِنْ سِوَى الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ أَحَقُّ  
 بِالْجَارِيَةِ حَتَّى تَبْلُغَ حَتَّى تَشْتَقِيَ وَالْأُمُّ إِذَا اعْتَقَمَ مَوْلَاهَا أُمُّ الْوَلَدِ إِذَا  
 اعْتَقَتْ فِي الْوَلَدِ كَالْحُرَّةِ وَلَيْسَ لِلْأُمِّ وَأُمُّ الْوَلَدِ قَبْلَ الْقَوِّ حَقٌّ فِي الْوَلَدِ  
 وَالزَّوْجَةُ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا الْمُسْلِمِ مَا لَمْ يَقْعِلِ الْإِيَّانُ أَوْ يَخَافَ أَنْ يَأْخُذَ الْكُفْرُ

وَالْإِرَادَةُ الْمَطْلُوقَةُ أَنْ تَخْرُجَ بَوَلَدَهَا مِنَ الْمَصْرِ فَلَيْسَ لَهَا ذَلِكَ إِلَّا أَنْ  
 تَخْرُجَ إِلَى وَطَنِهَا وَقَدْ كَانَ الرُّوْحُ تَزَوَّجَهَا فِيهِ وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَتَّقِيَ عَلَى  
 ابْنِهِ وَلِجَدَّاهُ وَجَدَّتِهِ إِذَا كَانَ أَوْ أَقْرَبَ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ لَا يَجِبُ  
 النِّفَقَةُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَالْجَدَّاتِ  
 وَالْوَلَدِ وَلِلْوَلَدِ وَلَا يَشَارِكُ الْوَلَدُ فِي نَفَقَةِ ابْنِهِ أَحَدُ النِّفَقَةِ  
 الْخُرْدِي رَحِمَ مَحْرَمًا إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَقِيرًا وَكَانَتْ امْرَأَةٌ بِالْفَقْرِ فَقِيرَةً أَوْ  
 كَانَ ذَكَرًا مُنَاوَعًا فَقِيرًا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى مَقْدَارِ الْمِيرَاثِ وَجِبَتْ نَفَقَةُ الْبَنَةِ  
 بِالْبَالِغَةِ وَالْبَنِ الرِّمِيِّ عَلَى أَبِيهِ أَلْتَلَا عَلَى الْآبِ التَّلَاثَانِ وَعَلَى الْأُمِّ التَّلَاثُ  
 وَلَا يَجِبُ نَفَقَتُهُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ وَلَا يَجِبُ عَلَى الْفَقِيرِ إِذَا كَانَ لِلْآبِ  
 الْغَايِبُ مَا لِي فِي أَهْلِهِ بِنَفَقَةِ ابْنِهِ وَإِنْ بَاعَ أَبُوهُ مَتَاعَهُ فِي نَفَقَتِهِ  
 جَازَ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ بَاعَ الْعَقَارَ لَمْ يَجِبْ وَإِذَا كَانَ  
 لِلْبَنِ الْغَايِبُ مَا لِي فِي يَدِ أَبِيهِ فَأَنْفَقَ مِنْهُ لَمْ يَضُرَّ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَا لِي  
 يَلِجَنِّي فَأَنْفَقَ عَلَيْهِمَا بِغَيْرِ أَمْرِ الْقَاضِي مِنْ قِادِ الْقَاضِي لِلْوَلَدِ  
 الْوَالِدَيْنِ وَذَوِي الْأَرْحَامِ بِالنِّفَقَةِ فَمَضَتْ مِنْهُ سَقَطَتِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ  
 الْقَاضِي فِي الْأَسْتِدَانَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمَوْلَى أَنْ يَتَّقِيَ عَلَى عِبْدِهِ أَوْ أَمَتِهِ فَإِنْ  
 أَسْعَى وَكَانَ لَهَا كَسْبُ السَّبَابِ وَانْفَقَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا كَسْبُ أَحَدٍ الْمَوْلَى  
 عَلَى بَعِيْهَا **كِتَابُ الْعَاقِ** الْعَبْقُ يَقَعُ مِنَ الْحُرِّ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ فِي



ملكه واذا قال لعبدك او لامته انت حر او مقيم او متفق او محرر او قد  
 حررتك او اعتقتك فقد عتق نوي المولى العتق او لم ينوي ولذلك ان قال  
 اسك حر او وجهك حر او قبلك حر او يدك حر او قال لامته فجل حر  
 ولو قال لا ملك لي عليك فهو يبيح الحرية عتق فان لم ينو يعتق وكذلك  
 كذايات العتق وان قال لاسلطان لي عليك ونوي العتق لا يعتق وان قال يا  
 هذا ابني فثبت علي ذلك او قال هذا مولاي او يا مولاي عتق وان قال يا  
 ابني او يا بني او يا اخي لم يعتق وان قال لفلان له لا يولد مثله لثنا هذا  
 ابني عتق عند الله خيفة رحمه الله واذا قال لامته انت طالق ونوي به  
 الحرية لم يعتق وان قال لعبدك انت مثل الحر لم يعتق وان قال ما انت الا  
 حر عتق واذا ملك الرجل ذرا حرم مخرجه عتق عليه واذا اعتق المولى  
 بعض عبده عتق ذلك البعض ويسعى في بقيقه قيمة لمولاه عند خيفة وعمل  
 عتق كله واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق فان  
 كان موسرا فشريكه بالخيار بين ان يعتق وبين ان يضمن قيمة نصيبه و  
 ان كان المقتن موسرا فالشريك بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء  
 استسعى العبد وهو قول ابي حنيفة وعندهما ليس له الا الضمان مع اليسار  
 والسعاية مع اليسار واذا اشترى رجل ابن احد هما عتق نصيب  
 الاب والامان عليه وكذلك اذا ورثاه فالشريك بالخيار ان شاء اعتق

عند خيفة ان شاء  
 اعتق وان شاء ضمن  
 شريكه قيمة نصيبه  
 وان شاء استسقى العبد

نصيبه وان شاء استسقى العبد عند خيفة رحمه الله واذا اشترى كل  
 واحد من الشريكين على الاخر الحرية سعى لكل واحد منهما في نصيبه  
 لانا او مفسرين عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما ان كانا مؤسرين  
 فلا سعاية لهما وان كانا مفسرين سعى لهما وان كان احدهما مؤسرا  
 والآخر مفسرا سعى للموسر ولم يسع للمفسر ومن اعتق لوجه الله تعالى او  
 للشیطان او للضمير عتق وعتق المكره والشكران فاقع واذا اضاف العتق  
 الى ملك او شرط صح كما يصح في الطلاق واذا اخرج عبد الحر من دار  
 الغريب مسلما عتق واذا اعتق جارية فمما ملا عتق حلقها وانما عتق الحمل  
 خاصة عتق ولم يعتق الامر واذا اعتق عبده على مال فقبله العبد عتق  
 لزمه المال ولو عتق عتقه باء المال صح وصار مائة ذونا فان حضر المال  
 اجر الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد وولد الامه من مولاه حر  
 وولدها من زوجها مملوك لسيدها وولد الحر من العبد حر  
 اذا قال المولى لمملوكه ادمت فانت حر وانت حرعت  
 ذرمتي وانت مذبذبا وقد بترتك فقد صار مذبذبا لا يجوز بيعه ولا هبته  
 والمولى ان يستخرمه ويؤجره وان كانت امه فله وطئها وله ان يزوجها  
 فاذا مات المولى عتق المذنب من ثلث ماله ان خرج من الثلث فان لم  
 يكن له مال غيره سعى في ثلث قيمته وان كان على المولى دين سعى في جمعه



قَمَنَهُ لِقَوْمَائِهِ وَلِلدُّنْيَا مَدْرَافًا فَإِنْ عُلِقَ النَّبِيُّ بِقَوْتِهِ عَلَى صِفَةِ شَيْءٍ  
يَقُولُ إِنْ مَاتَ فِي مَوْضِعٍ هَذَا أَوْ سَفَرِي هَذَا أَوْ مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا فَلَيْسَ بِيْهِ وَجُورٌ  
بَعْدَهُ فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا عَنْتَقَ كَمَا يَتَقَى الْمَدْرَافَةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
**باب الاستيلاء** إِذَا أَوْلَيْتَ الْأَمَةَ مَوْلَاهَا فَقَدْ صَارَتْ أَمْرًا لِلَّهِ لَا يَجُوزُ  
بِيعُهَا وَلَا مَلِكُهَا وَلَا وَطَنُهَا وَلَا سِتْرُهَا وَلَا جَارُهَا وَلَا تَزْوِجُهَا وَلَا تَبْتَئُ نَسَبَ  
وَلِيَّهَا إِلَّا أَنْ يَتَرَفَّعَ فَإِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ بَعْدَ ذَلِكَ بَشَتْ نَسَبُهُ مِنْ غَيْرِ أَقْرَابٍ  
فَإِنْ نَفَاهُ اسْتَقْبَلَ بِقَوْلِهِ وَإِنْ رَفَعَهَا جَاءَتْ بِوَلَدٍ فَهِيَ فِي حُكْمِ أُمِّهِ وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى  
عَنْتَقَتْ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَلا تَزِيهَا السَّعَايَةُ لِلْعَوْمَاءِ إِنْ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى بَيْنٌ وَإِذَا  
وُطِنَ جُلُ مَقْتَبَرِهِ بِكَافٍ قَوْلَتْ مِنْهُ ثُمَّ لَهَا صَارَتْ أَمْرًا لِلَّهِ وَإِذَا  
وُطِنَ لِأَبٍ جَارِيَةٍ ابْنِهِ جَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادْعَاهُ بَشَتْ نَسَبُهُ وَصَلَتْ أَمْرًا لِلَّهِ  
وَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَقْرُهَا وَلَا قِيمَةُ وَلَدِهَا وَإِنْ وَطِنَ أَبَ الْأَبِ مَعْبَقَاءَ  
الْأَبِ لَمْ يَبْتَئِ النَّسَبُ فَإِنْ كَانَ الْأَبُ مَيِّتًا بَشَتْ النَّسَبُ مِنَ الْجَدِّ كَمَا بَشَتْ  
النَّسَبُ مِنَ الْأَبِ وَإِذَا كَانَتْ الْجَارِيَةُ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ جَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادْعَاهُ أَحَدَهُمَا  
بَشَتْ نَسَبُهُ مِنْهُ وَصَارَتْ أَمْرًا لِلَّهِ وَعَلَيْهِ نِصْفُ عَقْرُهَا وَنِصْفُ قِيمَتِهَا وَلَيْسَ  
عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ قِيمَةٍ وَلَدِهَا فَإِنْ ادْعَاهُ جَمِيعًا بَشَتْ نَسَبُهُ مِنْهُمَا وَكَانَ الْقَرَأَةُ  
وَلَدِهَامَا وَعَلَى كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الْعَقْرِ وَالْقِيمَةُ قِصَاصًا مَالَهُ عَلَى الْأَخْرَافِ  
الْأَبْنِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِيرَاثُ ابْنٍ كَامِلٌ وَهِيَ أَرْثَانِ مِنْهُ مِيرَاثُ أَبٍ وَاحِدٍ

وَإِذَا وَطِنَ الْمَوْلَى جَارِيَةً كَانَتْ بِهَا جَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادْعَاهُ فَإِنْ صَدَقَهُ  
الْمَكَاتِبُ بَشَتْ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَكَانَ عَلَيْهِ عَقْرُهَا وَقِيمَةُ وَلَدِهَا وَلَا يَصِيرُ  
أَمْرًا لِلَّهِ وَإِنْ كَذَبَهُ فِي النَّسَبِ لَمْ يَبْتَئِ **كتاب المكاتب** إِذَا كَاتَبَ  
الْمَوْلَى عَبْدَهُ أَوْ امْرَأَتَهُ عَلَى مَالٍ شَرْطُهُ عَلَيْهِ وَقِيلَ الْعَبْدُ ذَلِكَ صَارَ كَاتِبًا وَجُوزَ  
أَنْ يَشْتَرِيَ الْمَالَ حَالًا أَوْ يَجُوزَ مَوْجَلًا وَنَجْمًا وَجُوزَ كِتَابَةُ الْعَبْدِ الضَّعِيفِ  
إِذَا كَانَ يَعْقِلُ الشَّرِيَّ وَالْبَيْعَ وَإِذَا احْتَمَتِ الْكِتَابَةُ حَرَجَ الْمَكَاتِبُ مِنْ يَدِ  
الْمَوْلَى وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ مِلْكِهِ وَيَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ وَالشَّرْيُ وَالسَّفَرُ وَالْجُزُؤُ لَهُ الْقَوْلُ  
إِلَّا بِإِذْنِ الْمَوْلَى وَلَا يَهَبُ وَلَا يَصَدَّقُ إِلَّا شَيْءَ الْيَسِيرِ وَلَا يَسْتَقِلُّ فَإِنْ وَلَدَ لَهُ  
وَلَدٌ مِنْ أُمِّهِ لَمْ يَدْخُلْ فِي كِتَابَتِهِ وَكَانَ حُكْمُ حُكْمِهِ وَنَسَبُهُ لَهُ فَإِنْ رَفَعَ الْمَوْلَى  
عَبْدَهُ مِنْ أَمْنِهِ ثُمَّ كَاتَبَهُمَا قَوْلَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَدْخُلْ فِي كِتَابَتِهِمَا وَكَانَ نَسَبُهُ لَهَا  
وَإِنْ وَطِنَ الْمَوْلَى مَكَاتِبَتَهُ لَزِمَهُ الْعَقْرُ وَإِنْ جَوَّعَ لَهَا أَوْ عَلَى وَلَدِهَا لَزِمَتْهُ  
الْجِنَايَةُ وَإِنْ أَلْفَ مَا لَهَا غَرِمَهُ وَإِذَا اشْتَرَى الْمَكَاتِبُ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ دَخَلَ  
فِي كِتَابَتِهِ وَإِنْ اشْتَرَى أَمْرًا وَلَدَهُ مَعَ وَلَدِهِ دَخَلَ وَلَدُهُ فِي كِتَابَتِهِ وَلَمْ يَجِزْ  
لَهُ بَيْعُهَا فَإِنْ اشْتَرَى ذَا شَرٍّ حَرَّمَ مِنْهُ لِأَوْلَادِهِ لَمْ يَدْخُلْ فِي كِتَابَتِهِ عِنْدَ  
الْبَيْعَةِ وَإِذَا عَجَزَ الْمَكَاتِبُ عَنْ جَمْعِ نِظَرِ الْقَاضِي فِي حَالِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ  
يَقْتَضِيهِ أَوْ مَالٌ يَقْدَرُ عَلَيْهِ لَمْ يَجِزْ تَجْزِيتهُ وَاسْتَظَرَ عَلَيْهِ الْيَوْمُ مِنَ الثَّلَاثَةِ  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَجْهٌ وَطَلَبَ الْمَوْلَى تَجْزِيتهُ عَجْزَهُ وَفِي كِتَابَتِهِ **وقال**



ابن يوسف رحمه الله لا يجوز حتى يتوالى عليه جحان وإذا عجز المكاتب  
عادر الحاكم الرقب وكان مافي يده من الأساب لمولاه وإذا مات المكاتب  
وله مال لم ينفق الكتابة وقضي كتابته من الأساب وحكم بعتقه في  
أخر جزء من أجزاء حياته فإن لم يترك وقاء وترك ولد مولودا سعي  
في كتابة أبيه على جحومه وإذا أدي حكمنا بعتق أبيه قبل موته وعشق  
الولد فإن ترك ولدًا مشري قيل له إماما أن تؤدي الكتابة حالة ولا أدت  
في الرقب وإذا كاتب المسلم عبده على خمر أو خنزير أو على قيمة نفسه والكتابة  
فاسدة فإن أدي الخمر عشق ولزمه أن يسعي في قيمته ولا ينقص من المسحوق  
يزاد عليه وإن كاتبه على حيوان غير موصوف والكتابة جائرة وإذا كاتب  
عبدية كتابة واحدة بالف درهم إن أديا عتقا وإن عجز رد إلى الرقب  
وإن كاتبها على أن كل واحد منهما ضامن على الآخر جازت الكتابة بينهما  
أدي عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما أدي وإذا أعتق المولى مكانه عتق  
بعثقه وسقط عنه مال الكتابة وإذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة  
وقيل له أدي مال إلى ورثة المولى على جحومه فإن عتقه أحد الورثة  
لم يجز عتقه وإن اعتقوه جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابة وإن  
كاتب المولى أم ولد له جاز وإن مات المولى سقط عنها مال الكتابة وإذا كاتب  
مكاتبته منه في الخيار إن شاءت مضت على الكتابة وإن شاءت عجزت

نفسا وصارت أم ولد له وإذا كاتب مدبرته جاز وإن مات المولى  
ولم آل له عتقه في الخيارين أن تسعي في ثلثي قيمتها أو جميع مال الكتابة  
وإن دبر مكاتبته صح التدبير ولها الخيار إن شاءت مضت على كتابتها وإن  
شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة فإن مضت على كتابتها مات المولى  
ولم آل له غيرها في الخيار إن شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة أو في  
ثلثي قيمتها عند أبي خيفة رحمه الله وإذا أعتق المكاتب عبده على مال  
لم يجز وإن وهب على عوض لم يصح وإن كاتب عبده جاز فإن أدي الثاني  
قبل أن يعقب الأول فمولاؤه للمولى وإن أدي بعد عتق المكاتب الأول  
فمولاؤه له **كتاب الولاء** إذا أعتق الرجل مملوكه وكذلك المرأة  
عتق وإن شرط أنه سائبة فالشرط باطل والولاء لمن أعتق وإذا  
أدي المكاتب عتق ومولاؤه للمولى وإن أعتق بعد موت المولى فذلك  
وإن مات المولى عتق مدبرته وأمهات أولاده ومولاؤهم له ومن ملك  
ذات حر حرمت منه عتق عليه ومولاؤه له وإذا تزوج عبد رجل أمة لآخر  
فأعتق مولى الأمة الأمة وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها  
ومولاؤه للمولى الأم لا يستقل عنه أبداً فإن ولدت بعد عتقها لا أكثر  
من ستة أشهر فمولاؤه للمولى الأم فإن أعتق العبد جاز ولا إبه ولا نقل  
عن مولى الأم إلى مولى الأب ومن تزوج من العجم بعتقه من العرب فولدت



لَهُ أَوْلَادٌ أَوْ لَا وَلَيْسَ الْمَوْلَى بِمَا عِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا أَلْفَاةٌ الْقَتْلُ  
تَعْصِبُ فَإِنْ كَانَ الْمُتَقَرِّقُ عَصَبَةً مِنَ النَّسَبِ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ  
لَهُ عَصَبَةٌ مِنَ النَّسَبِ فَمِيرَاثُهُ لِلْمُتَقَرِّقِ فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى ثُمَّ مَاتَ الْمُتَقَرِّقُ  
فَمِيرَاثُهُ لِبَنِي الْمَوْلَى دُونَ بَنَاتِهِ وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْوَلَاةِ إِلَّا مَا اعْتَقَنَ  
أَوْ اعْتَقَتْ مِنْ اعْتَقَنَ أَوْ كَاتِبٌ أَوْ كَاتِبَةٌ أَوْ كَاتِبَةٌ أَوْ دَرَبٌ أَوْ دَرَبَةٌ  
دَرَبٌ أَوْ جَزُولٌ لَا مَقْتَقَتٌ أَوْ مَقْتَقَةٌ وَمَا تَرَكَ الْمَوْلَى بَنًا أَوْ وَلَادًا  
إِنْ أَخْرَجَتْهُ الْمُتَقَرِّقُ لِلدِّينِ دُونَ بَنِي الدِّينِ وَالْوَلَاةُ لِلْكَبَرِ وَإِذَا اسْلَمَ  
رَجُلٌ عَلَى يَدِ رَجُلٍ فَأُولَاهُ عَلَى أَنْ يَرِثَهُ وَيُعْقَلَ عَنْهُ أَوْ اسْلَمَ عَلَى بَعْضِهِ  
وَأُولَاهُ فَأُولَاهُ رَجُلٌ وَعَقْلُهُ عَلَى مَوْلَاهُ فَإِنْ مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ فَمِيرَاثُهُ  
لِلْمَوْلَى وَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ وَلِلْمَوْلَى أَنْ يَتَّقِلَ عَنْهُ بَوْلَاةً  
إِلَى غَيْرِهِ مَا لَمْ يَقْعِلْ عَنْهُ فَإِنْ عَقَلَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقُولَ بَوْلَاةً  
إِلَى غَيْرِهِ وَلَيْسَ لِمَوْلَى الْعِتَاقَةِ أَنْ يُؤْخَذَ أَحَدٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **كِتَابُ**  
**الْأَنْبَاءِ** الْقَتْلُ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ عَمْدٌ وَشِبْهُ عَمْدٍ وَخَطَاؤٌ  
وَمَا أَجْرِي مَجْرِي لُطْأٍ وَالْقَتْلُ سَبَبٌ فَالْعَمْدُ مَا تَعَمَّدَ ضَرْبُهُ  
بِسِلَاحٍ أَوْ مَا أَجْرِي مَجْرِي السِّلَاحِ فِي تَفْرِيقِ الْأَجْزَاءِ كَالْمُحْدَرِّ مِنَ  
الْخَشَبِ وَالْحَجَرِ وَالنَّارِ وَمَوْجِبُ ذَلِكَ الْمَاءُ ثُمَّ وَالْقَوْدُ إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ  
الْأَوَّلِيَاءُ وَلَا كَفَّارَةٌ فِيهِ وَشِبْهُ الْعَمْدِ عِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ

يَعْمَدُ الضَّرْبُ بِمَا لَيْسَ بِسِلَاحٍ وَلَا مَا أَجْرِي مَجْرِي السِّلَاحِ **قَالَ** أَبُو  
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ إِذَا ضُرِبَ بِحَجَرٍ عَظِيمٍ أَوْ خَشَبَةٍ عَظِيمَةٍ فَهُوَ عَمْدٌ وَشِبْهُ الْعَمْدِ  
أَنْ يَتَعَمَّدَ ضَرْبُهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ بِهِ غَالِبًا وَمَوْجِبُ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْمَاءُ ثُمَّ  
الْكَفَّارَةُ وَلَا قَوْدُ فِيهِ وَفِيهِ دِيَّةٌ مَخْلُطَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْخَطَاةِ عَلَى وَجْهِ  
خَطَاةٍ فِي الْقَصْدِ وَهُوَ أَنْ يَرْمِيَ شَخْصًا يَنْتَهِي صَيْدًا فَإِذَا هُوَ دَمِيٌّ وَخَطَاةٍ فِي  
الْفِعْلِ وَهُوَ أَنْ يَرْمِيَ غُرْضًا يَصِيبُ أَدَمِيًّا فَوْجِبُ ذَلِكَ الْكَفَّارَةُ وَالْدِيَّةُ  
عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا مَا تَمَرُّ فِيهِ وَمَا أَجْرِي مَجْرِي لُطْأٍ مِثْلُ النَّاسِ يَنْقَلِبُ عَلَى  
رُجُلٍ فَيَقْتُلُهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ لُطْأٍ وَأَمَّا الْقَتْلُ سَبَبٌ كَمَا فِي الْبَيْرِ وَفَضْلُ الْحَجَرِ  
فِي غَيْرِ مِلْكِهِ وَمَوْجِبُهُ إِذَا تَلَفَ فِيهِ أَدَمِيٌّ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا كَفَّارَةٌ فِيهِ  
وَالْقِصَاصُ وَاجِبٌ فِي كُلِّ مُحَقَّقٍ الدَّمِ عَلَى التَّائِبِ إِذَا قُتِلَ عَمْدًا وَيُقْتَلُ الْحَدُّ  
بِالْحَرْفِ وَالْعَبْدُ وَالْمُسْلِمُ بِالزَّحْمِ وَلَا يَقْتُلُ الْمُسْلِمُ بِالنِّسَابِ وَيُقْتَلُ الرَّجُلُ  
بِالْمَرْأَةِ وَالْكَبِيرُ بِالصَّغِيرِ وَالصَّغِيرُ بِالْأَعْمَى وَالزَّمِنُ وَلَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ بَابْنِهِ وَلَا  
بَعْبَهُ وَلَا مَدْبَرَهُ وَلَا مَكَاتِبَهُ وَلَا بَعْدُولَهُ وَمَنْ وَرِثَ قِصَاصًا عَلَى أَبِيهِ  
سَقَطَ وَلَا يَسْتَوْفِي الْقِصَاصُ إِلَّا بِالسَّيْفِ وَإِذَا قُتِلَ الْكَاتِبُ عَمْدًا وَلَيْسَ وَارِثٌ  
إِلَّا الْمَوْلَى فَلَهُ الْقِصَاصُ وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً وَوَارِثُهُ غَيْرُ الْمَوْلَى فَلَا قِصَاصَ لَهُمْ  
فَإِنْ أَجْمَعُوا مَعَ الْمَوْلَى إِذَا قُتِلَ عَبْدُ الرَّهْنِ لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ خِلَافَ مَا يَحْتَمِلُ  
وَالرَّهْنُ وَمَنْ جَرَعَ رَجُلًا عَمْدًا فَلَمْ يَزَلْ صَاحِبًا وَإِنْ مَاتَ فَغَلِيهِ الْقِصَاصُ



وَمَنْ قَطَعَ يَدَ غَيْرِهِ عَمْدًا مِنَ الْغَصْلِ قُطِعَتْ يَدُهُ وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ وَكَارِبُ الْأَنْفِ  
وَالْأَذُنِ وَمَنْ صَرَبَ عَيْنَ رَجُلٍ فَقَطَعَهَا فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ قَائِمَةً  
وَذَهَبَ ضَوْعُهَا فَلَهُ الْقِصَاصُ حَتَّى لَهَ الْمَرْأَةُ وَيُجْعَلُ عَلَى وَجْهِهِ قُطْنٌ وَطَبُّ  
وَيُقَالُ عَيْنُهُ بِالْمَرْأَةِ حَتَّى يَذْهَبَ ضَوْعُهَا وَفِي السِّنِّ الْقِصَاصُ فِي كُلِّ شَجَةٍ  
يُمْكِنُ فِيهَا الْمِثْلَةُ الْقِصَاصُ وَالْقِصَاصُ فِي عِظْمِ الْإِنْفِ السِّنِّ وَلَيْسَ فِيهَا  
دُونَ النَّفْسِ شِبْهُ عَمْدٍ تَمَاسُ عَمْدًا وَخَطَأً وَالْقِصَاصُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ  
فِيمَا دُونَ النَّفْسِ وَالْبَيْنُ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ وَالْبَيْنُ الْعَبْدُ فَحَبُّ الْقِصَاصِ فِي  
الْأَطْرَافِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ مِنْ نِصْفِ الشَّعْبِ أَوْ جَرَحَهُ  
جَانِفَةً فَبَرَأَ مِنْهَا فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ وَإِذَا كَانَتْ يَدُ الْمُقْطُوعِ صَحِيحَةً وَكَانَ الْقَاطِعُ  
شَلًّا أَوْ أَقْصَصَ الْأَصَابِعَ وَالْمُقْطُوعُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدَ الْعَبْدَةِ وَلَا شَيْءَ  
لَهُ غَيْرَهَا وَإِنْ شَاءَ اخْتَارَ الشَّرَّاءُ مِنَ شَجَرٍ جَلًّا فَاسْتَوْعَبَتِ الشَّجَّةُ مَا بَيْنَ  
قَرْنَيْهِ وَهِيَ لَا تَسْتَوْعِبُ مَا بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّجَرِ فَالْمُشْرِجُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَقْصَصَ  
بِقِلْدٍ شَحْتَهُ يَتَرَدَّى مِنْ أَيْتِ الْجَانِبَيْنِ شَاءَ وَإِنْ شَاءَ اخْتَارَ الشَّرَّاءُ وَالْقِصَاصُ  
فِي اللِّسَانِ وَالْإِنْفِ إِذَا قُطِعَ الْإِنْفُ لَمْ يَقَطَعْ الْحَشْفَةُ وَإِذَا أُصْلِحَ الْقَائِلُ فِي  
أَوَّلِيَاءِ الْمُتَوَلِّينَ عَلَى مَا لَمْ يَقَطَعْ الْقِصَاصُ وَوَجِبَ لِلْمَالِ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا  
فَإِنْ عَيَّرَ الشَّرَّاءُ فِي الدِّمَاءِ وَصَالِحَ مَنْ نَصِبَهُ عَلَى عَوَضٍ سَقَطَ حَقُّ الْبَائِثِ  
مِنَ الْقِصَاصِ وَكَانَ لَهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الدِّينَةِ وَإِذَا قُتِلَ جَمَاعَةٌ وَاحِدًا عَمْدًا

أَقْصَصَ مِنْ جَمِيعِهِمْ وَإِذَا قُتِلَ وَاحِدٌ جَمَاعَةً فَخَضِرَ أَوْلِيَاؤُ الْمُتَوَلِّينَ قُتِلَ  
جَمَاعَتُهُمْ وَلَا شَيْءَ لَهُمْ غَيْرُ ذَلِكَ وَإِنْ خَضِرَ وَاحِدٌ قَتَلَهُ سَقَطَ حَقُّ الْبَائِثِ  
وَمَنْ نَصِبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ فَهَاتِ سَقَطَ الْقِصَاصُ وَإِذَا قُطِعَ رَجُلَانِ يَدَ  
رَجُلٍ وَاحِدًا فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَعَلَيْهِمَا نِصْفُ الدِّينَةِ فَإِنْ قُطِعَ وَاحِدٌ  
مِنْهُمَا جِلْدُ الْغُلَامِ أَنْ يَقَطَعَ يَدُهُ وَيَاخُذُ مِنْهُ نِصْفُ الدِّينَةِ يُقْتَلُ  
نِصْفَيْنِ وَإِذَا خَضِرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَقَطَعَ يَدُهُ فَلَا خِرَ عَلَيْهِ نِصْفُ الدِّينَةِ وَإِذَا  
أَقْرَبَ الْعَبْدُ بِقَتْلِ الْعَمْدِ لَزِمَهُ الْقَوْدُ وَمَنْ رَجَى رَجُلًا عَمْدًا فَفَنَدَ السَّهْمَ مِنْهُ  
إِلَى خِرْفَتَا تَافَعْلِيهِ الْقِصَاصُ لِلْأَوَّلِ وَالْثَانِي لِنَاصِيَةِ عَاقِلَتِهِ وَاللَّهِ  
أَعْلَمُ **كِتَابُ الدِّيَّاتِ** إِذَا قُتِلَ رَجُلٌ جَلًّا شَبْهُ عَمْدًا فَطَاعَ قَلْبُهُ  
دِينَ مَخْلُطَةً وَعَلَيْهِ كِفَارَةٌ وَدِينَ شَبْهُ الْعَمْدِ غُلَامِي خَسِيفَةٌ وَنِصْفُ  
رَحْمَتِ اللَّهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ أَرْبَعًا خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَتٌ مُخَاضٌ وَخَمْسٌ  
وَعِشْرُونَ بَنَتٌ لَبُونٌ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حَقَّةٌ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جِدْعَةٌ  
وَلَا يَتُّ التَّغْلِيظُ إِلَّا فِي الْإِبِلِ خَاصَّةً فَإِنْ قُضِيَ الدِّينَةُ مِنْ غَيْرِ الْإِبِلِ لَمْ  
تُغْلَظْ وَقِلَ الْخَطَاءُ تَجِبُ بِهِ الدِّينَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الْقَائِلِ وَ  
الدِّينَةُ فِي الْخَطَاءِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ أَرْبَعًا خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَتٌ مُخَاضٌ وَعِشْرُونَ  
بَنَتٌ لَبُونٌ وَعِشْرُونَ ابْنُ مُخَاضٍ وَعِشْرُونَ حَقَّةٌ وَعِشْرُونَ جِدْعَةٌ وَمِنْ  
الدَّهْرِ أَلْفٌ دِينَارٌ وَمِنْ الْوَرَقِ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِينَارٌ وَلَا يَتُّ الدِّينَةُ إِلَّا فِي



هَذِهِ الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ عِنْدَ الْحَنِيفَةِ حَمْدُ اللَّهِ  
وَمُحَمَّدٌ مِنَ الْبَقَرِ مَا يَبْقَرُ وَمِنَ الْغَنَمِ الْفَاشِةُ وَمِنَ الْخِلَافِ مَا يَتَا  
حُلَّةٌ كُلُّ حُلَّةٍ ثَوْبَانِ وَدِيَّةُ الْمُسْلِمِ وَالذِّمِّيِّ سَوَاءٌ وَفِي النَّفْسِ الدِّيَّةُ  
وَفِي الْمَارِئِ الدِّيَّةُ وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ وَفِي الذِّكْرِ الدِّيَّةُ وَفِي الْعَقْلِ  
إِذَا ضُرِبَ رَأْسُهُ فَذَهَبَ عَقْلُهُ الدِّيَّةُ وَفِي الْحَيَّةِ إِذَا حُلِقَتْ فَلَمْ  
تَبْقَ الدِّيَّةُ وَفِي شَعْرِ الرَّأْسِ الدِّيَّةُ وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ وَفِي الْيَدَيْنِ  
الدِّيَّةُ وَفِي الرَّجْلَيْنِ الدِّيَّةُ وَفِي الْأَذْيَنِ الدِّيَّةُ وَفِي السَّمْعَيْنِ الدِّيَّةُ  
وَفِي الْحَاجِبَيْنِ الدِّيَّةُ وَفِي الْأَنْشِينِ الدِّيَّةُ وَفِي ثَدْيِي الْمَرْأَةِ الدِّيَّةُ  
وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ نِصْفُ الدِّيَّةِ وَفِي أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ  
وَفِي أَحْدِ صَابِغِ الدِّيَّةِ وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنْ أَصْبَاعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ عَشْرُ  
الدِّيَّةِ وَالْأَصَابِعُ كُلُّهَا سَوَاءٌ وَكُلُّ أَصْبَعٍ فِيهَا ثَلَاثُ مَفَاصِلٍ فِي أَحَدِهَا  
ثَلَاثُ دِيَّةٍ الْأَصْبَعُ وَمَا فِيهِ مَفْصَلَاتٌ فِي أَحَدِهَا نِصْفُ دِيَّةٍ الْأَصْبَعُ  
وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ مِنَ الْأَيْلِ وَالْأَسْنَانِ وَالْأَضْرَاسُ كُلُّهَا سَوَاءٌ وَمَنْ ضَرَبَ  
عَضْوًا فَادْبَحَ نَفَقَتَهُ فَمِيزَ دِيَّةً كَامِلَةً كَمَا لَوْ قَطَعَهُ كَالْيَدِ إِذَا شَلَّتْ  
وَالْعَيْنُ إِذَا دْبَحَ ضَوْعَاوُ الشَّجَاجِ عَشْرَةُ الْحَارِصَةِ وَاللَّامِعَةِ وَاللَّامِيَةِ وَ  
الْبَاضِعَةِ وَالْمُتَلَحِّمَةِ وَالسَّحَاقِ وَالْمَوْضِحَةِ وَالْعَاشِمَةِ وَالْمُنْقَلَةِ وَالْمَلَمَّةِ  
وَالْحَافِيَةِ فِي الْمَوْضِحَةِ الْقِصَاصُ إِذَا كَانَتْ عَمَلًا وَقِصَاصٌ فِي بَقِيَّةِ الشَّجَاجِ

وَمَادُونِ الْمَوْحَةَ فِيهِ حُكْمَةُ عَدِلٍ فِي الْمَوْحَةِ إِذَا كَانَتْ خَطَاءً  
نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ وَفِي الْعَاشِمَةِ عَشْرِ الدِّيَّةِ وَفِي الْمَنْقَلَةِ عَشْرُونَ نِصْفُ  
عَشْرِ الدِّيَّةِ وَفِي الْأَمَةِ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ وَفِي الصَّاعِ الْيَدِ نِصْفُ الدِّيَّةِ فَإِنْ  
قُطِعَ مَعَ الْكَفِّ فِيهِ نِصْفُ الدِّيَّةِ وَإِنْ قُطِعَ مَعَ نِصْفِ السَّاعِدِ  
فَفِي الْكَفِّ نِصْفُ الدِّيَّةِ وَفِي الزِّيَادَةِ حُكْمُ عَدِلٍ فِي الْأَصْبَعِ الزَّائِدَةِ  
حُكْمُ عَدِلٍ وَفِي عَيْنِ الصَّبِيِّ وَذَكَرِهِ فَلِسَانُهُ إِذَا لَمْ يَجْلُمْ صَحَّتْ حُكْمُ  
عَدِلٍ وَمَنْ شَرَّ رَجُلًا مَوْحَةً فَزَهَبَ عَقْلُهُ أَوْ شَعْرَ رَأْسِهِ دَخَلَ أَرْضَ الْمَوْحَةِ  
فِي الدِّيَّةِ وَإِنْ ذَهَبَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ أَوْ لَامَةٌ فَقِيلَ أَرْضُ الْمَوْحَةِ مَعَ الدِّيَّةِ  
وَمَنْ قَطَعَ أَصْبَعَ رَجُلٍ قَتَلَتْ الْأُخْرَى الَّتِي جَانِبَهَا فِيهَا الْأَرْضُ وَقَصَا  
فِيهِ عِنْدَ الْخَيْفَةِ وَمَنْ قَلَعَ سِنَّ رَجُلٍ قَبِئَتْ مَكَانَهَا أُخْرَى سَقَطَ  
الْأَرْضُ وَمَنْ شَرَّ رَجُلًا فَانْتَحَمَتْ وَلَمْ يَسْقِ لَهَا أَثَرًا قَبِئَتْ الشَّعْرُ سَقَطَ الْأَرْضُ  
عِنْدَ الْخَيْفَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ **وَقَالَ** أَبُو يُونُسَ عَلَيْهِ أَرْضُ الْأَلَمِ  
**وَقَالَ** مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبِيبُ وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا جُرَاحَةً لَمْ يَقْتَصْ  
مِنْ حَتَّى يَبْدَأَ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ خَطَاءً ثُمَّ قَتَلَهُ قَبْلَ الْبَرِّ فَقِيلَ الدِّيَّةُ  
وَسَقَطَ أَرْضُ الْيَدِ وَكُلُّ عَمْدٍ سَقَطَ فِيهِ الْقِصَاصُ شِبْهُةً فَالدِّيَّةُ فِي مَالِ  
الْقَاتِلِ وَكُلُّ أَرْضٍ جَبَّ بِالصَّخْرِ قَمُوفِي مَالِ الْقَاتِلِ وَإِذَا قَتَلَ الْآبُ ابْنَهُ عَمَلًا  
فَالدِّيَّةُ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَمَنْ حَنَى أَعْرَفَ بِمَا جَانِبُهُ فَمَالُهُ

والله اعلم بالصواب  
اي تنقل  
اي نكث الصلح  
اي تضع السلم  
وهو جعل من فؤادك السلم  
اي التي ينفذ في الكثرة  
اي التي تضع السلم  
التي تحث الدم  
التي تضع ما يشبه الدم  
وهو التي تشبه الجلد لا تشبه الدم



ولا يصدق على عاقلة وعمد الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة  
ومن حفر بئر في طريق المسلمين ووضع حجرا ثقيل بذلك إنسان فقتله  
على عاقلة وإن تلف به بيممة فمما فيها مال وإن شرع في الطريق شاة  
أو ميرا أو سقط على إنسان فعطب فالدية على عاقلة ولا كفارة على حافر  
البئر ووضع الحجر ومن حفر بئر في ملكه فعطب بها إنسان لم يضمن  
الراكب ضامن لما أوطأت الدابة وما أصابت يديها أو كلمت ولا يضمن  
ما نكت بجملها أو ذنبها فإن نكت أو نالت في الطريق فعطب بها إنسان  
لم يضمن والسائق ضامن لما أصابت يديها أو جملها أو تقاين ضامن لما  
أصابت يديها دون جملها وإذا قادت قطارا فهو ضامن لما أوطأت فإن  
كان معه سائق فالضمان عليهما وإذا اجنبا العبد جناية خطأ قيل  
لولا إمانت تدفعه بها أو تفديته فإن دفعه ملكه وفي الجناية وإن  
قداه فداه بارش فإن عاده جني كان حكم الجناية الثانية حكم الجناية  
الأولى فإن جني جنائنين قبل للمولى إمانت تدفعه إلى ولي الجنائنين  
يقتسمانه على قدر حقهما وإمانت تفديته بارش كل واحد منهما فإن  
اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن الأقل من قيمته ومن أشهما  
فإن باعه أو اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الأرش وإذا اجني للثمة  
وأمر الولد لجناية ضمن المولى الأقل من قيمتهما ومن أشهما فإن جني أخري

وقد

وقد دفع المولى القيمة إلى الأول بقضاء القاضي فلا شيء عليه ويشتبه ولي  
الجناية الثانية وفي الجناية الأولى فيشترك فيها أخذه وإن كان المولى  
دفع القيمة بغير قضاء وقاض فالولي بالخيار إن شاء اتبع المولى وإن شاء  
أشع وفي الجناية الأولى وإذا مال الحائض إلى طريق المسلمين فطوبى صا  
بشخصه واشهد عليه فلم ينقض في مئة يقد على نفسه فيها حتى سقط  
ضمن ما تلف به من نفس أو مال ويستوي أن يطالبه بنقض ذلك مسلم  
أو ذمي وإن مال إلى دار رجل فالمطالبة إلى مالك الدار خاصة وإذا  
أصطدم فارسان فمات أحدهما فاعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر وإذا قتل  
رجل على خطأ فعليه قيمته لا يرد على عشرة آلاف فإن كانت قيمته  
عشرة آلاف أو أكثر قضى عليه بعشرة آلاف لأعشرة وفي الأمة إذا نكت  
قيمته على الدية خمسة آلاف لأعشرة وفي العبد نصف قيمته لا يرد على  
خمس آلاف إلا خمسة وكل ما يقد من دية الحر فهو مقد من قيمة العبد وإذا  
ضرب بطن امرأة فالت جنينا ميتا فعليه عزة قيمته نصف عشر الدية  
فإن القته حيا ثم مات فعليه دية كاملة وإن القته ميتا ثم ماتت الأمر  
فعليه دية وعزة وإن ماتت ثم القته ميتا فلا شيء من الجنين وفي الأمة دية  
وما جني في الجنين يورث عنه وفي جنين الأمة إذا كان ذكر نصف عشر  
قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان أنثى ولا كفارة في الجنين ولا كفارة في شبه



العبد والخطاء غرق في مومنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجزي  
 فيها الاطعام **باب مسائل القسامة** واذا وجد القاتل في  
 محلة لا يعلم من قتله استخلف حسون رجلا منهم يخبرهم الولي بالله ما قتلنا  
 ولا علمنا له قاتلا فاد اطفوا قضى على اهل المحلة بالدية ولا استخلف الولي ولا  
 يقضي له بالجنابة فان لم يكمل اهل المحلة حسون رجلا كبرت الالبان عليهم  
 حتى يتم خمسين ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد  
 وان وجد ميت لا اقر به فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدم يسيل  
 من انفه او من دبره او من فمه فان كان يخرج من عينه او اذنه فهو قاتل  
 واذا وجد القاتل على دابة سوقا رجل فالدية على عاقلة دون اهل المحلة  
 فان وجد في الانسان فالقسامة عليه والدية على عاقلة ولا يدخل  
 الشك في القسامة مع الملال عند ابي حنيفة رحمه الله وهي على اهل  
 الخطاة دون المشركين ولو بقي منهم واحد وان وجد القاتل في سفينة فالقسامة  
 على من فيها من الركاب والملاحين وان وجد في مسجد محلة فالقسامة على  
 اهلها وان وجد في الجامع او الشارع الاعظم فالقسامة فيه والدية على  
 بيت المال وان وجد في بنية ليس بعمارة فهو عدوان وجد بين  
 قوتين كان على اقرهما وان وجد في وسط الفات بئر الماء فهو عدوان  
 كان محسبا بالشافعي فهو على اقرب القرى من ذلك الموضع وان ادعى الولي على

هذا الحديث  
 في القسامة  
 في القتل  
 في الدية  
 في القسامة  
 في الدية  
 في القسامة  
 في الدية

واحد من غيرهم سقط عنهم واذا قال المتخلف قتله فلان استخلف بالاشه  
 ما قتلته ولا عرفت له قاتلا غير فلان ولا اشهد اثنان من اهل المحلة على  
 رجل من غيرهم ان قتله لم تقبل شهادتهما **كتاب ما قبل**  
**العاقلة** الدية في شبه العبد والخطاء وكل دية وجبت بنفس القاتل  
 على العاقلة والعاقلة اهل الديوان ان كان القاتل من اهل الديوان تؤخذ  
 من عطايهم في ثلاث سنين فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث سنين  
 او اقل جندتها ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقلة قبيلة تقسط عليهم  
 في ثلاث سنين لا يرد الواحد على البعثة ديارهم في كل سنة ديارهم ولا يرد  
 ويقص منها فان لم تنسح القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل من غيرهم  
 ويدخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يردى كاحدهم وعاقلة المقتول قبيلة  
 مولا ومولي المولا يعقل عنه مولا وقبيلة ولا يحمل العاقلة اقل من نصف  
 عشر الدية ويحمل نصف العشر فصاعدا وما نقص من ذلك فهو من مال الجاني  
 ولا يعقل العاقلة جنابة العبد ولا يعقل الجنابة التي اعترف بها الجاني  
 الا ان يصدهوه ولا يعقل مال الرمي بالصلح واذا جنى الحر على العبد جنابة خطاء  
 كانت على عاقلة **كتاب النوى** الزنا ثبت بالبينة والاقرار  
 بالبينة ان تشهد اربعة من الشهود على رجل وامرأة بالزنا فبأشهادهم  
 الامام عن الزنا ما هو وكيف فهو واين زنا وتي زنا ومن زنا فاذا ايتسوا

ودانقان



وقالوا رايته وطيفها في قحها كالميل في الحيلة وسأل القاضي عنهم فعدوا في التمس  
والعلائية حكم شهادتهم والاقراء ان يقر البالغ العاقل على نفسه الزنا اربع  
مرات في اربع مجالس من مجالس المقر كلما اقره القاضي فاذا اتم اقراره اربع  
مرات سألته عن الزنا ما هو وكيف هو واين في ومن في فاذا ادين ذلك لزمه  
الحق فان كان الزاني محصنا رحمه بالحجارة حتى يموت يخرج به الى ارض فضاء  
يبتدئ الشهود بجمه ثم الامام ثم الناس فان امتنع الشهود من الابدان  
سقط الحد فان كان الزاني مقرا يستدعي الامام ثم الناس ويضلع ويكف  
يصل عليه فان لم يكن محصنا وكان حر اشد مائة جلدة ياء من الامام بضربه  
بسط لاثمة له ضربا متوسطا ينزع عنه ثيابه ويفرق الضرب على اعضائه  
الا ناسه ووجهه وفرجه وان كان عبدا جلد خمسين جلدة لذلك فان رجع  
للقر عن اقراره قبل اقامة الحد وفي وسطه قبل جوعه وخي سيلة وسخت  
للإمام ان يلقن المقر الرجوع ويقول لعنك لعنت اوقلت والرجل والمرأة في كل  
ذلك سواء غيرات امرأة لا ينزع عنها شيئا الا الفرو والخشون وان حفر لها في الرجم  
جار ولا يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام فاذا رجع احد الشهود بعد الحكم  
قبل الرجم ضرب بالحد وسقط الرجم عن الشهود عليه وان رجع بعد الرجم حد  
الرجوع وحده ومن رجع الدية وان نقص عدد الشهود عن اربعة حنوط  
الاحصان ان يكون حر اباعا قلة مسلما قد رجع امرأة نكاحا صحيحا ودخل

بها

بها وهما على صفة الاحصان ولا يجمع في المحسن بين الجلد والرجم الا يجمع في  
البكرين للجلد والتف الا ان يري الامام ذلك مضلة فيغربه على قدر ما يراه  
واذا زني امرئ واحد الرجم جوفان كان حد الجلد جلد حتى يبرأ واذا  
زنت الحامل لم تحن حتى تضع حملها وان كان حدها الجلد حتى تعالي  
من نفاسها واذا شهد الشهود جحد متقاد لم يمنعهم عن اقامته بعد  
عن الامام لم تقبل شهادتهم الا في حد القذف خاصة ومروطى البغية  
فيما دون الفرج عزرو ولا حد علي من وطئ جارية وله وولده وله  
ان قال علمت انها علي حرام واذا وطئ جارية ابيه او امه او زوجته  
او وطئ العبد جارية مولاة وقال علمت انها علي حرام حدوا اذا قال  
ظننت انها تحل لي لم يحد ومن وطئ جارية اخيه او عمه وقال  
ظننت انها حلال حد ومن زنت اليه غير امراته وقالت النساء انها  
زوجتك فوطئها فلا حد عليه وعليه المهر ومن وجد امرأة على فراشه  
فوطئها فعليه الحد ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لم يجب  
عليه الحد ومن اتي امرأة في الموضع المكروه او عمل عمل قوم لوط فلا حد  
عليه عند ابي حنيفة رحمه الله ويعز **وقال** ابو يوسف ومحمد  
لا زنا ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه ومن زني في دار الحب او في دار  
البغي ثم خرج اليها لم يقر عليه الحد والله اعلم **باب حد الشرب**



وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَأَخَذَ بِحِمَامٍ مَوْجُودٍ مِنْهُ فَشَهِدَ الشُّهُودُ بِذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ أَقْرَبُ  
فَعَلِيهِ الْحَذَرُ وَإِنْ أَقْرَبُ دَهَابَ بِحِمَامٍ مَوْجُودٍ مِنْ سَكْرٍ مِنَ النَّبِيِّ حَذَرٌ  
وَلَا حَذَرٌ عَلَى مَنْ فُجِدَ مِنْهُ رِيحَةُ الْخَمْرِ أَوْ قِيَاءُهَا وَلَا حَذَرُ السَّكَانِ حَتَّى  
يَعْلَمَ أَنَّهُ سَكْرٌ مِنَ النَّبِيِّ وَشَرِبَهُ طَوْعًا وَلَا حَذَرٌ حَتَّى يَزُولَ عَنْهُ السَّكْرُ  
وَحَذَرُ الْخَمْرِ وَالسَّكَرِ فِي الْحَرْثِ ثَمَانُونَ سَوْطًا يَفْرَقُ عَلَى أَعْضَائِهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي  
الزَّانِ فَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَحَدُّهُ ابْتِغَاءً وَمَنْ أَقْرَبُ شَرِبَ الْخَمْرَ وَالسَّكَرَ ثُمَّ جَمَعَ  
لَمْ يَحْذَرْ وَثَبَتَ الشُّرْبُ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ وَبِأَقْرَبِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَا تَقْبَلُ  
شَهَادَةُ الرَّجُلِ مَعَ النِّسَاءِ **أَبْ حَذَرُ الْقَذْفِ** وَإِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ  
رَجُلًا مُحْصَنًا أَوْ امْرَأَةً مُحْصَنَةً بِصَبْحِ الزَّانِ وَطَالِبُ الْمُقْدُوفِ بِالْحَذَرِ حَذَرٌ  
لِلْحَاكِمِ ثَمَانِينَ سَوْطًا إِنْ كَانَ حَرِيْقَ قَرْقٍ عَلَى أَعْضَائِهِ وَلَا يَحْزَمُ مِنْ ثِيَابِهِ  
غَيْرَ أَنَّهُ يَنْزَعُ عَنْهُ الْفَرْوُ وَالشُّوْ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا جُلْدًا بِعَيْنٍ وَالْإِحْصَانُ  
أَنْ يَكُونَ الْمُقْدُوفُ حُرًّا أَوْ عَبْدًا بِالْغَا سَلَامًا غَضِيْقًا مِنْ فِعْلِ الزَّانِ وَمَنْ نَفَى  
نَسَبَ غَيْرِهِ فَقَالَ اسْتَ لَا يَبْكُ أَوْ قَالَ يَابُنُ الزَّانِيَةِ وَامَّةٌ مِثَّةٌ مُحْصَنَةٌ  
وَطَالِبُ الْإِنِّ يَحْذَرُ حَذَرُ الْقَذْفِ وَلَا يَطَالِبُ بِحَذَرِ الْقَذْفِ لِلْمَيْتِ الْأَمِّنِ  
يَقَعُ الْقَذْفُ فِي نَسَبِهِ بِقَدْفِهِ وَإِذَا كَانَ لِلْقَذْفِ مُحْصَنًا جَانِزًا لِإِسْمِهِ الْكَافِرِ  
وَالْعَبْدَانِ يَطَالِبُ بِالْحَذَرِ وَلَيْسَ الْعَبْدَانِ يَطَالِبُ وَلَا بِقَذْفِ أُمِّهِ الْحُرَّةِ  
وَإِنْ أَقْرَبُ الْقَذْفِ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يَقْبَلْ جُوعُهُ وَمَنْ قَالَ لِعُرِّي يَابُنْطِي لَمْ يَحْذَرْ

وَمَنْ

وَمَنْ قَالَ لِبَطْنِ بَنِي مَاءٍ السَّهَاءِ فَلَيْسَ بِقَذْفٍ وَمَنْ سَبَّ إِلَى عَمَةٍ أَوْ خَالَةٍ  
أَوْ نَفَحَ أُمِّهِ فَلَيْسَ بِقَذْفٍ وَمَنْ وَطِئَ وَطِئًا حَرَامًا فِي غَيْرِ مِلْكِهِ لَمْ يَحْذَرْ قَذْفُهُ  
وَالْمَلَأْنَةُ بَوْلًا لَا يَحْذَرُ قَذْفُهَا وَمَنْ قَذَفَ عَبْدًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ كَافِرًا أَوْ زَانًا أَوْ قَدْ  
سَلِمَ بَعْدَ الزَّانِ نَاقَالَ يَأْفَاقِي وَيَا كَافِرًا يَخِيْتُ عَزْرُهَا قَالَ بِالْحَمْدِ أَوْ يَا  
خَيْرَ لَمْ يَحْذَرْ وَالتَّغْيِيرُ أَكْثَرُ سَعَةٍ وَثَلَاثُونَ سَوْطًا أَوْ أَقْلَهُ ثَلَاثُ جَلَلَاتٍ  
**وَقَالَ** أَبُو يُونُسَ سَلَفٌ بِالْقَرْقِ خَمْسَةٌ وَسِتُّونَ سَوْطًا وَإِنْ رَأَى  
الْإِمَامُ إِلَى أَنْ يَضُمَّ إِلَى الضَّرْبِ فِي التَّغْيِيرِ الْحَسَنُ فَعَلْ ذَلِكَ وَاشْتَدَّ الضَّرْبُ  
التَّغْيِيرُ ثُمَّ حَذَرُ الزَّانِ ثَمَانُونَ سَوْطًا حَذَرُ الشُّرْبِ ثُمَّ حَذَرُ الْقَذْفِ وَمَنْ حَذَرُ الْإِمَامِ أَوْ  
عَزْرُهَا فَدَمَهُ هَدَنٌ وَإِذَا حَذَرُ الْمُسْلِمِ فِي الْقَذْفِ سَقَطَتْ شَهَادَتُهُ وَإِنْ  
ثَابَ فَإِنْ حَذَرُ الْكَافِرِ فِي الْقَذْفِ ثُمَّ اسْلَمَ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ **أَبْ**  
**السَّرِقَةُ وَقَطْعُ الطَّرِيقِ** إِذَا سَرَقَ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ  
أَوْ مَا يَبْلُغُ قِيمَتَهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ مَضْرُوبَةً أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَةٍ مِنْ حَرْزٍ لَا شَبِيهَةَ  
فِيهِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَطْعُ وَالْعَبْدُ وَالْحُرُّ فِي الْقَطْعِ سَوَاءٌ وَجِبَ الْقَطْعُ بِأَقْرَبِهِ مَرَّةً  
وَاحِدَةً وَبِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ وَإِذَا اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي سَرِقَةٍ فَاصَابَ كُلُّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ قَطَعُوا وَإِنْ أَصَابَهُ أَقْلُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَقْطَعُوا وَلَا  
يُقْلَعُ فِيمَا يُؤْخَذُ تَأْفَهُمَا مَا حَافِيَ إِلَى الْإِسْلَامِ كَالْخَبْثِ وَالْخَيْشِ وَالسَّمَكِ  
وَالضَّيْدِ وَلَا فِيمَا يَسْرَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ كَالنَّوَالِهِ الرُّطْبَةِ وَاللَّبَنِ وَاللَّحْمِ وَاللَّحْمِ وَاللَّحْمِ



والماكمة على الشجرة والربيع الذي لم يصد ولا قطع في الشربة المطربة  
ولا في الطيور ولا في سرقة النصف وإن كان فيه حية ولا في صليب الذهب  
ولا الشطخ ولا النرد ولا قطع على سارق الصبي الحر وإن كان عليه حبل ولا  
في سرقة العبد الكبير ولا قطع في سرقة العبد الصغير ولا قطع في الدفاتر كلها  
إلا في دفاتر الحساب ولا في سرقة كلب ولا فهد ولا دق ولا طيل ولا مزمار  
ولا قطع في الساج والقنا والابنوس والصدل وإذا أخذ من الخشب أو من  
وابواب قطع فيما ولا قطع على خاين ولا خائنة ولا مشغب ولا ناسف ولا  
مختلس ولا يقطع السارق من بيت المال ولا من مال السارق فيه سرقة  
ومن سرق من ابويه أو من ولده أو من بني خمر محرمة منه لم يقطع ولا ذلك  
إذا سرق أحد الزوجين من الآخر أو العبد من سيده أو من امرأة سيده  
أو زوج سيده أو ابني من مكاتبه والسارق من المغنم والحر على ضربين  
حرز لمعني فيه كالسيوت والدور وحرز الحافظ من سرق شيئا من حرز  
أو من غير حرز وصاحبه عنده يحفظه وجب عليه القطع ولا قطع على من  
سرق من حمام أو بيت أو من الناس الدخول فيه ومن سرق من المسجد  
مناجاة وصاحبه عنده قطع ولا قطع على الضيف إذا سرق من أضافه  
إذا نقب للصل البيت ودخل وأخذ المال وأوله آخر خارج البيت فلا  
قطع عليهما وإن القاه في الطريق ثم خرج وأخذه قطع وكذلك إن حمله

على

على حمار فساقه وأخرجه وإذا دخل الحوز جماعة فتوفي بعضهم لاخذ  
قطعوا جميعا وإن نقب البيت ودخل يده فأخذ شيئا لم يقطع وإن أدخل  
يده في صندوق الصيرفي أو في غيره فأخذ المال قطع ولا يقطع من  
السارق من الزند وحسم فإن سرق ثانيا قطع بجله اليسرى فإن سرق  
ثالثا لم يقطع وخلف في السجن حتى يتوب وإن كان السارق أشل اليد  
اليسرى أو أقطع أو مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع ولا يقطع السارق إلا  
إن يحض المسروق منه فيطالب بالسرقة فإن وهبها من السارق أو  
باعها إياه أو نقصت قيمتها من النصاب لم يقطع ومن سرق عينا فقطع  
فيها وردها ثم عاد فسرقها وهي بحالها لم يقطع وإن تغيرت عن حالها  
مثل أن لو كان غرا فسرقه فقطع ثم رده ثم سرقه فعدا فسرقه قطع  
وإذا أقطع السارق والعين قائمة في يده ردها فإن كانت هالكة لم  
يضمن وإن ادعى السارق أن العين المسروقة مله سقط القطع عنه  
وإن لم يقيم بيته وإذا أخرج جماعة متشيعين أو واحد يقدر على المشايخ  
فقتلوا قطع الطريق فخذوا قبل أن يأخذوا ما لا ولا قتلوا أنفسهم  
الأمم حتى يجدوا توبة فإن أخذوا مال مسلما أو ذميا والماء خذوا إذا قسم  
على جماعة أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا أو ما بلغ قيمته ذلك  
قطع الإمام أي يهمل وأرجلهم من خلاف وإن قتلوا ولم يأخذوا ما لا قتلهم



الإمام حدثنا إن عفا الأولياء غفر لهم لم يلقوا في عقوبتهم فإن قتلوا فخذوا  
 المال فالإمام بالخيار إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وقطعهم  
 وصلبهم وإن شاء قتلهم وإن شاء صلبهم بصلب حي أو بطنه برح  
 إلى أن يموت ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام وإن كان فيهم صبي أو مخنون  
 أو ذورهم محرم من المقتول عليه سقط الحد عن الباقيين وصار القتل  
 إلى الأولياء إن شاءوا قتلوا وإن شاءوا عفوا وإذا أباح الفل فلأحد  
 منهم أجر الحد على جماعة منهم **كتاب الأشربة** الأشربة المحرمة  
 أربعة الخمر وهي عصير العنب إذا غلا واشتد وقوف بالزبد والصير  
 إذا طبخ حتى ذهب أقل من ثلثه ويقع القمور والزبيب إذا اشتد وبسبب  
 القمور والزبيب إذا طبخ كل واحد منهما أدنى من الطبخ حلال وإن اشتد  
 إذا شرب منه ما يغلب في طبعه أنه لا يشكره من غير فهو لا طيب ولا  
 بائس الخليلين وهو شراب يتخذ من البسر وينبذ العسل والكتير  
 الحنطة والشعير والذرة حلال وإن لم يطبخ وعصير العنب إذا طبخ حتى  
 ذهب ثلثاه وبقي ثلثه حلال وإن اشتد ولا بأس بالأنثاذ في الدباء  
 والنقير والخشخاش والزرق وإذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خللاً  
 بنفسها أو بشيء ملح فيها ولا يكره تخليها **كتاب الصيد والذبائح**  
 يجوز لأصطياد الكلب المعلم والفهد والباري وسائر الجوارح المعلمة

وتعليم

وتعليم الكلب أن يترك الأكل ثلاث مرات وتعليم الباري أن يرحل  
 دعوتيه فإذا أرسل كلبه المعلم أو باريه أو صقره وذكر اسم الله تعالى  
 عند إرساله ولا خد الصيد وجرحه فمات حل كله وإن أكل منه الكلب  
 لم يؤكل وإن أكل منه الباري أكل وإذا أدرك المرسل الصيد حياً وجب  
 عليه أن يذكيه فإن ترك تذكيته حتى مات لم يؤكل وإن خنقه الكلب  
 ولم يجرحه لم يؤكل وإن شاركه كلب غير معلم أو كلب مجوسي أو كلب  
 لم يذكر اسم الله تعالى عليه لم يؤكل وإذا ربح الرجل سهماً إلى صيد  
 وسعى عند الرمي لم يصاب إذا جرحه السهم فمات وإن أدركه  
 حياً ذكاه وإذا ترك تذكيته لم يؤكل وإذا وقع السهم بالصيد  
 فتحامل حتى غاب عنه ولم ير في طلبه حتى صابته أكل وإن قعد  
 عن طلبه ثم أصابته ميتاً لم يؤكل فإن رمي صيداً فوقع في الماء لم  
 يؤكل وكذلك إن وقع على سطح أو جبل ثم تردى منه إلى الأرض لم يؤكل  
 وإن وقع على الأرض ابتداءً أكل وإن أصاب الموقض بعرضه لم يؤكل وإن  
 جرحه أكل ولم يؤكل ما أصابته البندقية إذا مات منها وإن رمي إلى  
 صيد فقطع عضواً منه أكل الصيد ولم يؤكل العضو وإن قطعه ثلاثاً  
 والأثر مما العجز أكل كله ولا يؤكل صيد المجوسي والمردة والوثني ومن رمي  
 صيداً فأصابه ولم يشغله ولم يجرحه من جيرة الامتناع فمأه آخر قتله



فَمَوْلَانِي وَيُؤْكَلُ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ اخْتَصَهُ وَمَا الْثَانِي فَتَمْلِكُهُ فَمَوْلَانِي  
 لَمْ يَأْكُلْ الْثَانِي ضَامِنٌ لِقِيَمَتِهِ لِلأَوَّلِ إِلَّا مَا نَقَصَهُ مِنْ جِلْدَتِهِ وَجُفَا  
 أَصْطِيَادَ مَا يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ وَذَبِيحَةَ الْمُسْلِمِ وَالْكَتَابِي حَلَالٌ  
 وَلَا يُؤْكَلُ ذَبِيحَةُ الْيَهُودِيِّ وَالْمَرْثَدِ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجْرُمِ وَإِنْ تَرَكَ الذَّابْحُ النَّسَبَةَ  
 عَمَلًا فَالذَّبِيحَةُ مَيْتَةٌ لَا تُؤْكَلُ وَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا أَوْ الذَّبْحُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّيْلَةِ  
 وَالْعُرُوقِ الَّتِي تَقَطُّعُ فِي الذَّكَاةِ أَرْبَعَةُ الْخَلْقُومِ وَالْمَرْئِي وَالْوَدَّجَانِ فَإِنْ  
 قَطَعَهَا مَحَلَّ الْأَكْلِ فَإِنْ قَطَعَ الْكُتْمَا فَلَيْزَ ذَلِكَ عِنْدَ خِيفَةٍ **وَقَالَ**  
 أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ جَمَعَهُمَا اللَّهُ لَا يَنْتَهِي قَطْعُ الْخَلْقُومِ وَالْمَرْئِي وَاحِدٌ  
 الْوَدَّجَيْنِ وَيُحْزَنُ الذَّبْحُ بِاللِّيطَةِ وَالْمَرْوَةِ وَكُلُّ شَيْءٍ أَنْهَرَ الدَّمَ إِلَّا أَسْنَانَ  
 الْقَائِمَةِ وَالظُّفْرَ الْقَائِمَ وَتُسَبِّحُ أَنْ يَجِدَ الذَّابْحُ شَفَرَتَهُ وَمِنْ بَلْعٍ بِالسِّكِّينِ  
 النَّخَاعُ أَوْ قَطْعُ دَلَسِهِ كَرَاهِيَّةً ذَلِكَ وَيُؤْكَلُ ذَبِيحَتُهُ وَإِنْ ذَبَحَ الشَّاةَ مِنْ  
 قَفَاها وَإِنْ بَقِيَ حَيًّا حَتَّى قَطَعَ الْعُرُوقَ جَازٍ وَيَكْرَهُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ قَطْعِ  
 الْعُرُوقِ لَمْ يَأْكُلْ وَمَا اسْتَأْنَسَ مِنَ الصَّيْدِ فَذَكَاتُهُ الذَّبْحُ وَمَا تَوَحَّشَ مِنَ  
 التَّعَمُّرِ فَذَكَاتُهُ الْعَقْرُ وَالْجَرَحُ وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الْأَيْلِ الْخُرْفَانِ ذَبْحُهُمَا جَازٍ وَ  
 يَكْرَهُ وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ الذَّبْحُ فَإِنْ نَحَّسَهُمَا جَازٍ وَمِنْ خُرَاقَةٍ  
 أَوْ ذَبْحِ بَقْرَةٍ أَوْ شَاةٍ فَوُجِدَ فِي بَطْنِهَا جَنْبَانٌ مَيْتًا لَمْ يَأْكُلْ أَشْعَرًا لَمْ يَشْعُرْ  
 وَلَا يُحْزَنُ أَلَّا يَكُنْ ذَبَابٌ مِنَ السَّبَاعِ وَلَا دِيٌّ مَخْلَبٌ مِنَ الطُّيُورِ وَلَا بَاسٌ

الله رب ولا يشترى  
 سبها احد

بغير اب

بغير اب الذَّبْحُ وَلَا يُؤْكَلُ الْأَنْفَعُ الَّذِي يَأْكُلُ الْجَيْفَ وَيَكْرَهُ أَلَّا يَضَعُ وَتُسَبِّحُ  
 فَالْخَشَنَاتُ كُلُّهَا وَلَا يُحْزَنُ أَلَّا يَحْمَرَ الْحُمْرَ الْأَهْلِيَّةَ وَالْبَغَالِ وَيَكْرَهُ أَلَّا يَحْمَرَ الْقَرِي  
 عِنْدَ خِيفَةٍ بِحِمَّةِ اللَّهِ وَلَا يَأْكُلُ الْأَرْثَ وَإِذَا ذَبَحَ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحِمَّةٍ  
 طَهَرَ جِلْدَهُ إِلَّا الْأَدِيمَ وَالْخَنِيْرَ فَإِنَّ الذَّكَاةَ لَا تَقَعُ فِيهِمَا وَلَا يُؤْكَلُ مِنْ حَيَوَانِ  
 الْمَاءِ إِلَّا السَّمَكُ وَيَكْرَهُ أَلَّا يَطْلُقَ فِي مَنَهْ وَلَا يَأْكُلُ الْجَرِيثَ وَالْمَارْمَاةَ  
 وَيُحْزَنُ أَلَّا يَجْرِدَ وَلَا ذَكَاتُهُ **كِتَابُ الْأَضْيِجَةِ** الْأَضْيِجَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى  
 كُلِّ مُسْلِمٍ حُرٍّ مُقِيمٍ مُؤَسَّرٍ فِي يَوْمِ الْأَضْيِجَةِ عَنْ نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ يَذْبَحُ عَنْ  
 كُلِّ فَاحِشَةٍ نَهْمُ شَاةٍ أَوْ يَذْبَحُ بَقْرَةً أَوْ يَذْبَحُ عَنْ سَبْعَةٍ وَيَلْسُ عَلَى الْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ  
 الْأَضْيِجَةَ وَوَقْتُ الْأَضْيِجَةِ يَدْخُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْخُرْأَةِ إِنَّهُ لَا يُحْزَنُ لِأَهْلِ  
 الْأَمْصَارِ الذَّبْحُ حَتَّى يَصِلَ الْإِمَامُ صَلَوةَ الْعِيدِ فَأَمَّا أَهْلُ السَّوَادِ فَيَذْبَحُونَ بَعْدَ  
 الْفَجْرِ وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَوْمَ الْفَجْرِ وَيَوْمَانِ بَعْدَهُ وَلَا يَضِيحُ الْعِيَاءُ  
 وَلَا الْعَوْرَاءُ وَلَا الْعَرَجَاءُ الَّتِي لَا تَمْلِكُ إِلَى الْمَسْكِينِ وَلَا الْعَجَفَاءُ وَلَا يَحْيَى الْمَقْطُوعَةُ  
 الْأَذْنُ وَالذَّنْبُ وَلَا الَّتِي ذَهَبَ التَّرَاذِيمُ أَوْ ذَهَبَ قَائِمُ الْبَقْرِ مِنَ الْأَذْنِ  
 وَالذَّنْبِ جَازٍ وَيُحْزَنُ أَنْ يُضَعِيَ الْجَمَاءُ وَالنَّحْصِيُّ وَالْتَوَلَاءُ وَالْجَرَبَاءُ وَالْأَضْيِجَةُ  
 مِنَ الْأَبْرَارِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ يَحْزَنُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ الشَّيْءُ فَصَاعِلًا إِلَّا الضَّئَانُ فَإِنْ  
 لَمَّا نَعْمَ مِنْهُ يَحْزَنُ وَيَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ الْأَضْيِجَةِ وَيَطْعُمُ الْأَغْنِيَاءَ وَالْفُقَرَاءَ وَيَذْبَحُ  
 وَيُسَبِّحُ أَنْ لَا يَنْقُصَ الصَّدَقَةُ مِنَ الثَّلَاثِ وَيَصْلُقَ جِلْدَهَا أَوْ يَقْلِبُ مِنْهُ أَلَةً



تَسْعَلُ فِي الْبَيْتِ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَنْجِي أَحْيَاةً بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ يَجِدُ الذَّبْحَ  
وَيَكْرَهُ أَنْ يَنْجِيَا الْكُفَّارَ وَلَا يَجِدُ أَنْ يَنْجِيَا الْجَوْرِيَّ وَإِذَا غَلَطَ جَلَّابٌ  
فَنَجَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَضْيَجَ الْأَخْرَاجِي عَنْهُمَا وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا **كِتَابُ**  
**الْإِيمَانِ** الْإِيمَانُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ مَنْقُودَةٍ  
وَبَيْنَ تَقْوِيمٍ بَيْنَ الْقَوْمِ عَلَى الْحَلْفِ عَلَى أَمْرٍ مَضَى تَعَمُّدُ الْكُذْبِ فِيهِ فَمِنْهُ الْيَمِينُ  
يَا شَرِّهَا وَالْكَفَارَةُ فِيهَا إِلَّا الْإِسْتِغْفَارُ وَالْيَمِينُ الْمُنْعَقِدَةُ عَلَى الْحَلْفِ عَلَى الْأَمْرِ  
الْمُسْتَقْبَلِ يَفْعَلُهُ أَوْ لَا يَفْعَلُهُ وَإِذَا خُتِفَ فِي ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْكَفَارَةُ وَبَيْنَ  
الْقَوْمِ يَحْلِفُ عَلَى أَمْرٍ مَضَى وَهُوَ يَنْتَظِرُ أَنْتَهُ لَمَّا قَالَ وَالْأَمْرُ خَلْفَهُ فَمِنْهُ  
الْيَمِينُ تَرْجُو أَنْ لَا يُوَافِقَ اللَّهُ بِهَا صَاحِبَهَا وَالْقَاصِدُ فِي الْيَمِينِ وَالْمَكْرَهُ وَالْإِسْمُ  
سَوَاءٌ وَمَنْ فَعَلَ الْحَلْفَ عَلَيْهِ مَكْرَهُهُ أَوْ نَاسِيًا سَوَاءٌ وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ  
بِاسْمِهِ مِنْ أَسْمَاءِ كَالْحَبِّ وَالزَّيْتِ أَوْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ كَعِزَّةِ اللَّهِ  
تَعَالَى وَجَلَالِهِ الْأَقُولُ وَعِلْمُ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ يَمِينًا وَإِنْ حَلَفَ بِصِفَةٍ مِنْ  
صِفَاتِ الْفِعْلِ كَغَضَبِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ لَمْ يَكُنْ خَالِفًا وَمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّ  
وَجَلَّ لَمْ يَكُنْ خَالِفًا كَالنَّبِيِّ وَالْقُرْآنِ وَالْكَعْبَةِ وَالْحَلْفُ بِحُرُوفِ الْقِسْمِ وَحُرُوفِ  
الْقِسْمِ أَوْ أَوْ كَقَوْلِنَا وَاللَّهِ وَالْبَاءُ كَقَوْلِنَا بِاللَّهِ وَالشَّاءُ كَقَوْلِنَا تَاللَّهِ وَقَدْ  
تَضَمَّرَ الْحُرُوفُ فَيَكُونُ خَالِفًا كَقَوْلِهِ اللَّهُ لَا أَفْعَلُ **وَقَالَ** ابْنُ حَنِيفَةَ  
رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا قَالَ وَحَقَّ اللَّهُ لَا يَكُونُ يَمِينًا إِذَا قَالَ أَقْسَمُ أَوْ أَقْسِمُ بِاللَّهِ أَوْ

أَحْلَفُ

أَحْلَفُ أَوْ أَحْلَفُ بِاللَّهِ أَوْ أَشْهَدُ أَوْ أَشْهَدُ بِاللَّهِ فَمَنْ حَلَفَ وَكَذَبَ فَقَدْ كَذَبَ  
اللَّهَ وَمِثْلُ ذَلِكَ عَلَى نَذْرٍ أَوْ نَذْرٍ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَنُفِيتُ  
أَوْ نَصَرْتُ أَوْ كَافَرْتُ أَوْ كَانَتْ يَمِينًا إِذَا قَالَ فَعَلَيْهِ غَضَبُ اللَّهِ أَوْ سَخَطُهُ أَوْ  
إِنْ أَوْ شَرِبْتُ الْخَمْرَ أَوْ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا فَالْيَمِينُ عَلَى الْكَفَارَةِ الْيَمِينُ عَلَى قِسْمَةٍ  
يَجْزِي فِيهَا مَا يَجْزِي فِي الظَّهَارِ وَإِنْ شَاءَ كَسَى عَشْرَةَ مَسَاكِينَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ  
قُبَاً فَإِنْ أَدَّاهُ مَا يَجْزِي فِيهِ الصَّلَاقُ وَإِنْ شَاءَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ  
كُلَّ أَطْعَامٍ فِي كِفَارَةِ الظَّهَارِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ مِنْ الْأَشْيَاءِ ثَلَاثَةَ صَامٍ  
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ فَإِنْ قَدَّرَ الْكَفَارَةَ عَلَى الْحَبِّ لَمْ يَجْزِهِ وَمَنْ حَلَفَ عَلَى  
مَعْصِيَةٍ مِثْلُ أَنْ لَا يَصِلِيَ إِلَى كَلِمَةٍ أَوْ لَا يَقْتَتِلَ فَلَا يَفِيغِي فَإِنْ جَنَحَ وَتَكَلَّمَ  
عَنْ يَمِينِهِ إِذَا حَلَفَ الْكَافِرُ ثُمَّ خَنَثَ فِي حَالِ الْكُفْرِ أَوْ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَلَا خَنَثَ  
عَلَيْهِ وَمَنْ حَزَمَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِمَّا يَمْلِكُهُ لَمْ يَصِرْ حَزَمًا عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ إِنْ  
اسْتَبَاحَهُ كِفَارَةُ الْيَمِينِ إِذَا قَالَ لَمْ أَجْلِسْ عَلَى حَرَامٍ فَمَنْ حَلَفَ عَلَى الظَّهَارِ وَالْإِسْمِ  
إِلَّا أَنْ يَمُوتَ غَيْرَ ذَلِكَ وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا مُطْلَقًا فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ وَإِنْ عَلَّقَ  
نَذْرَهُ بِشَرْطٍ فَجَدَّ الشَّرْطَ فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِنَفْسِ النَّذْرِ وَكَانَ ابْنُ حَنِيفَةَ  
رَحِمَهُ اللَّهُ يَجْعَلُ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ إِذَا قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَيْ حُجَّةٍ أَوْ صَوْمٍ سَنَةٍ  
أَوْ صَدَقَةٍ مَا يَمْلِكُهُ أَجْرَاهُ مِنْ ذَلِكَ كِفَارَةُ يَمِينٍ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَمَنْ حَلَفَ  
لَا يَدْخُلُ يَتَا فَعَلِ الْكُفْبَةِ أَوْ الْمَسْجِدِ أَوْ الْبَيْعَةِ أَوْ الْكَلْبَةِ لَمْ يَخَنَثْ وَمَنْ حَلَفَ



لا يكلم قفرا في الصلوة لم يجت ومن حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يسه فترعه  
 في الحال لم يجت وكذلك اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو اليها قنزل  
 في الحال لم يجت وان لبث ساعة حث وان حلف لا يدخل هذه الدار وهو  
 فيها لم يجت بالتعمد حتى يخرج ثم يدخل ومن حلف لا يدخل الدار فدخل  
 دارا اخر لم يجت ومن حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انهدمت  
 وصارت صخر لم يجت ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما انهدم  
 لم يجت ولو حلف لا يكلم رجلا فكلما قلنا ثم كلفها حث ولو  
 حلف لا يكلم عبد فلان او لا يدخل دار فلان وباع فلان عبده وداره فكلما  
 العبد ودخل الدار لم يجت وان حلف لا يكلم صاحب هذا القيلس ان  
 فباعه ثم كلفه حث وكذلك لو حلف لا يكلم هذا الشاب فكلما بعد  
 ما صار شيخا او لا يكلم هذا الرجل فصار شيخا فكلما حث وان حلف  
 لا ياكل من هذه الخلة فهو على ثمرها وان حلف لا ياكل من هذا السرير  
 فصار طيبا فاكله لم يجت وان حلف ان لا ياكل من سرافا لم يجت  
 وان حلف لا ياكل طيبا فاكل سرافا لم يجت عند اي خيفة رحمه الله  
 ومن حلف لا ياكل لحم اكل السمك لم يجت ولو حلف لا يشرب من دجلة  
 فشرب منها بانا لم يجت حتى يكرع منها كراعا في قول اي خيفة رحمه  
 الله ولو حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها بانا حث ومن حلف

لا ياكل

لا ياكل من هذه الخلة فاكل من ثمرها لم يجت ولو حلف لا ياكل من  
 هذا الدقيق فاكل من خبز حث ولو استقنه كما هو لم يجت ولو حلف  
 لا يكلم فلانا فكلما وهو حث سمع الا انه نائم حث وان حلف لا يكلمه  
 الا بانه فلان له ولم يعلم بالادب حتى كلفه حث واذا استخلف اولى جلا  
 ليعلمه بكل امر دخل البلد فهذا على حال ولايته خاصة ومن حلف لا يركب  
 دابة فلان فركب دابة عبده لم يجت ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف  
 على سطحها او دخل دهليزها حث فان وقف في طابق البيت حث اذا  
 اغلق الباب كان خارجا لم يجت ومن حلف لا ياكل الشواء فهو على لحم  
 دون البارد نجاس والخمر ومن حلف لا ياكل الطيب فهو على ما يطبخ من اللحم  
 ومن حلف لا ياكل الرقيب فمسه على ما يلبس في التباير وسباع في المصير  
 ولو حلف لا ياكل خيرا فمسه على ما يعتاد اهل المصرا لكان خيرا فان اكل خيرا  
 القطايف او خبز الارز بالعراق لم يجت ومن حلف لا يسبح ولا يشترى ولا  
 يولج فوكل من فعل ذلك لم يجت ومن حلف لا يزوج او لا يطلق ولا يقيق  
 فوكل ذلك حث ومن حلف لا يجلس على الارض فجلس على ساطر وحصير لم  
 يجت ومن حلف لا يجلس على سرير فجلس على سرير فوكله ساطر حث وان  
 جعل فوقه سيرا اخر فجلس عليه لم يجت وان حلف لا ينام على فراش فنام  
 عليه وفوقه فراش حث وان جعل فوقه فراشا اخر لم يجت ومن حلف على



يَمِينٍ وَقَالَ إِن شَاءَ اللَّهُ مَتَّصِلًا بَيْنَهُ فَلَا حَيْثُ عَلَيْهِ وَمَنْ حَلَفَ لِأَيِّتَةٍ  
 إِنْ أَطَاعَ فَمَلَأَ عَلَى سِتْرَةِ الصَّخَةِ دُونَ الْقَدْرِ وَإِنْ حَلَفَ لَكُلِّهِ فَلَا نَا  
 حِينَ أَوْ مَنَا أَوَّلَ الْيَمِينِ أَوَّلَ الزَّمَانِ فَمَوْعِدِي سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ عِنْدَ أَبِي  
 يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ جَمْعُهُمَا اللَّهُ وَمَنْ حَلَفَ لِأَيِّكُمَا أَيَّامًا فَمَوْعِدِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ  
 وَإِنْ حَلَفَ لِأَيِّكُمَا أَيَّامًا فَمَوْعِدِي أَيَّامًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
**وَقَالَ** أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ أَيَّامَ الْأَسْبُوعِ وَحَلَفَ لِأَيِّكُمَا الشُّهُورِ  
 فَمَوْعِدِي سِتَّةَ أَشْهُرٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ **وَقَالَ** أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ أَيَّامَ عَشْرِ  
 شَهْرٍ وَإِذَا حَلَفَ لَا يَفْعَلُ كَذَا يَتْرُكُهُ أَبَدًا وَإِنْ حَلَفَ لِيَفْعَلَ كَذَا فَعَلَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً  
 بَرَاءً فِي يَمِينِهِ وَمَنْ حَلَفَ لَخُرُوجِ امْرَأَتِهِ الْأَبْدَانِ فَإِذَا نَزَلَتْ لَهَا مَرَّةً فَخَرَجَتْ ثُمَّ  
 خَرَجَتْ مَرَّةً أُخْرَى بغيرِ ابْنِهِ حَيْثُ وَلَا بَدْرٍ مِنْ ابْنٍ فِي كُرُوحٍ وَإِنْ قَالَ  
 إِلَّا ابْنُ ابْنٍ لَهَا فَإِذَا نَزَلَتْ لَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ خَرَجَتْ بغيرِ ابْنِهِ لَمْ يَحْتَثْ  
 وَإِذَا حَلَفَ لَا يَتَخَذِي فَالْقَدَاءُ الْأَكْمَرُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ مِنْ صُلُوعِ  
 الظُّهْرِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ وَالتَّحَوُّرُ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ وَإِنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّ  
 دَيْنَهُ لِأَيِّ قَرِيبٍ فَمَوْعِدِي دُونَ الشَّهْرِ وَإِنْ قَالَ لِيُعِيدَ فَمَوْعِدِي أَكْثَرُ مِنْ شَهْرٍ وَمَنْ  
 حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ فَخَرَجَ مِنْهَا بِنَفْسِهِ وَتَرَكَ فِيهَا أَهْلَهُ وَمَتَاعَهُ حَيْثُ  
 وَمَنْ حَلَفَ لِيَصُودَّ السَّمَاءَ أَوْ لِيَقْلِبَنَّ هَذَا الْجَزْءَ أَوْ لِيَقْلِبَنَّ يَمِينَهُ وَ  
 حَيْثُ عَقِبَهَا وَمَنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّ فَلَا نَادِيَهُ الْيَوْمَ فَمَوْعِدِي ثُمَّ وَجَدَ فَلَا

بَعْضُهَا

بَعْضُهَا يَوْفًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سِتْرَةً لَمْ يَحْتَثْ لِحَالِفٍ وَإِنْ وَجَدَ صَاحِبًا  
 أَوْ سِتْرَةً حَيْثُ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَقْبِضُ بَيْنَهُ دَيْنًا أَوْ دَيْنًا فَمَوْعِدِي بَعْضُهَا  
 لَمْ يَحْتَثْ حَيْثُ بَعْضُهَا مَوْعِدِي فَإِنْ قَبِضَ بَيْنَهُ فِي وَرَثَتَيْنِ لَمْ يَحْتَثْ  
 بَيْنَهُمَا إِلَّا بَعْلَ الْوَرِثَةِ لَمْ يَحْتَثْ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِتَفْرِيقٍ وَمَنْ حَلَفَ لِأَيِّتٍ  
 الْبَصَرِ فَلَمْ يَأْتِ بِهَا حَيْثُ مَاتَ حَيْثُ فِي خُرُوجٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ وَلَيْسَ  
 أَعْلَمُ **كِتَابُ الدَّعْوَى** الْمَدْعَى مَنْ لَا يَجْبِرُ عَلَى الْخُصُومَةِ إِذَا تَرَكَهَا  
 وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ مَنْ يَجْبِرُ عَلَى الْخُصُومَةِ وَلَا يَقْبَلُ الدَّعْوَى حَيْثُ يَذْكُرُ شَيْئًا مَعْلُومًا  
 فِي حَيْثُ وَقَدِيرُهُ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا فِي يَدِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ حَلَفَ أَحْضَرَهَا أَلَيْسَ  
 إِلَيْهَا فِي الدَّعْوَى وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْعَيْنُ حَاضِرَةً ذَكَرَ فَمَتَّعَهَا وَإِنْ أَدَّى عَقْلًا  
 حُدَّهِ وَذَكَرَ أَيْدِيَهُ فِي يَدِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ وَاتَّهَى بِطَالِبِهِ فَإِذَا كَانَ حَقًّا فِي  
 الدَّعْوَى ذَكَرَ أَيْدِيَهُ بِطَالِبِهِ فَإِذَا حَصَتْ الدَّعْوَى سَأَلَ الْقَاضِي الْمَدْعَى عَلَيْهِ  
 عَنْهَا فَإِنْ اعْتَرَفَ قَضَى عَلَيْهِ بِهَا فَإِنْ أَنْكَرَ سَأَلَ الْمَدْعَى الْبَيِّنَةَ فَإِنْ  
 أَحْضَرَهَا قَضَى بِهَا وَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ وَطَلَبَ يَمِينَ خَصْمِهِ اسْتَخْلَفَ عَلَيْهِمَا  
 وَإِنْ قَالَ لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ وَطَلَبَ الْيَمِينَ لَمْ يَسْتَخْلَفْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ  
 اللَّهُ وَلَا يَرَدُّ الْيَمِينَ عَلَى الْمَدْعَى وَلَا يَقْبَلُ بَيِّنَةً صَاحِبُ الْيَدِ فِي الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ  
 فَإِذَا نَكَلَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ عَنِ الْيَمِينِ قَضَى عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ وَلَزِمَهُ مَا أَدَّى عَلَيْهِ  
 وَيُسْغَى الْقَاضِي أَنْ يَقُولَ لَهُ إِنْ أَعْرَضَ عَلَيْكَ الْيَمِينُ ثَلَاثًا فَإِنْ حَلَفَ فَلَا



قضيت عليك بما ادعاه فاذا اكررت العرض ثلاث مرات قضى عليك بالنكاح وان  
كانت ادعيى كما حال لم يتخلف المنكر عندي خيفة رحمة الله ولا استخلف  
في النكاح والرجعة والنفق في الابداء والرق والاستيلاء والاولاد والحدود  
**وقال** ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يستخلف في ذلك كله الا في الحدود  
واذا ادعى اثنان عينا في يد واحد منهنما برعاهما له واقاما البينة  
قضى بينهما وان ادعى كل واحد منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض  
بواحدة من البنتين ويرجع الى تصديق المرأة لاحد منهما وان ادعى اثنان  
كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد واقاما بينة فكل واحد منهما بالخيار  
ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك فان قضى القاضي بينهما  
به فقال لهما لا اختار لم يكن للاخوان باء خذ جميعه وان ذكر كل  
واحد منهما تاريخا فهو للواحد منهما وان لم يذكر تاريخا ومع احدهما قبض  
فهو اولى واذا ادعى احدهما شرا والاخر هبة وقبضا واقاما البينة ولا  
تاريخ بينهما فالشري اولى وان ادعى احدهما شري وادعت المرأة انه تزوج  
عليه فهما سواء وان ادعى احدهما هبة وقبضا والاخر هبة وقبضا فالتاريخ  
اولى وان اقام الخارج البينة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ  
الا بعد اولى وان ادعى الشري من واحد واقاما البينة على تاريخين فالاول  
اولى وان اقام كل واحد منهما البينة على الشري من آخر وذكر تاريخا فهما سواء

فان

وان اقام الخارج البينة على ملك موهج وصاحب البينة على ان اقدم تاريخا  
كان اولى وان اقام الخارج وصاحب اليد واحد منهما بينة على التاريخ فصاحب  
اليده اولى وكذلك الشح في الشيا التي لا تنسخ الا مرة وكل سب في الملك لا يكرر  
فهو كذلك وان اقام الخارج بينة على الملك وصاحب اليد على الشري منه  
كان اولى وان اقام كل واحد منهما البينة على الشري من آخر والتاريخ فهما  
تمازت البنتين وان اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فهما  
سواء ومن ادعى قصاصا على غيره فحدا استخلف فان نكل عن اليمين فيما دون  
النفس لزمه القصاص وان نكل في النفس حسم حتى يقر او يحلف **وقال**  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يلزمه الاثم فيهما واذا اقال المدعي بينة  
حاضرة قيل خصمه اعطيه كفيلا بنفسك ثلاثة ايام فان فعل ولا امر ملائمة  
الا ان يكون غيبا على الطريق فيلزمه مقلد بحل القاضي وان قال الذي  
عليه هذا الشيء او دعيه فلان الغائب او رهنه عندي او غيبته منه  
واقام بينة على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي وان قال ابتعته من  
الغائب فهو خصم وان قال المدعي سرقني واقام بينة وقال صاحب اليد  
او دعيه فلان واقام بينة على ذلك لم تندفع الخصومة وان قال المدعي  
ابتعته من فلان او قال صاحب اليد او دعيه فلان اسقط الخصومة بغير  
بينة واليمين بالله تعالى دون غيره ويؤكد بذكر اوصافه ولا يستخلف بالطلاق



وَالْعِتَاقُ وَيُخْلَفُ الْيَهُودِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى وَالنَّصْرَانِيُّ  
بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى وَالمُجُوسِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَ النَّارَ فَلَا يَخْلُقُونَ  
فِي بُيُوتِ عِبَادِهِ قُلُوبًا وَلَا يَحْيِي الْمَيِّتِينَ عَلَى الْمُسْلِمِ زَمَانٌ وَلَا مَكَانٌ وَمَنْ  
ادَّعَى أَنَّهُ مُتَابِعٌ مِنْ هَذَا عَبْدٌ بِالْفِتْنَةِ اسْتَخْلَفَ اللَّهُ مَا بَيْنَهُمَا إِيَّاهُ قَائِمٌ فِيهِ  
وَلَا اسْتَخْلَفَ اللَّهُ مَا بَعَثَ وَيَسْتَخْلَفُ فِي الْخَصْبِ بِاللَّهِ مَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْكَ رَدُّهُ وَلَا يَسْتَحِقُّ  
بِاللَّهِ مَا عَصَتْ وَفِي النِّكَاحِ بِاللَّهِ مَا بَيْنَهُمَا نِكَاحٌ قَائِمٌ فِي الْحَالِ وَفِي دَعْوَى الطَّلَاقِ  
بِاللَّهِ مَا عَصَى بَيْنَ مَنْكَ السَّاعَةِ بِمَا ذَكَرْتُ وَلَا يَسْتَخْلَفُ بِاللَّهِ مَا طَلَقْتَهَا وَإِذَا كَانَتْ  
ذَاتُ فِي يَدِ خَيْرٍ ادَّعَاهَا إِنْ شَاءَ أَحَدُهُمَا جَمِيعَهَا وَالْآخَرُ نِصْفُهَا وَأَقَامَا الْبَيْتَةَ  
فَلِصَاحِبِ السَّيِّئَةِ ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعُهُ وَلِصَاحِبِ النِّصْفِ بَعْضُهُمَا عِنْدِي خِيفَةٌ **وَقَالَ**  
أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ هِيَ بَيْنَهُمَا أَثَلَاثًا وَلَوْ كَانَتْ فِي أَيْدِيهِمَا سَلِمَتْ لِصَاحِبِ  
السَّيِّئَةِ نِصْفُهَا عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ وَنِصْفُهَا لِأَعْلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ وَإِلَّا تَنَازَعَا  
فِي دَابَّةٍ فَأَقَامَ كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمَا بَيْتَةً أَوْ تَنَاجَتْ عَنْهُ وَذَكَرَ بَارِئُ خَاوَسَ الدَّابَّةِ  
يُؤَافِقُ أَحَدَ التَّارِخِينَ فَهُوَ أَوْلَى وَإِنْ اسْتَكْذَرَكَ كَانَتْ بَيْنَهُمَا وَإِذَا تَنَازَعَا عَلَى  
دَابَّةٍ أَحَدُهُمَا أَلْبَسَهَا وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقٌ بِحَامِلِهَا فَالْأَوَّلُ أَوْلَى وَلِذَا إِذَا تَنَازَعَا  
بَعِيرًا وَعَلَيْهِ حِمْلٌ لِأَحَدِهِمَا فَصَاحِبُ الْحِمْلِ أَوْلَى وَلِذَا إِذَا تَنَازَعَا قَمِيصًا  
أَحَدُهُمَا أَلْبَسَهُ وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقٌ بِكُمْتِهِ فَالْأَوَّلُ أَوْلَى وَإِذَا اخْتَلَفَا الْمَتَابِعَانِ  
فِي السَّيِّئَةِ فَاتَمَّا أَحَدُهُمَا تَمَّا وَادَّعَى الْآخَرُ تَمُّهُ أَوْ اعْتَرَفَ الْبَايَعُ بِقَدْرِ مَنْ

السَّيِّئَةِ

السَّيِّئَةِ وَادَّعَى الْآخَرُ تَمُّهُ وَأَقَامَا أَحَدُهُمَا الْبَيْتَةَ قَضَى لَهُ بِهَا وَإِنْ أَقَامَ  
كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمَا بَيْتَةً كَانَتْ الْبَيْتَةُ الْمُنْتَبِثَةَ لِلزِّيَادَةِ أَوْلَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ أَحَدٍ  
مِنْهُمَا بَيْتَةٌ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي إِمَّا أَنْ تَرْضَى بِالْثَمَنِ الَّذِي ادَّعَاهُ الْبَايَعُ وَالْآخَرُ  
السَّيِّئَةِ وَقِيلَ لِلْبَايَعِ إِمَّا أَنْ تَسَلِّمَ مَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مِنَ السَّيِّئَةِ وَالْآخَرُ السَّيِّئَةِ  
فَإِنْ لَمْ يَرْضَا اسْتَخْلَفَ الْحَاكِمُ كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمَا عَلَى دَعْوَى الْآخَرِ بَيْنَهُمَا  
الْمُشْتَرِي فَإِذَا اخْتَلَفَا فِي الْقَاضِي السَّيِّئَةِ مِنْهُمَا وَإِنْ كُنَّا أَحَدُهُمَا عَنِ الْيَمِينِ  
لَزِمَهُ دَعْوَى الْآخَرِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَجَلِ فِي شَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ فِي اسْتِيفَاءِ  
بَعْضِ الثَّمَنِ فَلَا تَحَالَفُ بَيْنَهُمَا وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَنْتَهِرُ الْخِيَارَ وَالْأَجَلَ مَوْجِبِينَ  
وَإِنْ هَلَكَ السَّيِّئُ ثُمَّ اخْتَلَفَا لِمِ تَحَالَفَا عِنْدِي خِيفَةٌ وَإِلَى يُونُسَ وَجَوَل  
الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي **وَقَالَ** مُحَمَّدٌ تَحَالَفَانِ وَيَفْعَلُ السَّيِّئُ عَلَى قِيَمَةِ  
الْمَالِكِ وَإِنْ هَلَكَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ لِمِ تَحَالَفَا عِنْدِي خِيفَةٌ  
إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَايَعُ أَنْ يَتْرَكَ حَصَّةَ الْمَالِكِ **وَقَالَ** أَبُو يُونُسَ تَحَالَفَانِ  
وَيَفْعَلُ السَّيِّئُ فِي الْحَيِّ قِيَمَةُ الْمَالِكِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَإِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ  
فِي الْمَهْرِ فَادَّعَى الزَّوْجُ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِأَلْفٍ وَقَالَتْ تَزَوَّجْتَنِي بِأَلْفَيْنِ فَأَيُّمَا  
أَقَامَ الْبَيْتَةَ قِيلَتْ بَيْتَتُهُ وَإِنْ أَقَامَا الْبَيْتَةَ فَالْبَيْتَةُ بَيْتَةُ الْمَرْأَةِ وَإِنْ لَمْ  
تَكُنْ لَهَا بَيْتَةٌ تَحَالَفَا عِنْدِي خِيفَةٌ وَلَمْ يَفْعَلِ النِّكَاحُ وَلَكِنْ تَحَكَّمُ بِمَهْرٍ  
الْمَرْأَةِ فَإِنْ كَانَ بِمِثْلِ مَا اعْتَرَفَ بِهِ الزَّوْجُ أَوْ أَقَلَّ قَضَى بِمَا قَالَ الزَّوْجُ وَإِنْ كَانَ



يشترط ان ادعت المرأة او اكثر قضي بها ادعت امرأة وان كان من المثل  
 اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما اعترف به المرأة قضي لها به المثل  
 واذا اختلفا في البجاة قبل استيفاء العقود عليه تحالفوا وكان القول قول  
 المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض العقود عليه تحالفوا فسخ العقد  
 فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر واذا اختلف المولي والكاتب في  
 مال الكتابة لم تحالفا عند أبي حنيفة **وقال** ابو يوسف ومحمد هما  
 الله تحالفان وتفسخ الكتابة واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فابطل  
 للرجل فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح للمها فهو للرجل وان  
 مات احدهما واختلف ورثته مع الآخر فابطل للرجل والنساء فالباقى  
 منهما **وقال** ابو يوسف يدفع الى المرأة ما يجهز به مثلها والباقي  
 للزوج وان باع الرجل جارية فجاءت بولد فادعاه البايع فان جاءت  
 به لاقل من ستة اشهر من يوم البيع فمواين للبايع وامه امر ولله و  
 يفسخ البيع ويرد الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوة البايع ابعده فدعوى  
 البايع اولى وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء من  
 الامر وان مات الامر فادعاه البايع وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر  
 يثبت التسب في الولد فاحذه البايع ويرد الثمن كله في قول أبي حنيفة  
**وقال** ابو يوسف ومحمد ير دخصة الامر ومن اتى نسب احد

وشرادوان اختلفا بعد  
 الاستيفاء لم يتحالفوا  
 ص

لم تقبل دعوت البايع  
 فيه الا ان يصرقه  
 المشتري وان مات  
 الود فادعاه البايع  
 وقد جاءت به لاقل  
 من ستة اشهر

التومين ثبت نسبهما منه **كتاب الشهادات** الشهادة فوضا  
 الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا اطلبهم المدي والشهادة في الحدود بخير  
 فيها الشاهد بين الشرف والظهار والشر افضل لانه يجب ان يشهد  
 بامال في السرقة فيقول اخذ ولا يقول سرق والشهادة على مراتب منها  
 الشهادة في الزنا تعتبر فيها اربعة من الرجال ولا تقبل فيها شهادة النساء  
 ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة الرجلين ولا  
 تقبل فيها شهادة النساء وما سوى ذلك من الحقوق تقبل فيها شهادة  
 الرجلين او رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مال مثل النكاح  
 والطلاق والوكالة والوصية وتقبل في الولادة والكره والعيوب النساء  
 في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة ولا بد في ذلك كله  
 من العدالة ولفظ الشهادة فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال  
 اعلم او اتيقن لم تقبل شهادته **وقال** ابو حنيفة يقتصر الحاكم  
 على ظاهر عدالة المسلم الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عن الشهود  
 وان طعن الخصم فيهم سأل عنهم **وقال** ابو يوسف ومحمد  
 لا بد ان يسأل عنهم في السر والعلانية وما يحملة الشاهد على ضربين  
 احدهما ما يثبت حكمة بنفسه مثل البيع والاقرار والغصب والقتل وحكم  
 الحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد اذناه وسعه ان يشهد به وان لم يشهد



عليه ويقول اشهادته باع ولا يقول اشهادي ومنه ما لا يثبت حكمه  
بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا سمع شاهدا يشهد بشي لم يجز  
ان يشهد على شهادته الا ان يشهد وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد  
على شهادته لم يسمع للسامع ان يشهد ولا يحل للشاهد ان يخطئه  
ان يشهد الا ان يذكر الشهادة ولا تقبل شهادة الاخي ولا المولى ولا  
الحدود في قذف وان تاب ولا شهادة الولد لولده وولد لولده ولا  
ولا شهادة الولد لابي له واجداده ولا تقبل شهادة احد الزوجين  
للاخر ولا شهادة المولى لعبد ولا مكاتب ولا شهادة الشريك لشريكه  
فيما هو من شركتهما وتقبل شهادة الرجل لاجيه وعمة ولا تقبل شهادة  
مخنث ولا ناجة ولا مغيبة ولا مدمن الشرب على الله ولا من يلبس  
بالطير ولا من يغني الناس ولا من ياتي بابا من ابواب الكبار التي تعلق  
بها الحد ولا من يدخل الحمام بغير ازار او ياكل الربوا والمقامير والشرع  
ولا من يفعل الافعال المستحقة كالبول على الطريق والاكل على الطريق ولا تقبل  
شهادة من يظهر سب السلف وتقبل شهادة اهل اللهو الا الخطاينة و  
تقبل شهادة اهل الدماء بعضهم على بعض وان اختلفت مللهم ولا تقبل  
شهادة الحرقي على الذمي وان كانت الحسنات اغلب من السيئات والحر من  
يحب الكبار قلت شهادته وان التزم بعبية وتقبل شهادة الاقارب والحقني

وولد الزنا وشهادة الخني جائزة واذا اطلقت الشهادة الدعوى قبلت وان  
الحق لم تقبل ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند الخفيفة وان  
شهد احدهما بالالف والاخر بالعين لم تقبل الشهادة وقال لا تقبل على الف اذا  
كان المتعي يدعي الفين وان شهد احدهما بالالف والاخر بالالف وخمسائة وثلاثين  
يدعي الف وخمسائة قلت شهادتهما بالالف فاذا شهد بالالف وقال احدهما  
قضاءه منها خمسمائة قلت شهادتهما بالالف ويسمع قوله انه قضاءه الا ان  
يشهد معه الاخر ويشهد الشاهد اعلم ذلك ان لا يشهد بالالف حتى تقرر المدعي  
انه قضى خمسمائة واذا شهد شاهدان ان زيدا قتل يوم الخميس وشهد  
الاخر انه قتل يوم الغد بالكوفة واجمعوا عند الحاكم لم تقبل الشهادتين فان  
سبق احدهما ففضليهما ثم حضرت الاخرى لم تقبل ولا يسمع القاضى  
الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشي لم يره  
الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضى فانه يسمع ان يشهد  
بهذه الاشياء اذا اخبره بما من ثقب به والشهادة على الشهادة جائزة في  
الحق لا سقط بالشبهة ولا تقبل في الحدود والقصاص ويجوز شهادة شاهدين  
على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد وصفة الاشهاد  
ان يقول شاهد الاصل شاهد الفرع شهد على شهادتي اني اشهدان فلان  
بن فلان اقرتني بذلك واشهدني على نفسه وان لم يقبل واشهدني على نفسه



جاء ويقول شاهد الفرع عند الاداء اشهدات فلانا اشهدني على شهادته انه  
يشهد كذلك فقال يا شهادتي بذلك ولا تقبل شهادة شهود الفرع الا  
ان يموت شهود الاصل ويحبوا ميرة ثلاثة ايام فصاعدا ويضواضا  
لا يستطيعون معه حضور مجلس الحاكم فان عدل شهود الاصل شهود الفرع  
جاز وان سكتوا عن تعديهم جاز ويظهر القاضي في حالهم فان اكر شهود  
الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع **وقال** ابو حنيفة في شهاد  
الزور اشهد في السوف ولا عزه **وقال** ابو يوسف ومحمد توجعه  
ضربا وتجب له كتاب الرجوع عن الشهادات اذا جمع  
الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بما سقطت وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا  
لم تفسخ الحكم ووجب عليهم ضمان ما تلفوه بشهادتهم ولا يصح الرجوع  
الا بحضرة الحاكم واذا شهد الشاهدان بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمانهما  
المال للشهود عليه وان رجعا احدهما ضمن النصف وان شهد بمال  
ثلاثة فرجع احدهم فلا ضمان عليه فان رجعا اخر ضمن الرابحان نصف  
المال وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن ربع الحق وان رجعتا  
ضمنتا نصف الحق وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعا ثمانيهن فلا ضمان  
عليهن فان رجعت اخري كان على النسوة ربع الحق فان رجع الرجل والنساء  
فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة اسداس غلظت خيفة رجة

**الله وقال** ابو يوسف ومحمد رحمهما الله على الرجل النصف وعلى النسوة  
النصف وان شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهرها ثم رجعا  
فلا ضمان عليهما وكذلك ان شهدا على رجل تزوج امرأة بمقدار مهرها  
فان شهدا اكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمان الزيادة وان شهدا سبع مثيل  
القيمة او اكثر ثم رجعا لم يضمنان ان كان اقل من القيمة ضمنا النقصان و  
ان شهدا على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول ثم رجعا ضمانا نصف المهر  
فان كان بعد الدخول لم يضمنان وان شهدا انه اعتق عبده ثم رجعا ضمانا  
قيمه وان شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا الدية ولا يقصن منهما  
واذا جمع شهود الفرع ضمنوا فان رجع شهود الاصل او قالوا لم يشهد شهود  
الفرع على شهادتنا فلا ضمان عليهم وان قالوا اشهدناهم وغلطنا ضمنوا  
ان قال شهود الفرع كذب شهود الاصل وغلطوا في شهادتهم لم يلقب الي  
ذلك واذا شهد اربعة بارتنا وشاهدان بالانحصان فرجع شهود الانصاف  
لم يضمنوا واذا جمع المزلون عن التركة ضمنوا واذا شهد شاهدان باليمين  
وشاهدان بوجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود اليمين خاصة  
**كتاب ادب القاضي** لا تصح ولاية القاضي حتى يجمع في  
المولى شرائط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد ولا يباين الدخول في  
القضاء لمن شق من نفسه انه يؤدي فرضه ويكره الدخول فيه لم



يَخَافُ أَنْ يَجْزِعَهُ وَلَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْخَيْفِ فِيهِ وَلَا يَنْفِي أَنْ يَطْلُبَ  
الْوَلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُ لَهَا مِنْ قُلْدِ الْقَضَاءِ يَسْلَمُ إِلَيْهِ دِيْوَانُ الْقَاضِي الَّذِي قَبْلَهُ  
وَيَنْظُرُ فِي حَالِ الْمَجُوسِينَ فَمَنْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ الزَّمَةِ إِيَّاهُ وَمَنْ انْكَرَ لَمْ يَقْبَلْ  
قَوْلَ الْمَرْزُوقِ عَلَيْهِ إِلَّا بَشَيْئَةٍ فَإِنْ لَمْ تَقُمْ بَشَيْئَةٌ لَمْ يَجْعَلْ تَحْلِيَّتَهُ حَتَّى يَنَادِيَ  
عَلَيْهِ وَيَسْتَفْهِرُ فِي أَمْرِهِ وَيَنْظُرُ فِي الْوَدَايِعِ وَارْتِفَاعِ الْوَقْفِ فَيَعْمَلُ عَلَى تَقْوَمِ  
بِهِ الْبَشَيْئَةُ أَوْ يَعْتَرِفَ بِهِ مَنْ هُوَ فِي يَدَيْهِ وَلَا يَقْبَلْ قَوْلَ الْمَرْزُوقِ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ  
الَّذِي هُوَ فِي يَدَيْهِ أَنَّ الْمَرْزُوقَ سَلَّمَ إِلَيْهِ فَيَقْبَلْ قَوْلَهُ فِيهَا وَيَجْلِسَ لِلْحُكْمِ حُلُوسًا  
ظَاهِرًا فِي الْمَسْجِدِ وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةَ الْأَمْنِ ذِي رَحْمَةٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ جَرَتْ  
عَادَتُهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِمَهَادَاتِهِ وَلَا يَحْضُرُ دَعْوَةَ الْأَنْ تَكُونَ عَامَّةً وَشَهْدَ  
الْخَانَةِ وَيَعُودُ الرِّضَى وَلَا يَضِيفُ أَحَدَ الْخَصْمَيْنِ دُونَ خَصْمِهِ وَإِذَا احْضَرَ  
سَوَى بَيْنَهُمَا فِي الْجُلُوسِ وَالْإِقْبَالِ وَلَا يَسْأَلُ أَحَدَهُمَا وَلَا يَشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَنْقُصُهُ  
حُجَّةً فَإِذَا ابْتَدَأَ الْحَقَّ عَنْهُ فَطَلَبَ صَاحِبُ الْحَقِّ حَبْسَ غَرِيمِهِ لَمْ يَجْعَلْ حَبْسَهُ  
وَأَمْرًا يَدْفَعُ مَا عَلَيْهِ فَإِنْ أَسْتَعِجِلَهُ فِي كَرْدَيْنِ لَزِمَهُ بَدَلًا عَنْ مَا لَمْ يَحْصُلْ فِي  
يَدَيْهِ كَثَمَ السُّعْيُ وَبَدَلُ الْقَرْضِ وَالزَّمَةُ بِعَقْدِ الْمَهْمُورِ وَالْكَفَالَةُ وَلَا يَحْبِسُهُ  
فِي مَا سِوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ لَهُ أَنَا فَقِيرٌ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِ غَرِيمَهُ الْبَشَيْئَةُ أَنْ لَهُ مَالًا  
وَيَحْبِسُهُ شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ شُهُورٍ ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ خِي سَيْلَهُ  
وَلَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَرَامَيْهِ وَيَحْبِسُ الرَّجُلَ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ وَلَا يَحْبِسُ وَالِدَ

فِي

شَيْئًا

فِي دَيْنٍ وَلَكِنْ إِذَا أَسْتَعِجِلَ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ وَيَحْزُرُ قَضَاءُ الْمَرْأَةِ وَشَيْءٌ  
إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ وَيَقْبَلُ كِتَابَ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحَقِّ إِذَا  
شَهِدُوا بِمَا عِنْدَهُ فَإِنْ شَهِدُوا عَلَى خَصْمٍ حَاضِرٍ حَكَمَ بِالشَّهَادَةِ وَلَكِنْ حَكَمَ  
وَإِنْ شَهِدُوا بِغَيْرِ حَضْرَةِ خَصْمٍ لَمْ يَحْكَمْ وَلَكِنْ بِالشَّهَادَةِ لِيَحْكُمَ بِمَا أَلْتَقَبَلُ  
إِلَيْهِ وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابَ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَيَجِبُ أَنْ  
يَقْرَأَ الْكِتَابَ عَلَيْهِمْ لِيَعْرِفُوا مَا فِيهِ ثُمَّ يَخْتُمُهُ وَيُسَلِّمُهُ إِلَيْهِمْ فَإِذَا وَصَلَ إِلَى  
الْقَاضِي لِيَقْبَلَهُ إِلَّا بِالْحَضْرَةِ الْخَصْمِ فَإِذَا سَلَّمَ الشَّهَادَةَ إِلَيْهِ نَظَرَ فِي خَتْمِهِ  
فَإِذَا اشْهَدُوا أَنَّهُ كِتَابُ فَلَانَ الْقَاضِي سَلَّمَ إِلَيْهَا فِي مَجْلِسٍ حَكَمَهُ وَقَرَأَهُ  
عَلَيْنَا وَخَتَمَهُ قَضَاهُ الْقَاضِي وَقَرَأَهُ عَلَى الْخَصْمِ وَالزَّمَةُ مَا فِيهِ وَلَا يَقْبَلُ  
كِتَابَ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ وَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَخْتَلِفَ  
عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ يَفُوضَ إِلَيْهِ ذَلِكَ وَإِذَا رَفَعَ إِلَى الْقَاضِي حُكْمَ حَاكِمٍ أَمَّا  
إِلَّا أَنْ يَخَالَفَ الْكِتَابَ أَوْ السُّنَّةَ أَوْ الْأَجْمَاعَ أَوْ يَكُونَ قَوْلًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَلَا  
يَقْضِي الْقَاضِي عَلَى غَايِبٍ إِلَّا أَنْ يَحْضُرَ مَعَهُ خَصْمُهُ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ فَإِذَا  
حَكَمَ رَجُلَانِ رَجُلًا فَحَكَمَ بَيْنَهُمَا وَرَضِيَ بِحُكْمِهِ جَازًا إِذَا كَانَ بِصِفَةِ الْحَاكِمِ  
وَلَا يَحْزُرُ حُكْمَ الْكَافِرِ وَالْعَبْدِ وَالذَّمِّيِّ وَالْحُدُودِ فِي الْقَذْفِ وَالنَّاسِقِ وَالصَّبِيِّ  
وَالْمَرْأَةِ وَاحِدٍ مِنَ الْحَكَمِيِّينَ أَنْ يَرْجِعَ مَا لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِمَا وَإِذَا حَكَمَ أَرْبَعًا وَإِذَا  
رَفَعَ حُكْمَهُ إِلَى الْقَاضِي فَوَافَقَ مَذْهَبَهُ أَمْضَاهُ وَإِنْ خَالَفَهُ أَبْطَلَهُ وَلَا يَحْزُرُ



التَّحْكِيمُ فِي الْحُدُودِ وَالْقَضَاءِ وَإِنْ حُكِمَ فِي مَخْطَأٍ فَقَضَى الْحَاكِمُ عَلَى  
 الْعَاقِلَةِ لَمْ يَنْفَذْ حُكْمَهُ وَيَحْزَنُ أَنْ يَسْمَعَ الْبَيْتَةَ وَيَقْضِي بِالْقَوْلِ وَحُكْمُ  
 الْحَاكِمِ لَا يُوَيْدُ وَوَلَدُهُ وَزَوْجَتُهُ بَاطِلٌ **كتاب القسمة** ينبغي  
 لِلْأَمَامِ أَنْ يَنْصُبَ قَاسِمًا يَرْزُقُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِيَقْسِمَ بَيْنَ النَّاسِ بغير  
 أَجْرَةٍ فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ نَصَبَ قَاسِمًا يَقْسِمُ بِالْأَجْرِ وَيَحِبُّ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا  
 مَا مَوْنَعًا مَالًا بِالْقِسْمَةِ وَلَا يَجِرُ الْقَاضِي النَّاسَ عَلَى قَاسِمٍ وَاحِدٍ وَلَا يَتْرَكُ  
 الْقِسَامَ أَنْ يَشْرَكَ بَيْنَ أَجْرَةِ الْقِسْمَةِ عَلَى عِدَدِ الرُّفُسِ عِنْدَ بِي خَيْفَةَ رَحِمَهُ  
 اللَّهُ **وقال** أبو يوسف ومحمد رحمهما الله على قدر الانصاف وإذا  
 حضر الشركاء عند القاضي وفي أيديهم دار وضعية ادعوا أنفسهم ونفوسها  
 مِنْ فُلَانٍ لَمْ يَقْسِمَا الْقَاضِي عِنْدَ بِي خَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَتَّى يَهْمَا الْبَيْتَةَ عَلَى  
 مَوْتِهِ وَعَدَدِ وَرَثَتِهِ **وقال** أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يقسمها  
 بِاعْتِرَافِهِمْ وَيَذَكُرُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّ قِسْمَهَا يَقُولُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَالُ الْمَشْرُكِ  
 مَا سِوَى الْعَقَارِ فَلَا دَعْوَا لَهُ مِيرَاثَ قِسْمِهِ بَيْنَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ وَلَوْ ادَّعَا فِي  
 الْعَقَارِ أَتَمَّ اشْتَرَوْهُ قِسْمَهُ بَيْنَهُمْ وَإِنْ ادَّعَا الْمَلِكُ وَلَمْ يَذَكُرْ وَالْفَيْتُ انْتَقَلَ إِلَيْهِمْ  
 قِسْمَهُ بَيْنَهُمْ وَإِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ يَنْتَفِعُ بِنَصِيبِهِ قِسْمٌ بَطْلٌ لَهُ  
 وَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمْ يَنْتَفِعُ وَالْآخَرُ يَسْتَضِرُّ قَلِيلَ نَصِيبِهِ فَإِنْ طَلَبَ صَاحِبُ الْكَثِيرِ  
 قِسْمَ وَإِنْ طَلَبَ صَاحِبُ الْقَلِيلِ لَمْ يَقْسَمْ وَإِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَسْتَضِرُّ

لَمْ يَقْسِمَا إِلَّا بِتَرَاضِيهِمَا وَيَقْسِمُ الْوَرِثَةُ إِذَا كَانَتْ مِنْ صَنْعِ وَاحِدٍ وَلَا يَقْسِمُ  
 الْخَسِينُ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ **وقال** أبو خَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَقْسِمُ الرِّقُّ  
 وَلَا الْجَوَارِ لَتَفَاوُتِهَا **وقال** أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يقسم  
 الرِّقُّ وَلَا يَقْسِمُ حُمَامٌ وَلَا بَيْرٌ وَلَا حَائِلٌ بِتَرَاضِي الشُّرَكَاءِ وَإِذَا حَضَرَ ثَانٍ  
 فَأَقَامَا الْبَيْتَةَ عَلَى الْمَوَافَةِ وَعَدَدِ الْوَرَثَةِ وَالْأَرْثُ فِي أَيْدِيهِمْ وَبِعَمَلِهِمْ وَارْتِغَابُ  
 قِسْمِ الْقَاضِي بِطَلَبِ الْحَاضِرِينَ وَنَصَبِ الْغَائِبِ وَلَيْسَ يَقْبَضُ نَصِيبُهُ وَإِنْ  
 كَانُوا مُشْتَرِكِينَ لَمْ يَقْسَمْ مَعَ غَيْبَةِ أَحَدِهِمْ وَإِنْ كَانَ الْعَقَارُ فِي يَدِ الْوَارِثِ الْغَائِبِ  
 لَمْ يَقْسَمْ وَإِنْ حَضَرَ وَارِثٌ وَاحِدٌ لَمْ يَقْسَمْ وَإِذَا كَانَتْ دُورٌ مُشْرَكَةٌ فِي مَضَرٍ  
 وَاحِدَةٍ قُسِمَتْ كُلُّ دَارٍ عَلَى حِدَّتِهَا فِي قَوْلِ بِي خَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ **وقال**  
 أبو يوسف ومحمد رحمهما الله إِنْ كَانَ الْأَصْلُ لِمَنْ قُسِمَتْ بَعْضُهَا فِي بَعْضِ قِسْمِهَا  
 وَإِنْ كَانَتْ دُورًا وَضِيعَةً أَوْ دَارًا أَوْ حَائِلًا قُسِمَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَّتِهَا وَيَنْبَغِي  
 لِلْقَاسِمِ أَنْ يَصُوِّرَ مَا يَقْسِمُهُ وَيَعْدِلُهُ وَيُدْرِعُهُ وَيَقُومُ السَّاءُ وَيُنْفِرُ كُنْصِبُ  
 عَنْ الْبَاقِي بِطَرِيقِهِ وَشَرِيحِهِ حَتَّى لَا يَكُونَ لِنَصِيبِ بَعْضِهِمْ بِنَصِيبِ الْآخَرِ تَعَلُّقٌ ثُمَّ  
 يَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ وَيَحْلُلُهَا قَرْعَةً ثُمَّ يَلْقُبُ نَصِيبًا بِالْأَوَّلِ وَالَّذِي يَلِيهِ بِالثَّانِي  
 وَالثَّالِثُ عَلَى هَذَا ثُمَّ يَخْرِجُ الْقَرْعَةَ فَمَنْ جَرَحَ اسْمَهُ أَوْ لَفَاهُ السَّهْمُ الْأَوَّلُ  
 وَمَنْ جَرَحَ ثَانِيًا فَلَهُ السَّهْمُ الثَّانِي وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقِسْمَةِ الدَّاهِمُ وَلَا الدَّائِمُ  
 إِلَّا بِتَرَاضِيهِمْ فَإِنْ قَسَمَ بَيْنَهُمْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ سَلَّ فِي ذَلِكَ الْخَرِاطُوطِ قِسْمَهُ



فِي الْقِسْمَةِ فَإِنْ أَتَى صَرْفَ الطَّرِيقِ وَالْمَسِيلِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَرْفِقَ وَيُسِيلَ فِي  
 نَصِيبِ الْخُرُوفِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقِسْمَةِ وَإِذَا كَانَ سَفَلَ لَعُولِهِ أَوْ عُلُوَّ لَسْفَلِهِ  
 أَوْ سَفَلَ لَعُلُوِّ قَوْمٍ كُلٍّ وَاحِدٍ عَلَى حَدِّهِ وَقَمَرٍ بِالْقَمَةِ وَلَا مَقْبَرٍ بِغَيْرِ ذَلِكَ  
 وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَقَاتِلُونَ فَشَهِدَ الْقَاسِمَانِ قَبْلَ شَهَادَتِهِمَا أَنْ أَدْعِي  
 أَحَدُهُمَا الْخُلُطَ فَرَمَ عَمْرَانٌ مِمَّا أَصَابَهُ شَيْءٌ فِي يَدِ صَاحِبِهِ وَقَدْ شَهِدَ عَلَى  
 نَفْسِهِ بِالْإِسْتِيفَاءِ لَمْ يَصْدَقْ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بَيِّنَةٌ وَإِنْ قَالَ اسْتَوْفَيْتُ حَقِّي  
 ثُمَّ اخَذْتُ بَعْضَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ خَصْمِهِ مَعَ يَمِينِهِ وَإِنْ قَالَ أَصَابَنِي الْمَوْضِعُ  
 كَذَا فَلَمْ يَسْلَمْهُ لِي وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى نَفْسِهِ بِالْإِسْتِيفَاءِ وَلَكِنَّهُ شَرِيكُهُ تَخَالُفًا  
 وَفُغِنَتِ الْقِسْمَةُ وَإِذَا اسْتَحَقَّ بَعْضُ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا بَعْضُهُ لَمْ يَفُضَّ الْقِسْمَةُ  
 فَمِنْ ذَلِكَ خِيفَةُ وَرَجْعُ حِصَّةِ ذَلِكَ مِنْ نَصِيبِ شَرِيكِهِ **وَقَالَ أَبُو**  
**يُوسُفُ** فِي الْقِسْمَةِ **كِتَابُ الْإِكْرَاهِ** الْإِكْرَاهُ يَنْبَغِي حُكْمُهُ إِذَا حَصَلَ  
 مِنْ تَقْدِيرٍ عَلَى إِيقَاعِ مَا تَوَعَّدَ بِهِ سُلْطَانًا كَانَ أَوْ لَصَاحِبًا إِذَا كَرِهَ الرَّجُلُ الْبَيْعَ  
 مَالَهُ أَوْ شَرَاهُ سِلْعَةً أَوْ عَلِيًّا أَنْ يَقْرَأَ رَجُلٌ بِالْفِ أَوْ يُوجِدَ دَارَهُ فَأَكْرَهَ عَلَيْهِ  
 ذَلِكَ بِالْقَتْلِ أَوْ بِالضَرْبِ الشَّدِيدِ أَوْ بِالْحَبْسِ فَبَاعَ أَوْ اشْتَرَى فَمِنْ ذَلِكَ خِيفَةُ  
 أَنْ شَاءَ امْتِنَاعُ الْبَيْعِ وَإِنْ شَاءَ فَخْخُهُ وَرَجْعُ الْبَيْعِ فَإِنْ كَانَ قَبْضُ الشَّيْءِ  
 طَوْعًا فَقَدْ جَازَ الْبَيْعُ وَإِنْ كَانَ قَبْضُهُ مَكْرَهًا فَلَيْسَ بِجَارٍ عَلَيْهِ رَدُّهُ  
 إِنْ كَانَ قَائِمًا فِي يَدِهِ وَإِنْ هَلَكَ الْبَيْعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فَهُوَ غَيْرُ مَكْرَهٍ مِنْ

قَمَتُهُ وَالْمَكْرَاهُ أَنْ يَضْمَنَ الْمَكْرَاهُ أَنْ شَاءَ وَمَنْ كَرِهَ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ كُلَّ الْمَيْتَةِ أَوْ  
 يَشْرِبَ الْخَمْرَ فَأَكْرَهَ عَلَى ذَلِكَ جَبَسَ أَوْ ضَرَبَ أَوْ قِيدَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكْرَهَ  
 مَا يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى عَضْوِيٍّ أَوْ عَلَى أَعْضَائِهِ فَإِذَا خَافَ عَلَى ذَلِكَ وَسَعَهُ  
 أَنْ يَقْدَمَ عَلَى مَا كَرِهَ عَلَيْهِ وَلَا يَسْعُهُ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى مَا تَوَعَّدَ بِهِ فَإِنْ صَبَرَ حَتَّى  
 أَوْ قَوَّاهُ وَلَمْ يَأْخُذْ كُلَّ قَوَّاهُ ثُمَّ وَإِنْ كَرِهَ عَلَى الْكُفْرِ بِاللَّهِ وَسَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقِيدَ أَوْ ضَرَبَ أَوْ حَبَسَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَرَاهًا حَتَّى يَكْرَهَ بِأَمْرِ يَخَافُ  
 مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَضْوِيٍّ أَوْ عَلَى أَعْضَائِهِ فَإِذَا خَافَ ذَلِكَ وَسَعَهُ أَنْ يَنْظُرَ  
 مَا أَمْرُهُ وَيُؤْمَرِي بِهِ فَإِذَا أَظْهَرَ ذَلِكَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِإِيَّانِ فَلَا أَمْرَ  
 عَلَيْهِ وَإِنْ صَبَرَ حَتَّى قَتَلَ وَلَمْ يَنْظُرْ الْكُفْرَ كَانَ مَا جَوَّاهُ أَنْ كَرِهَ عَلَى تَلْفِ  
 مَا لَمْ يَسْلَمْ بِأَمْرِ يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى عَضْوِيٍّ أَوْ عَلَى أَعْضَائِهِ وَسَعَهُ أَنْ  
 يَفْعَلَ ذَلِكَ وَلِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَضْمَنَ الْمَكْرَاهُ وَإِنْ كَرِهَ بِقَتْلِ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ  
 لَمْ يَسْعُهُ أَنْ يَقْدَمَ عَلَيْهِ وَيَصْبِرَ حَتَّى يَقْتُلَ فَإِنْ قَتَلَهُ كَانَ أَمْرًا وَالْقَضَاءُ  
 عَلَى الَّذِي كَرِهَهُ أَنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمَلًا وَإِنْ كَرِهَ عَلَى طَلْقِ امْرَأَتِهِ أَوْ  
 عَتَقِ عَبْدِهِ ففَعَلَ وَقَعَ مَا كَرِهَ عَلَيْهِ وَرَجَعَ عَلَى الَّذِي كَرِهَهُ بِقَهْمِ الْعَبْدِ  
 وَبِنِصْفِ الْمَعْرَانِ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ وَإِنْ كَرِهَ عَلَى الزَّانَا وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ عِنْدَ  
 الْخِيفَةِ إِلَّا أَنْ يَكْرَهَهُ السُّلْطَانُ **وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا**  
 يَلْزَمُ الْحَدَّ إِذَا كَرِهَ عَلَى الرَّدِّ لَمْ يَنْبَغِ امْرَأَتُهُ مِنْهُ **كِتَابُ السَّيْرِ**



لِحِمَادٍ فَوْضَ عَلَى الْكُفَايَةِ إِذَا أَقَامَ بِهِ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ  
 فَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ أَحَدٌ ثُمَّ جَمَعَ النَّاسُ بَتْرِكِهِ وَقَالَ الْكُفَّارُ وَاجِبٌ وَإِنْ  
 لَمْ يَسُدُّوا وَاجِبَ الْحِمَادِ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا عَبْدٍ وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا عَمِيٍّ وَلَا مَقْعِدٍ وَلَا  
 أَقْطَعٍ وَإِنْ جَمَعَ الْعَدُوُّ عَلَى بَدَنٍ وَجَبَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ الدَّفْعُ خُرُجَ الْمَرْأَةِ بَعِيرٍ  
 إِذْ بَرَّجَهَا وَالْعَبْدُ بَعِيرُ ذَنْبِ سَيِّدِهِ وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُونَ دَارَ الْحَرْبِ فَحَاصِرُوا  
 مَدِينَةً أَوْ حَضْرًا دَعَوْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَجَابُوهُمْ كَفَّوْا عَنْ قَتْلِ الْيَهُودِ وَإِنْ  
 أَسْتَعَاذُوا عَنْهُمْ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فَإِنْ بَدَلُوها فَلَمْ يَمُوتْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا  
 عَلَيْهِمْ وَلَا يَحِزُّ أَنْ يَقَاتِلَ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ وَلَا يَحِبُّ ذَلِكَ وَإِنْ أَبَوْا  
 اسْتَعَاذُوا بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ وَجَارُوهُمْ وَنَصَبُوا عَلَيْهِمُ الْحَائِقَ وَحَرَقُوهُمْ  
 وَارْسَلُوا عَلَيْهِمُ الْمَاءَ وَقَطَعُوا شَجَارَهُمْ وَأَفْسَدُوا زُرْعَهُمْ وَلَا بَأْسَ مِنْ تَمِيمِهِمْ  
 وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ أَسِيرٌ مُسْلِمٌ أَوْ تَاجِرٌ فَإِنَّ تَسْوِئَتَهُ بِصَبِيَّاتِ الْمُسْلِمِينَ وَالْأَسَارِ  
 لَمْ يَكُفُّوا عَنْ دِيْنِهِمْ وَيَقْصِدُونَ بِالرَّحْمِيِّ الْكُفَّارَ وَلَا بَأْسَ مِنْ أَخْرَاجِ النِّسَاءِ وَالْمَصَا  
 مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ عَسْكَرُ عِظَمَاءِ يَوْمٍ عَلَيْهِ وَيَكُونُ أَخْرَاجُ ذَلِكَ فِي سَرِيَّةٍ لَا  
 يَوْمُ عَلَيْهِمْ وَلَا تَقَاتِلُ الْمَرْأَةُ إِذْ بَرَّجَهَا وَلَا الْعَبْدُ إِذَا بَرَّجَ مَوْلَاهُ إِلَّا أَنْ  
 يَجْمَعَ الْعَدُوُّ وَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَفِرُّوا وَلَا يَفْلُتُوا وَلَا يَتْلُوا وَلَا يَقْتُلُوا امْرَأَةً  
 وَلَا صَبِيًّا وَلَا شَخْصًا فَإِنِ أَعْمِيَ وَلَا مَقْعِدًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ لَا مَقْعِدَ لَهُ  
 رَأَى فِي الْحَرْبِ أَوْ تَكُونُ الْمَرْأَةُ مَلَكَةً وَلَا يَقْتُلُوا جُنُودًا وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنْ يَصْلَحَ

من بلغه الدعوة  
 من بلغه الدعوة  
 من بلغه الدعوة

أَهْلَ الْحَرْبِ أَوْ فَرِيقًا مِنْهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ مَصْلَحَةً لِلْمُسْلِمِينَ فَلَا بَأْسَ مِنْ هَذِهِ فَإِنْ  
 صَالَحَهُمْ مَدَّةٌ ثُمَّ رَاجَعُوا أَنْ تَقْضَى الصَّلَاةُ أَنْفَعُ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَهُمْ وَإِنْ بَدَّلُوا حِمَا  
 قَالَهُمْ وَلَمْ يَسُدُّوا يَوْمَهُمْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِاتِّفَاقِهِمْ وَإِذَا خَرَجَ عِيْدُهُمْ إِلَى الْعَسْكَرِ  
 الْمُسْلِمِينَ فَهُمْ أَحْرَارٌ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْلِبَ الْعَسْكَرُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَيَأْكُلُوا مَا وَجَدُوا  
 مِنَ الطَّعَامِ وَيَسْتَعْمِلُوا الْخَطَبَ وَيَرْبِضُوا بِاللَّحْنِ وَيَقَاتِلُوا مَا وَجَدُوا مِنْ  
 السِّلَاحِ كُلِّ ذَلِكَ بِغَيْرِ قِسْمَةٍ وَلَا يَحِزُّ أَنْ يَبِيعُوا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا وَلَا يَقْتُلُوا  
 وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ أَحْرَارًا بِإِسْلَامِهِ نَفْسَهُ وَأَوْلَادَهُ الصِّغَارَ وَكُلَّ مَا هُوَ فِي يَدِهِ  
 أَوْ دِيْعَةً فِي يَدِ مُسْلِمٍ أَوْ ذِيٍّ فَإِنْ ظَهَرَ تَأْعِيلُ الدَّارِ فَقَارَهُ فِي زَوْجَتِهِ  
 وَحَمَلَتِ فِي وَأَوْلَادَهُ الْكِبَارَ فِي وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَبَاعَ السِّلَاحُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ  
 وَلَا يَحِزُّ يَوْمَهُمْ وَلَا يَفَادُونَ بِالْأَسَارِيِّ عِنْدَ بَيْعِهِ خَيْفَةً **وَقَالَ** أَبُو  
 يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ يَفَادِي بِهِمْ سَارِيَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَحِزُّ مَنْ عَلَيْهِمْ وَإِذَا فَخَّ  
 الْإِمَامُ بِلَا عَنُوةٍ فَهُوَ بِالْخِيَارِ أَنْ يَشَاءَ قِسْمًا بَيْنَ الْغَاضِينَ وَإِنْ شَاءَ  
 أَقْرَأَهُمْ عَلَيْهَا وَوَضَعَ عَلَيْهِمُ الْخَرَاجَ وَهُوَ فِي الْأَسْرِيِّ بِالْخِيَارِ أَنْ يَشَاءَ  
 قَتْلَهُمْ وَإِنْ شَاءَ اسْتَرْقَوْهُمْ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُمْ أَحْرَارًا ذِمَّةً لِلْمُسْلِمِينَ وَلَا  
 يَحِزُّ أَنْ يَرُدُّهُمْ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَإِذَا ارَادَ الْعَدُوُّ مَعَهُ مَوَاشٍ فَلْيَقْدِرْ عَلَى غَنَائِمِهَا  
 إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ دَجَمًا وَحَرَقَهَا وَلَا يَغْرِبُهَا وَلَا يَتْرُكُهَا وَلَا يَقْسِمُ غَنِيمَةً فِي دَارِ  
 الْحَرْبِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَالزُّدُّ وَالْمُقَاتِلَةُ فِي الْعَسْكَرِ سَوَاءٌ وَإِذَا



لحقتهم امد في الحرب قبل ان يخرجوا الغنمة الى دار الاسلام شاركهم  
فيها ولا حق لاهل العسكر في الغنمة الا ان يقاتلوا وادامن صلح او امارة  
خوة كافر او جماعة او اهل حصن او مدينة صح اما نعم ولا يجوز لاحد  
من المسلمين قتلهم الا ان تكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الامام ولا يجوز  
امان ذمي ولا اسير ولا ناجر يدخل اليهم ولا يجوز امان العبد على خيفة  
الا ان ياذن له مولاه في القتال **وقال** محمد بن جواد امانه واذا غلب  
الترك على الروم فسيوهم واخذوا اموالهم واخرجوها بدارهم ملكها فان غلبنا  
على الترك حل لنا ما جده من ذلك واذا غلبوا على اموالنا واخرجوها بدارهم  
ملكوها فان ظهر عليها المسلمون فوجدوها قبل القسمة اخذوها بالقيمة  
ان اجتوا وان دخلوا الحرب ناجر فاشترى من ذلك واخرجها الى دار الاسلام  
فما لك الاول بالخيار ان شاء اخذه بالثمن الذي اشتراه التاجر به وان  
شاء ترك ولا يملك علينا اهل الحرب بالقيمة مدنيينا وامهات ولا دنا  
مكا تينا واخراجنا ونملك عليهم جميع ذلك واذا بقى عبد مسلم الى دار الحرب  
فالخوف لم يملكه عند خيفة ربه الله وان تدبى اليهم فاحذرو  
ملكوه واذا التكن للامام حولة يحمل عليها الخبايا قسمها بين الغائبين  
قسمة ابلع ليعملوها الى دار الاسلام ثم يرحمها منهم فيقسمها بينهم ولا  
يجوز بيع الغنايم قبل القسمة ومن مات من الغائبين في دار الحرب فالحق

في دار الحرب والى دار الاسلام

له في الغنمة ومن مات منهم بعد اخرجها الى دار الاسلام فسيبها  
ولا باس بان ينقل الامام في حال القتال ويخص بالقتال فيقول  
من قتل قتيلا فله سلبه ويقول للثنية قد جعلت لكم الرزق بعد النحر ولا  
ينقل بعد اخرج الغنمة الا من الخس فاذا لم يجد الامام السلب للقاتل فهو  
من جملة الغنمة والقاتل وغير القاتل فيه سواء والسلب على المقتول من  
ثيابه وسلاحه ومركبه واذا اخرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يلقوا  
من الغنمة ولا ياكلوا منها ومن فضل معه علف او طعام رده الى الغنمة  
ويقسم الامام الغنمة فيخرج خمسها ويقسم الاربعه الاخماس بين الغائبين  
للقاربين سهمان وللراجل سهم عند الخيفة وقال الفقهاء ثلثه اسهم  
ولا يسهم الا لفرس واحد والبراديين والعتاسوا ولا يسهم لراجل ولا  
بغل ومن دخل الحرب فارسا ففق فسده استحق سهم فارس ومن دخل  
راجلا فاشترى فسا استحق سهم راجل ولا يسهم لملوك ولا امارة  
ولا ذمي ولا صبي ولكن يرضى لهم على حسب ما يراه الامام واقا الخس  
فيقسم على ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء  
السبيل يدخل فقراء ذوي القربى فيهم ويقسمون ولا يدفعوا الى اغنيائهم  
فاما ذكر اسم الله تعالى في الخس فانه لا يقتاع الكلام بذكر اسميه  
وسهم النبي عليه السلام سقط بموته كما سقط الصفي وسهم ذوي القربى



كَانُوا يَسْتَحِقُّونَ فِي مَآثِرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنَّصْرَةِ وَبَعْدَهُ بِالْفَقْرِ وَإِذَا دَخَلَ  
الْوَحْدُ وَالْإِنْسَانُ إِلَى الْحَرْبِ مُغِيرِينَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ فَأَخَذُوا شَيْئًا لَمْ  
يَحْسَبُوا أَنْ يَدْخُلَ جَمَاعَةً لَهَا مَنَعَةٌ فَأَخَذُوا شَيْئًا خَسِرُوا فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُمْ  
الْإِمَامُ فَإِنْ دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَ الْحَرْبِ تَاجِرًا فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَعَصَّرَ شَيْءٌ مِنْ  
أَمْوَالِهِمْ وَلَا مِنْ دِمَائِهِمْ فَإِنْ غَدِبَهُمْ وَأَخَذُوا شَيْئًا وَخَرَجَ بِهِ مَلَكٌ مَلَكًا  
مُظْلُومًا وَيُؤْمَرُ أَنْ يَصْلَحَ بِهِ وَإِذَا دَخَلَ الْحَرْبُ الْيَمَامَةَ اسْتَأْذِنَ لِيُمْكِنَ  
أَنْ يُقِيمَ فِيهَا أَرْبَاعَ سَنَةٍ وَيَقُولُ لَهُ الْإِمَامُ إِنْ أَقَمْتَ ثَمَامَ السَّنَةِ وَضَعْتَ  
عَلَيْكَ الْجَزْيَةَ فَإِنْ أَقَامَ أَخَذْتَ مِنْهُ الْجَزْيَةَ وَصَارَ دِمِيًّا وَلَمْ يَتْرَكَ أَنْ  
يَرْجِعَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فَإِنْ عَادَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَتَرَكَ وَدِيعَةً عِنْدَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِي  
أَوْ دِيْنٍ أَوْ ذِي مَتْنَةٍ فَقَدْ صَارَ دِمِيًّا بِالْعَوْدِ وَمَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ مَالِهِ  
عَلَى خَطَرٍ فَإِنْ أَسْرَ أَوْ قُتِلَ سَقَطَ دُونُهُ وَصَارَتْ الْوَدِيعَةُ فَيْئًا وَمَا أَجَفَ  
عَلَيْهِ السَّلَاطُونَ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ بِغَيْرِ قِتَالٍ يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ  
كَمَا يُصْرَفُ الْخَرَجُ وَارِضُ الْعَرَبِ كُلُّهَا أَرْضُ عَشْرَةِ حِجَابَيْنِ الْعَنَيْبِ إِلَى  
أَقْصَى حَجْرٍ بِالْمَيْمَنِ بِمَهْرٍ إِلَى حِدِّ الشَّامِ وَالسَّوَادِ أَرْضُ خُرَاجٍ وَهُوَ مَا بَيْنَ  
الْعَنَيْبِ إِلَى عَقِبَةِ حُلَوَانَ وَمِنْ الْعَلَتِ إِلَى عِبَادَانَ وَارِضُ السَّوَادِ مَمْلُوكَةٌ  
لِأَهْلِهَا يَحْجُوزُ بَعْضُهُمْ وَتَصْرَفُ فِيمَا وَكُلُّ أَرْضِ أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا أَوْفَتْ  
عَنْهُ قِسْمَةٌ بَيْنَ الْخَافِينَ فِي عَشْرَةِ حِجَابَيْنِ وَكُلُّ أَرْضٍ فَتَحَتْ عَنْهُ فَأَقْرَبَ

أَهْلُهَا

أَهْلُهَا عَلَيْهِمْ أَقْرَبُ خُرَاجٍ وَمِنْ أَحْيَاءِ أَرْضِهَا وَتَأْتِي عِنْدَ يَسُوفَ  
يَحْجُزُهَا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ حِجَابِ أَرْضِ الْخُرَاجِ فِي حِجَابَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ حِجَابِ  
أَرْضِ الْعَشْرِ فِي عَشْرَةٍ وَالنَّصْرَةُ عِنْدَ عَشْرَةِ حِجَابَيْنِ بِالْجَمَاعَةِ **وَقَالَ**  
مُحَمَّدُ بْنُ أَحْيَاءِ أَبِي جَعْفَرٍ أَوْ عَيْنِ اسْتَحْبَبْنَا أَوْ مَاءَ دِجْلَةَ أَوْ الْفَرَاتِ  
أَوْ الْأَنْهَارِ الْعُظْمَى الَّتِي لَا يَمْلِكُهَا أَحَدٌ فِي عَشْرَةِ حِجَابَيْنِ وَأَنْ أَحْيَاءُهَا أَوْ الْأَنْهَارِ  
الَّتِي لَا تَحْتَفِظُهَا إِلَّا عَاجِمٌ مِثْلُ نَهْرِ الْمَلِكِ وَنَهْرٍ يَزِيدُ حِجَابًا فِي حِجَابَةٍ وَالْخُرَاجُ  
الَّذِي وَضَعَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ عَلَى أَهْلِ السَّوَادِ مِنْ حِجَابِ بَيْلَغَةٍ  
أَوْ مَاءٍ قَفِيرٍ شَيْءٍ وَهُوَ الصَّاعُ وَدِرْهَمٌ وَمِنْ حِجَابِ الرُّطْبَةِ خَمْسَةُ دِرْهَمٍ  
وَمِنْ حِجَابِ الْكُرْمِ الْمُتَّصِلِ وَالْخَلِّ الْمُتَّصِلِ عَشْرَةُ دِرْهَمٍ وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ  
الْأَنْصَافِ يُوضَعُ عَلَيْهَا حِجَابُ الطَّاقَةِ فَإِنْ لَمْ تَطُوقْ مَا وَضَعُ عَلَيْهَا أَنْقَضَهُمُ  
الْإِمَامُ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى أَرْضِ الْخُرَاجِ الْمَاءُ وَانْقَطَعَ عَنْهَا أَوْ اصْطَلَمَ الزَّرْعُ أَفْءَ  
فَلَا خُرَاجَ عَلَيْهِمْ فَإِنْ عَطَلَهَا صَاحِبُهَا فَعَلَيْهِ الْخُرَاجُ وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْخُرَاجِ  
أَخَذَ مِنْهُ الْخُرَاجَ عَلَى خَالِهِ وَيَحْجُزُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُسْلِمُ أَرْضَ الْخُرَاجِ مِنَ الذِّمِّيِّ  
وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخُرَاجُ وَلَا عَشْرَ فِي الْخُرَاجِ مِنْ أَرْضِ الْخُرَاجِ وَالْجَزْيَةُ عَلَى ذِي  
جَزْيَةٍ تَوْضَعُ بِالْقَرَاظِيِّ وَالصَّحْفِ فَقَدْ حَبِبَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ فَجَزْيَةُ  
يَتَدَيُّ الْإِمَامُ وَضَعَهَا إِذَا غَلَبَ الْإِمَامُ عَلَى الْكُفَّارِ وَأَقْرَبَهُمْ عَلَى أَمْلاكِهِمْ  
فَيَضَعُ عَلَى الْغَنِيِّ الظَّاهِرِ الْغَنِيِّ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَمَانِيَةَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا يَأْخُذُ



منه في كل شهر اربعة مائة وعلى المتوسط الحال اربعة وعشرين درهما في  
كل شهر درهما وعلى الفقير العمل اثنى عشر درهما في كل شهر درهم ونصف الجزية  
على اهل الكتاب والمجوس وعبدة الاوثان من العجم ولا توضع على عبدة الاوثان من  
العرب ولا المرتدين ولا على امرأة ولا على صبي ولا على اعمى ولا فقير غير مقرب ولا على  
الغلمان الذين لا يخاطبون الناس ومن اسلم وعليه جزية سقطت عنه وان  
اجتمع الخوارج تداخلت الجزيتان ولا يجوز اطلاق بيعه ولا كنيسته في دار  
الاسلام وان اهدمت البيعة والكنايس القديمة اعادوها ويؤخذ اهل الذمة  
بالتميز عن المسلمين في ثيهم ومراكبهم وملاسيهم وسروجهم وقلانسهم  
ولا يكون الخيل ولا يحملون السلاح ومن امتنع من الجزية او قتل مسلما  
او سب النبي عليه السلام او زني بسلمة لم ينقض عهده ولا ينتقض العهد  
الا ان يلحق بدار الحرب او يغلبوا على موضع فصار يونا واذا ارتد المسلم عن  
الاسلام عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة كشفت عنه وجس ثلاثة  
ايام فان اسلم والا قتل فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه كره ذلك ولا  
شيء على القاتل واقام المرتدة فلا تقتل ولكن تجس حتى تسلم ويؤول ملك  
المرتدة عن امواله برديته زولا مراعا فان اسلم عادت الى حالها وان مات  
او قتل على رديته انتقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته المسلمين وما  
ما اكتسبه في حال رديته فيا وان يلحق بدار الحرب مرتدا وحكم الحاكم

بالحاقه

بالحاقه عتق مدبره واهله واولاده وحلت الديون التي عليه ونقل ما  
اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته المسلمين وتقتضي ديونه التي ائتمته  
في حال الاسلام ما اكتسبه في حال الاسلام وما ائتمته من الديون في حال  
رديته مما اكتسبه في حال رديته وما باعه او اشتراه او تصرف فيه من  
امواله في حال رديته موقوف فان اسلم صحت عقوده وان مات او قتل  
او لحق بدار الحرب بطلت وان عاد المرتد من دار الحرب مسلما فاجده في  
دار رديته من امواله بعينه اخذه المرتدة اذا تصرف في امواله في حال رديته  
جار تصرفها ونصارى بني تغلب يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين  
من الزكوة ويؤخذ من نسايتهم ولا يؤخذ من صبايتهم وما جاءه الامام  
من الخراج ومن اموال النصارى بني تغلب وما اهداه اهل الحرب الى الامام  
والجزية تصرف في مصالح المسلمين فيسديده الثغور ويبنى القناطر والجسور  
ويعطى قضاة المسلمين وعما لهم وعلماءهم من ما يكفيهم ويدفع منه  
اراف المقاتلة وذريتهم **كتاب البغاة** واذا انقلب قوم من  
المسلمين على بلادهم خرجوا عن طاعة الامام دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف  
عن شيعتهم ولا يبدل لهم ثقتهم حتى يبدؤوا بان بدوا قاتلهم حتى يفرق  
جمعهم فان كانت لهم قرية اجتمع على جرحهم واتبعوا فيهم وان لم يكن لهم  
قرية لم يجتمعوا على جرحهم ولا يتبعوا فيهم ولا يسي لهم دية ولا يقسم لهم



مَالٌ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقَاتِلُوا سِلَاحَهُمْ أَنْ حَاجَّ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِ وَيَحْتَسِبُ الْإِمَامُ  
 أَمْوَالَهُمْ وَلَا يَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ وَلَا يَتَّقِيهَا حَتَّى يَتَوَفَّوهُ دُورَهَا عَلَيْهِمْ وَمَا أَحْيَا  
 أَهْلُ الْبَغْيِ مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي غَلَبُوا عَلَيْهَا مِنَ الْخَرَجِ وَالْعَشْرُ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا مَرَاتِنَا  
 فَإِنْ كَانُوا صَرَفُوهُ فِي حَقِّهِ أَجْرًا مِنْ أَخْذِ مَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَرَفُوهُ فِي حَقِّهِ أَقْبَى  
 أَهْلُهُ فِيهَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَعِدُوا ذَلِكَ **كِتَابُ الْخَطَرِ**  
**وَالْإِبَالَةِ** لَا يَحِلُّ لِلرِّجَالِ بَلْسُ الدَّيْرِ وَحِلُّ النِّسَاءِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَوَسَّدَ عِنْدَ  
 أَبِي خَنِيْفَةَ **وَقَالَ** أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ قَوْسَةَ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَلْبَسَ  
 الْيَبَاجُ فِي الدَّيْرِ عِنْدَهُمَا وَيَكْرَهُ عِنْدَ أَبِي خَنِيْفَةَ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَلْبَسَ الْحُلْمَ إِذَا كَانَ  
 سَلَاةً أَوْ يَسْمَا وَلَحْمَهُ قَطْنًا أَوْ خَرًا وَلَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ الْخُفِيُّ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ  
 إِلَّا الْخَاتَمَ وَالْمَنْطِقَةَ وَحَلِيَّةَ السِّيفِ مِنَ الْفِضَّةِ وَيَجُوزُ لِلنِّسَاءِ الْخُفِيُّ بِالذَّهَبِ  
 وَالْفِضَّةِ وَيَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الصَّبِيُّ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ  
 وَاللَّادِعَانُ وَالنَّطِيبُ فِي لَيْلَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَلَا بَأْسَ  
 بِاسْتِغْفَالِ آيَةِ الرَّجَالِ وَالْبُلُورِ وَالْعَقِيقِ وَيَجُوزُ الشَّرْبُ فِي اللَّيْلِ الْمُفَضُّضِ عِنْدَ  
 خَنِيْفَةَ وَالرُّكُوبُ عَلَى الشَّرْحِ الْمُفَضُّضِ وَالْحُلُوسُ عَلَى السَّرِيرِ الْمُفَضُّضِ وَيَكْرَهُ التَّغَيُّرُ  
 فِي الْمَصْفُوفِ وَالْمَقْطُوفِ وَلَا بَأْسَ بِحَلِيَّةِ الْمَصْفُوفِ وَنَقِشِ الْمَسْجِدِ وَخَرْقَتِهِ بِمَاءِ  
 الذَّهَبِ وَيَكْرَهُ اسْتِخْدَامَ النِّصْيَانِ وَلَا بَأْسَ بِخِصَاءِ الْبَهَائِمِ وَإِنْ أَرَادَ الْحَبِيرُ  
 الْخَيْلَ وَيَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ قَوْلُ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ فِي الْعَدِيَّةِ وَالْأَذْنِ وَيَقْبَلُ قَوْلُ

الْفَاسِقُ فِي الْمَعَامَلَاتِ وَلَا يَقْبَلُ فِي خِيَارِ الْبَيِّنَاتِ الْأَقْوَلُ الْأَوَّلُ وَلَا يَجُوزُ  
 أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ مِنَ الْأَجْنِبَةِ إِلَّا وَجْهَهُمَا وَلَقِيَهُمَا فَإِنْ كَانَ لَا بَأْسَ مِنَ الشُّعْرِ  
 لَمْ يَنْظُرْ إِلَيْهِمَا إِلَّا الْحَاجَةَ وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِمَا وَالشَّاهِدَ  
 إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَّخِذَ عَلَيْهِمَا النَّظَرَ إِلَيْهِمَا وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَعِيَ وَيَجُوزُ لِلطَّبِيبِ  
 أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَوْضِعِ الْمَرَضِ مِنْهَا وَيَنْظُرَ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ إِلَّا  
 مَا يَمَسُّ سِرَّتَهُ إِلَى كَتِفَيْهِ وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْظُرَ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى بَيْتِ الرَّجُلِ  
 إِلَيْهِ مِنْهُ وَتَنْظُرَ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ إِلَى مَا يَجُوزُ النَّظَرَ إِلَيْهِ مِنَ الرَّجُلِ وَيَنْظُرُ مِنَ  
 أَمَتِهِ الَّتِي تَحِلُّ لَهُ وَزَوْجَتِهِ إِلَى فَرْجِهِ وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ ذَوَاتِ عَحَارِمِهِ إِلَى  
 الْوَجْهِ وَالرَّاسِ وَالصَّدْرِ وَالسَّاقِ وَالْعُضْدَيْنِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى ظَهْرِيَّاتِهَا وَبَطْنِهَا  
 وَلَا بَأْسَ أَنْ يَمَسَّ حَاجِرًا أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنْهَا وَيَنْظُرَ الرَّجُلُ مِنْ مَلُوكٍ غَيْرِهِ إِلَى  
 مَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنْ ذَوَاتِ عَحَارِمِهِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَمَسَّ ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ الشَّرَاءَ  
 وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَعِيَ وَالْخَصِي فِي النَّظَرِ إِلَى الْأَجْنِبَةِ كَالْفَعْلِ وَلَا يَجُوزُ الْمَلُوكُ  
 أَنْ يَنْظُرَ مِنْ سَيِّدَتِهِ إِلَّا إِلَى مَا يَجُوزُ لِلْأَجْنِبِيِّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنْهَا وَيَعْرِضُ عَنْ  
 أَمَتِهِ بَغِيرَ إِذْنِهَا وَلَا يَعْرِضُ عَنْ زَوْجَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهَا وَيَكْرَهُ الْاِخْتِكَارَ فِي أَقْوَابِ  
 الْأَدِيمِيِّينَ وَالْبَهَائِمِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي بَلَدٍ يُضْرُّ الْاِخْتِكَارُ بِأَهْلِهِ وَمَنْ أَحْتَكَرَ  
 غَلَّةً ضَيْعَةً أَوْ مَاجِلَةً مِنْ بَلَدٍ خَرَفَ لَيْسَ يَحْتَكِرُ وَلَا يَفِي السُّلْطَانُ أَنْ يَسْعَرَ عَلَى  
 النَّاسِ وَيَكْرَهُ بَيْعُ السِّلَاحِ فِي أَيَّامِ الْفِتْنَةِ وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْعَصِيرِ مِمَّنْ يَحْكُمُهُ



أَنَّهُ يُخَذُّهُ مِمَّا كَرِهَ **كِتَابُ الْمُصَايَا** الْوَصِيَّةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ وَهِيَ  
 مَسْتَحَبَّةٌ وَلَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ إِلَّا أَنْ يَخِيَرَهَا الْوَرِثَةُ وَلَا تَجُوزُ مَا رَأَى  
 عَلَى الْمَلِكِ وَلَا الْقَاتِلَ وَيَخِيَرُ أَنْ يُوَصِّيَ الْمُسْلِمَ الْكَافِرَ وَالْكَافِرَ الْمُسْلِمَ وَقَوْلُ  
 الْوَصِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ فَإِنْ قِيلَ مَا مَوْصِي لَهُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ أَوْ رَدَّهَا قَدْ كُنَّ بِالْمَلِكِ  
 وَتَحَبَّبَ أَنْ يُوَصِّيَ الْإِنْسَانُ بَدُونَ الثَّلَاثِ وَإِذَا أُوَصِّيَ إِلَى جُلٍّ فَقَبِلَ الْوَصِي  
 فِي وَجْهِ الْمَوْصِي وَرَدَّهَا فِي غَيْرِ وَجْهِهِ فَلَيْسَ بِرَدٍّ وَإِنْ رَدَّهَا فِي وَجْهِهِ فَهُوَ رَدٌّ  
 فَمَا أُوَصِّيَ بِهِ يَمْلِكُ بِالْقَبُولِ إِلَّا فِي مَسْئَلَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ أَنْ يَمُوتَ الْمَوْصِي ثُمَّ يَمُوتَ  
 الْمَوْصِي لَهُ قَبْلَ الْقَبُولِ فَيَدْخُلُ الْمَوْصِي بِهِ فِي مِلْكِهِ وَرِثَتِهِ وَمَنْ أُوَصِّيَ لِعَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ  
 أَوْ فَاسِقٍ أَوْ خَرَجَ الْقَاضِي مِنَ الْوَصِيَّةِ وَنَصَّبَ غَيْرَهُمْ وَمَنْ أُوَصِّيَ إِلَى عَبْدٍ نَفْسِهِ  
 وَفِي الْوَرِثَةِ كَبِيرًا لَمْ تَصَحَّ الْوَصِيَّةُ وَمَنْ أُوَصِّيَ إِلَى مَنْ يَعْزُزُ الْقِيَامَ بِالْوَصِيَّةِ  
 ضَمَّ إِلَيْهِ الْقَاضِي غَيْرَهُ وَمَنْ أُوَصِّيَ إِلَى اثْنَيْنِ لَمْ يَجْزِ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ عِنْدَ  
 أَبِي خَنِيْفَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ صَلَاحٍ إِلَّا فِي شَيْءٍ لَفْنِ الْمَيِّتِ فَجَمْعُهُ وَطَعَامُ الصَّغَاةِ  
 وَسَوْتُهُمْ وَرَدُّ دِرْعَةٍ بَعْضُهَا وَقَضَائِدُ دِينَ وَتَنْفِيذُ وَصِيَّةٍ بَيْنَهُمَا وَغَنَقُ عَبْدٍ  
 بَيْنَهُ وَالْحُصُونَةُ فِي حَقِّ الْمَيِّتِ وَمَنْ أُوَصِّيَ لِجُلٍّ ثَلَاثَ مَالِهِ وَلَا خَرِثَ ثَلَاثَ  
 مَالِهِ وَلَمْ يَجْزِ الْوَرِثَةُ فَالْثَلَاثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ وَإِنْ أُوَصِّيَ لِأَحَدِهِمَا بِالْثَلَاثِ  
 وَالْآخَرِ بِالسُّدُسِ فَالْثَلَاثُ بَيْنَهُمَا ثَلَاثًا وَإِنْ أُوَصِّيَ لِأَحَدِهِمَا بِجَمِيعِ مَالِهِ  
 وَالْآخَرِ بِالثَّلَاثِ وَلَمْ يَجْزِ الْوَرِثَةُ فَالْثَلَاثُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ

وَمُحَمَّدُ **وَقَالَ** أَبُو خَنِيْفَةَ الثَّلَاثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ وَلَا يَضُرُّ أَبُو خَنِيْفَةَ  
 الثَّلَاثُ إِلَّا فِي الْحَابَةِ وَالسَّعْيَةِ وَاللَّاهِ عَمَّا لَمْ يَرْسَلْهُ وَمَنْ أُوَصِّيَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ  
 يَحْتَطُّ بِمَالِهِ لِمَجْرِ الْوَصِيَّةِ إِلَّا أَنْ يَبْرِي الْغَرَامَ مِنَ الدَّيْنِ وَمَنْ أُوَصِّيَ يَنْصِبُ  
 ابْنَهُ بِالْوَصِيَّةِ بِاطْلَافَةٍ وَإِنْ أُوَصِّيَ شَيْئًا يَنْصِبُ ابْنَهُ جَارَتٍ فَإِنْ كَانَ لَهُ ابْنَانِ  
 فَلِلْمَوْصِي لَهُ الثَّلَاثُ وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي رِضَاهِ أَوْ بَاعَ وَجَاهًا أَوْ وَهَبَ فَمِنْ ذَلِكَ كَلَّةُ  
 وَصِيَّةٌ يَتَقَرَّبُ مِنَ الثَّلَاثِ وَيَضْرِبُ بِهِ مَعَ أَصْحَابِ الْمُصَايَا فَإِنْ حَابَا ثَمَّ  
 أَعْتَقَ فَالْحَابَةُ أَوْ لِي عِنْدَ أَبِي خَنِيْفَةَ وَإِنْ أَعْتَقَ شَرَحًا بِأَقْرَبِ مَالِهِ **وَقَالَ**  
 أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ الْعَتَقُ أَوْلَى فِي الْمُسْلِمِينَ وَمَنْ أُوَصِّيَ سَهْمًا مِنْ مَالِهِ فَلَهُ  
 أَخْسَ سَهْمٍ الْوَرِثَةُ إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ مِنَ السُّدُسِ فَيَسْتَحِلُّهُ السُّدُسُ وَمَنْ أُوَصِّيَ  
 بِخَيْرٍ مِنْ مَالِهِ قَبْلَ الْوَرِثَةِ أَعْطُوهُ مَا شِئْتُمْ وَمَنْ أُوَصِّيَ بِوَصَايَا مِنْ حَقِّ  
 اللَّهِ عَنْ وَجَلٍ قَرِيبٍ الْفَرَايِضُ مِمَّا قَدَّمَهَا الْمَوْصِي وَالْآخَرُ مِمَّا مَثَلَ الْحَجَّ وَالزَّكَاةَ  
 وَالْقَارِئَةَ وَمَالِيسَ لِوَلَدٍ قَدَّمَ مِنْهُمَا قَدَّمَ الْمَوْصِي وَمَنْ أُوَصِّيَ بِحُجَّةٍ  
 الْإِسْلَامِ أَجْزَأُ عَنْهُ دَخْلًا مِنْ بِلَادِهِ تَحْتَ رَأْيِ الْإِسْلَامِ لِمَنْ سَلَخَ الْوَصِيَّةَ الشَّفَقَةَ  
 أَجْزَأُ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ سَلَخَ وَمَنْ خَرَجَ مِنْ بِلَادِهِ حَاجًّا فَهَاتَا فِي الطَّرِيقِ فَأُوَصِّيَ  
 أَنْ تَحْجَّ عَنْهُ خَرَجَ عَنْهُ مِنْ بِلَادِهِ عِنْدَ أَبِي خَنِيْفَةَ وَلَا تَصَحُّ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ وَالْمَكَا  
 وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً وَيَجُوزُ لِلْمَوْصِي الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ فَإِنْ صَرَخَ بِالرُّجُوعِ  
 أَوْ فَعَلَ مَا يَرُدُّ عَلَى الرُّجُوعِ كَانَ رُجُوعًا وَمَنْ جَدَّدَ الْوَصِيَّةَ لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا وَنَ



أَوْصَى بِجَارِيَةٍ فَهُمْ الْمَلْصِقُونَ عِنْدَ بَيْتِ سَيْفَةٍ وَمَنْ أَوْصَى لِصَاحِبِهِ  
فَالْوَصِيَّةُ لِلَّذِي خَرَجَ مِنْ أَمْرِهِ وَمَنْ أَوْصَى لِخَتَانِهِ فَلَخْنُ  
زَوْجِ كُلِّ ذِي خَرَجٍ مِنْهُ وَمَنْ أَوْصَى لِقَارِبِهِ فَالْوَصِيَّةُ لِلْقَارِبِ الْأَقْبَى  
مِنْ كُلِّ ذِي خَرَجٍ مِنْهُ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِمُ الْوَالِدَانِ وَالْوَلَدُ يَكُونُ لِلْأَشْيَيْنِ  
فَصَاعِدًا وَإِذَا أَوْصَى بِذَلِكَ وَلَهُ عَمَّانٌ وَخَالَانِ فَالْوَصِيَّةُ لِهَوْنٍ عِنْدَ  
أَبِي خَيْفَةٍ وَإِنْ كَانَ لَهُ عَمٌّ وَخَالَانِ فَلِلْعَمِّ النِّصْفُ وَلِلْخَالَانِ النِّصْفُ  
**وَقَالَ** أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ الْوَصِيَّةُ لِكُلِّ مَنْ يَنْسَبُ إِلَى أَقْصَى أَبِي  
لَهُ فِي الْإِسْلَامِ وَمَنْ أَوْصَى لِجُلٍّ ثَلَاثَ دَرَاهِمٍ أَوْ ثَلَاثَ غَنَمَةٍ فَهَلَاكَ ثَلَاثُ  
ذَلِكَ وَبَقِيَ ثَلَاثُ وَهَوَّجُخُ مِنْ ثَلَاثَ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ جَمِيعُ مَا بَقِيَ  
فَإِنْ أَوْصَى ثَلَاثَ نِيَابَةٍ فَهَلَاكَ ثَلَاثُهَا وَبَقِيَ ثَلَاثُهَا وَهَوَّجُخُ مِنْ  
ثَلَاثَ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ لَمْ يَسْخُقِ إِلَّا ثَلَاثَ مَا بَقِيَ مِنَ الشَّيْبِ وَمَنْ أَوْصَى  
لِرَجُلٍ بِأَلْفٍ ذَهَبٍ وَلَهُ مَالٌ عَيْنٌ وَذَهَبٌ فَإِنْ خَرَجَتْ أَلْفٌ مِنْ ثَلَاثَ  
الْعَيْنِ دَفَعَتْ إِلَى الْمُوصِي لَهُ وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ ثَلَاثَ الْعَيْنِ وَكُلَّمَا  
خَرَجَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْنِ أَخَذَ ثَلَاثَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ أَلْفٌ وَتَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْحَمْلِ  
وَبِالْحَمْلِ إِذَا وَضِعَ لِأَقْلَبِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ الْوَصِيَّةِ وَمَنْ أَوْصَى  
لِرَجُلٍ بِجَارِيَةٍ الْأَحْمَلُهَا صَحَّتْ الْوَصِيَّةُ وَالْأَسْتِثْنَاءُ وَمَنْ أَوْصَى لِجُلٍّ  
بِجَارِيَةٍ فَوُلِدَتْ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي قَبْلَ أَنْ يَقْبَلَ الْمُوصِي لَهُ وَلِدًا ثُمَّ قَبْلَ

وَهُمَا

وَهُمَا خِرَاجَانِ مِنَ الثَّلَاثِ فَهُمَا الْمُوصِي لَهُ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجَا مِنَ الثَّلَاثِ ضَرَبَ  
بِالثَّلَاثِ وَأَخَذَ مَا يَخْصُهُنَّ جَمِيعًا فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ **وَقَالَ**  
أَبُو خَيْفَةٍ بَاءُ خُذْ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْرِ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَخَذَهُ مِنَ الْوَلَدِ وَتَجُوزُ  
الْوَصِيَّةُ بِخِدْمَةِ عَبْدٍ وَسَكْنَى دَارِهِ سَنَيْنَ مَقْلُومَةٍ وَتَجُوزُ بِذَلِكَ الْبَدَاءُ  
فَإِنْ خَرَجَتْ رَقَبَةٌ الْعَبْدِ مِنَ الثَّلَاثِ سَلِمَ إِلَيْهِ لِخِدْمَتِهِ وَإِنْ كَانَ  
لَا مَالَ لَهُ غَيْرَ خِدْمَةِ الْوَرِثَةِ يَوْمَ مَوْتِ الْمُوصِي لَهُ يَوْمًا فَإِنْ مَاتَ  
الْمُوصِي لَهُ عَادَ إِلَى الْوَرِثَةِ وَإِنْ مَاتَ الْمُوصِي لَهُ فِي حَقِّهِ لَمْ يَبْلُغْ  
الْوَصِيَّةُ وَإِذَا أَوْصَى لِوَلَدٍ فَلَا يَنْفَعُ الْوَصِيَّةَ بَيْنَهُمُ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهَا  
سَوَاءٌ وَإِنْ أَوْصَى لِوَرِثَةٍ فَلَا يَنْفَعُ الْوَصِيَّةَ بَيْنَهُمُ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى  
وَمَنْ أَوْصَى لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ثَلَاثَ مَالٍ فَإِذَا عَمْرٍو مَيِّتٌ فَالثَّلَاثُ كُلُّهَا  
لِزَيْدٍ وَإِنْ قَالَ ثَلَاثَ مَالٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَزَيْدٌ مَيِّتٌ كَانَ لِعَمْرٍو  
الثَّلَاثُ وَمَنْ أَوْصَى ثَلَاثَ مَالٍ وَلَهُ مَالٌ لَمْ يَكُنْ مَالُهُ إِلَّا اسْتَقَى الْمُوصِي لَهُ  
بِثَلَاثَ مَا يَمْلِكُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ **كِتَابُ الْفَرَائِضِ** الْجَمْعُ عَلَى تَوْحِيدِهِمْ  
مِنَ الذَّكَوْرِ عَشْرَةُ الْإِبْنِ وَإِنَّ الْإِبْنَ وَإِنَّ سَقْلَ الْآبِ وَالْجَدَّ ابْنَ  
الْآبِ وَإِنَّ عَلَا وَالْأَخَ وَإِنَّ الْأَخَ وَالْعَمَّ وَإِنَّ الْعَمَّ وَالزَّوْجَ وَمَوْلَى  
النِّعْمَةِ وَمِنَ الْأُنْثَى بَنُو الْبَنَاتِ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَالْأَخْتُ  
وَالزَّوْجَةُ وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ وَلَا يَرِثُ أَرْبَعَةُ جِهَالِ الْمَمْلُوكِ وَالْقَاتِلُ



عملاً فخطأ من المقتول والمرته وأهل الملتين والفروض المحدودة في  
 كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع والثلثان والثالث والثلث  
 فالنصف فرض خمسة البنت وبنت الابن إذا لم تكن بنت الصلب والأخت  
 لأب وأم والأخت لأب إذا لم تكن أخت لأب وأم والزوجة إذا لم يكن  
 للميت ولد ولا ولد لابن والرابع فرض اثنين للزوج مع الولد وولد الابن  
 وللزوجات إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد لابن والثلث للزوجات مع  
 الولد أو ولد الابن والثلثان لكل اثنين فصاعداً من فرضه النصف  
 إلا الزوج والثلث للأم إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد لابن ولا اثنين من  
 الأخوة والأخوات فصاعداً ويفرض لها في المستلتيين ثلث ما بقي فمما  
 زوج وأبوان أو زوجة وأبوان بعد فرض الزوج أو الزوجة وهو لكل  
 اثنين فصاعداً من ولد الأم ذكورهم وإناثهم فيه سواء والسدس فرض  
 سبعة لكل واحد من الأبوين مع الولد وهو الأم مع الأخوة والأخوات  
 وللجد والجدات مع الولد وبنيات الابن مع البنت وللأخوات للأب مع الأخت  
 للأب والأم وللواحد من ولد الأم ويسقط الجدات بالأم والجد والأخوة  
 والأخوات بالأب ويسقط ولد الأم بأربعة بالولد وولد الابن والأب والجد  
 وإذا استكملت البنات الثلاث سقطت بنات الابن إلا أن تكون بأربعين  
 أو أسفل منهن إبن ابن فيعصبهن فإذا استكملت الأخوات لأب وأم التلثين

تسقط

تسقط الأخوات لأب إلا أن يكون معهن أخ لعن فيعصبهن وأقرب  
 العصبات البنون ثم بنوهم ثم الأب ثم الجد ثم بنو الأب وهم الأخوة  
 ثم بنو الجد وهم الأعمام ثم بنو الجد وإذا استوي بنو الأب في جهة  
 فأولاهم من كان لأب وأم والأب وابن الابن والأخوة يقاسون  
 إخوانهم للذكر مثل حظ الأنثيين ومن عدلهم من العصبات بنو ذكورهم  
 بالمبرات دون إخوانهم وإذا لم يكن عصبة من النسب فالعصبة هو المولى  
 الملتحق ثم أقرب عصبة المولى ويحبب الأم من الثلث إلى السدس بخير  
 فصاعداً والفاضل عن فرض البنات لبني الابن وإخوانهم للذكر مثل حظ  
 الأنثيين والفاضل عن فرض الأخنتين من الأب والأم والأخوة والأخوات  
 من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين وإذا ترك بنتاً وبناً ابن وبناً ابن  
 فللبنت النصف والباقي لبني الابن وإخوانهم للذكر مثل حظ الأنثيين وكذلك  
 الفاضل عن فرض الأخت للأب والأم لبني الأب وبنيات الأب للذكر مثل  
 حظ الأنثيين ومن ترك ابني عمر أحدهما أخ لأم فلاخ للأم السدس والباقي  
 بينهما والمشاركة أن تترك المرأة زوجاً وأماً أو حدة وأختين لأم وأخاً  
 للأب وأم فللزوج النصف وللأم السدس ولولد الأم الثلث ولأختي للأخوة  
 لأب وأم والفاضل عن فرض ذوي السهام إذا لم يكن عصبة مردود عليهم  
 بقدر سهمهم الأعلى الزوجين ولا يرث القاتل من المقتول والكفر كله ملة



وَاحِدَةً تَوَارَثَ بِهٖ اَهْلُهُ وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ مِنَ الْكَافِرِ وَلَا الْكَافِرُ مِنَ الْمُسْلِمِ  
 وَمَالُ الْمَرْثَةِ لَوَرِثَتْهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمَا الْكَسْبُ فِي حَالِ رَدَّتِهِ فِي وَاِذَا غَرِقَ  
 جَمَاعَةٌ أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِمْ حَائِطٌ فَلَمْ يَعْلَمْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَوْ لَا فَمَالُ كُلِّ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمْ لِلْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي الْحُجُوبِ قَرَابَاتٌ لَو تَفَرَّقَ فِي  
 شَخْصَيْنِ وَرِثَ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ وَرِثَ لِحُمَاهُمَا لَا يَرِثُ لِلْحُجُوبِ بِالْأَنْكَةِ الْعَاسَةِ  
 الَّتِي يَسْتَلُونَ فِي بَيْنِهِمْ وَعَصَبَةُ وَلَدِ الزَّوَاوِ وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ مَوْلَا لِحُمَاهُمَا وَمَنْ  
 مَاتَ وَتَرَكَ حَمَلًا وَقَفَّ مَالُهُ حَتَّى تَضَعَ امْرَأَتُهُ فِي قَوْلِ أَيْ خِيفَةَ نَصِيبِ  
 ابْنِ وَاحِدٍ وَلِلْجَدَّاءِ بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْإِخْوَةِ عِنْدَ أَيْ خِيفَةَ **وَقَالَ**  
 أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ يَقْسِمُهُمَا إِلَّا أَنْ تَقْصِدَ الْقَاسِمَةُ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِذَا  
 اجْتَمَعَ الْجَدَّاتُ فَالسُّدُسُ لِقَرَبَتَيْنِ وَحُجْبُ الْجَدَّاتِ وَلَا يَرِثُ أُمُّ ابْنِ  
 الْأُمِّ شَيْئًا وَلَوْ جَدَّةٌ حُجِبَتْ أُمُّهَا وَإِذَا الْمَرْثَةُ لِمَيْتِ عَصَبَةٍ وَلَا دُوسُفٍ  
 وَرِثَةُ ذَوِي الْأَرْحَامِ وَهُمْ عَشْرَةٌ وَلِلْمَيْتِ وَلِلْمَيْتِ وَلِلْمَيْتِ وَنِصْفُ الْأَخِ  
 وَنِصْفُ الْعَمِّ وَالْحَالُ وَالْحَالَةُ وَابْنُ الْأُمِّ وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ وَالْقَتْلَةُ وَلِلْمَيْتِ مِنَ  
 الْأُمِّ وَمَنْ أَدَّى بِحُجْمٍ وَلَا أَحَدٌ مِنْهُمْ كَانَ مِنْ وَلَدِ الْمَيْتِ ثُمَّ وَلَدَ الْأَبُ بْنُ وَاحِدٍ  
 وَهُمْ نِسَاءُ الْإِخْوَةِ وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ ثُمَّ وَلَدَ أَبُو بْنُ وَاحِدٍ أَوْ أَحَدُهُمَا ثُمَّ  
 الْأَخْوَالُ وَالْحَالَاتُ وَالْعَمَّاتُ وَإِذَا اسْتَوَى وَارِثَانِ فِي رَجْعَةٍ فَأَوْلَاهُم  
 مَنْ أَدَّى بِالرَّجْعَةِ وَأَقْرَبُهُمْ أَوْلَى مِنْ أَبْعَدِهِمْ وَابْنُ الْأُمِّ أَوْلَى مِنَ وَلَدِ الْأَخِ

وَالْأَخْتُ

٨٦  
 وَالْأَخْتُ وَالْمُعْتَقُ أَحَقُّ بِالْفَاضِلِ عَنْ سَهْمِ ذَوِي السَّهَامِ إِذَا تَرَكَ عَصَبَةً  
 سِوَاهُ وَمَوْلَى الْمَوْلَا يَرِثُ وَإِذَا تَرَكَ الْمُعْتَقُ أَبَ مَوْلَاً وَإِنْ مَوْلَاً  
 فَمَالُهُ لِلْأَبِ **وَقَالَ** أَبُو يُوسُفَ لِلْأَبِ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ  
 إِنْ تَرَكَ جَدَّهُ مَوْلَاً وَابْنَ مَوْلَاً فَمَالُ الْجَدِّ قَوْلُ الْخِيفَةِ **وَقَالَ**  
 أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ هُوَ بَيْنَهُمَا وَلَا يَبَاعُ الْوَلَاةُ وَلَا يُوهَبُ **حِسَابُ**  
**الْفَرَايِضِ** إِذَا كَانَ فِي الْمَسْئَلَةِ نِصْفٌ وَنِصْفٌ أَوْ نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ فَاصِلُهُمَا  
 مِنْ اثْنَيْنِ وَإِنْ كَانَ ثَلَاثٌ وَمَا بَقِيَ أَوْ ثَلَاثَانِ فَاصِلُهُمَا مِنْ ثَلَاثَةٍ وَإِنْ  
 كَانَ رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ أَوْ رُبْعٌ فَاصِلُهُمَا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَإِنْ كَانَ ثَمَنٌ  
 وَمَا بَقِيَ أَوْ ثَمَنٌ فَاصِلُهُمَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَإِنْ كَانَ نِصْفٌ وَثَلَاثٌ أَوْ  
 سُدُسٌ فَاصِلُهُمَا مِنْ سِتَّةٍ وَقَوْلٌ إِلَى سَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ وَعَشْرَةٍ وَإِذَا  
 كَانَ مَعَ الرُّبْعِ ثَلَاثٌ أَوْ سُدُسٌ فَاصِلُهُمَا مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَقَوْلٌ إِلَى ثَلَاثِ عَشَرَ  
 وَخَمْسَةِ عَشَرَ وَسَبْعَةِ عَشَرَ وَإِذَا كَانَ مَعَ الثَّمَنِ ثَلَاثَانِ أَوْ سُدُسٌ  
 فَاصِلُهُمَا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ وَقَوْلٌ إِلَى سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ فَإِذَا انْقَسَمَتِ  
 الْمَسْئَلَةُ عَلَى الْوَرِثَةِ فَقَدْ صَحَّتْ وَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ سَهَامُ فَرِيقٍ عَلَيْهِمْ فَانْصَبَ  
 عَدَّهُمْ فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ وَعَوَّلَاهَا وَإِنْ كَانَتْ عَائِلَةٌ فَمَا خَرَجَ صَحَّتْ مِنْهُ  
 الْمَسْئَلَةُ كَامِلَةٌ وَأَخَوَيْنِ لِلْمَرْأَةِ الرُّبْعُ سَهْمٌ وَالْأَخَوَيْنِ مَا بَقِيَ ثَلَاثَةٌ  
 لَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا فَاضْرِبْ اثْنَيْنِ فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ يَكُونُ ثَمَانِيَةً وَمِنْهَا



تصح وان وافق سهامهم عددهم ضربت وفق عددهم في اصل المسئلة كما  
 وستة اخوة للمراثة الربع سهم والاخوة ثلاثة فاضرب وفق عددهم  
 وقسم اثنين في اصل المسئلة يكون ثمانية ونما تصح فان لم ينقسم سهم  
 فريقتين او اكثر فاضرب احد الفريقين في الاخر ثم ما اجتمع في الفوق الثالث  
 ثم ما اجتمع في اصل المسئلة فان تساوى في الاعداد اجري احدهم عن الآخر  
 كامراتين واخوين فاضرب احدهما في اصل المسئلة فان كان احد العددين  
 جزءا من الاخر اعني الاكثر عن الاقل كاربعة نسوة واخوين اذا ضربت  
 الاربعة اجزاء عن الاخوين فان كان احد العددين يوافق الآخر  
 ضربت وفق احدهما في جميع الاخر ثم ما اجتمع في اصل المسئلة كان ربع  
 نسوة واخت وستة اعمام فالستة يوافق الاربعة بالنصف فاضرب  
 نصف احدهما في جميع الاخر ثم ما اجتمع في اصل المسئلة تكون ثمانية  
 واربعين ونما تصح فاذا صحت المسئلة فاضرب سهم كل وارثة في التركة  
 ثم اقسم ما اجتمع على ما صحت منه الفريضة يخرج حق ذلك الوارث فاذا  
 لم ينقسم التركة حتى مات احد الورثة فان كان ما يصيبه من الميراث  
 الاول ينقسم على عدد ورثته فقد صحت المسئلان فما صحت منه  
 الاولى وان لم ينقسم صحت فريضة الميت الثاني بالطريقة التي ذكرناها  
 ثم ضربت احد المسئلتين في الاخرى اذا لم يكن سهم الميت الثاني

يوافق

يوافق ما صحت منه الفريضة فان كانت سهامهم يوافقها فاضرب  
 وفق المسئلة الثانية في الاولى فما اجتمع صحت منه المسئلتين فكل  
 من كان له من المسئلة الاولى شيء مضروب فيما صحت منه المسئلة  
 الثانية وكل من كان له من المسئلة الثانية شيء مضروب في تركة  
 الميت الثاني فاذا صحت مسئلة المناسحة وارتدت موقوف ما نصيب  
 كل واحد من حساب الاربعة قسمت ما صحت منه المسئلة على ثمانية  
 واربعين فما خرج احد ثلثه من سهام كل وارثة حصة والله سبحانه  
 وتعالى اعلم . . . تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه يوم الاثنين

عشر من جمادى الآخرة من شهر سنة  
 ست ومائة والالف على يد فقير  
 الوري محمد الحارثي غفر الله  
 له ولوالديه وجميع  
 المسلمين  
 امين

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



اللهم صل على سيد محمد وعلى

